جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية اللغات ــ قسم اللغة العربية

قواعدُ التَّوجِيهِ ووظِيفَتُها في حَسْمِ خِلافَاتِ النّحاةِ وتَرْجِيحِ الحكم النّحْوي

Grammar Interpretation Rules and Their Role To Resolve The Differences Between Grammarians and The Weighting Of The Grammar Judgement

بحث مقدم لنيل الدكتوراه في النَّحو

تقدَّم به الدارس
كرار إسماعيل صالح حسن

إشراف
الدكتور: فضل الله النور علي ماهل

1439هـ - 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبۡلَةٗ تَرۡضَىٰهَاۚ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ ١٤٤ ﴾ [1]

[1]. سورة البقرة الآية 144

إهـــــــــــداء

إلى روح أبي (إبراهيم ود كرار) الذي علمني كيف أمسك القلم وكيف أخط الكلمات بلا ندم... أنحني أمامك عرفاناً بالجميل يا من علمتني سر الإنسان الأصيل... كنت شمسي التي أستمد منها دفئي ومعرفتي... وكنت قمري الذي أستمد منه أملي... رحمة الله تغشاك وتتنزل عليك...

إلى من قدما كل غالٍ ونفيس حتّى شدّ الله من أزري... أبي وأمي حفظهما الله

إلى من أشرقت شمسها في سماء حياتي وكانت نوراً قد غطى عليّ أحزاني وبدّلها أفراحاً... زوجي الغالية حفظها الله

إلى من آثروني على أنفسهم الّذين أحبهم ويحبوني ... أشقائي

إلى كل من علّمني، وأخذ بيدي، وأنار لي طريق العلم والمعرفة

وإلى أصدقائي وزملائي الأعزاء...

أُهدي هذا الجهد

الدارس

شكر وتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله الواحد الأحد صاحب الفضل والنعم القائل في كتابه العزيز: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ ﴾[1] فله الشكر إذ بعث لنا من أخرجنا من الظلمات إلى النور؛ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي أوجب علينا شكر الناس، فقال:(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)[2]

وبعد:

فكان من الواجب أن أسجل شكري لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا إدارةً وأساتذةً والشكر أجزله **للدّكتور: فضل الله النور علي ماهل،** إذ تكرم بقبول الإشراف على هذا البحث، وقد كان خير معين بعد عون الله سبحانه وتعالى، ففتح لي قلبه الرؤوف فمنحني خلال تلك الرحلة الكثير من وقته الثمين، وزوّدني بتوجيهاته العلمية الدقيقة، وملاحظاته القيّمة، كل ذلك بطلاقة وجه، ورحابة صدر، فأسأل الله أنْ يجزيه عني خير الجزاء.

والشكر أيضاً موصول إلى أساتذتي بشعبة اللغة العربية كلية التربية، وكلية اللغات، والشكر أجزله لكل من قدّم لي يد العون معنوياً ومادياً، أو بكلمة شجعتني في إخراج هذا البحث، والشكر لله من قبل ومن بعد.

الدارس

---

[1]- سورة إبراهيم الآية 7

[2]- سنن أبو داؤود-كتاب الأدب- باب شكر المعروف، رقم الحديث4811، ج4، ص255

المستخلص

تناولت هذه الدّراسة قواعد التوجيه ووظيفتها في حسم خلافات النحاة وترجيح الحكم النّحوي، والتوجيه هو ذكر الحكم النحوي وما يتعلق بهذا الحكم، ويؤثّر فيه من أوجه، تحتاج إلى تفسير، أو تعليل، أو استدلال، أو احتجاج، وقواعد التوجيه هي: قوانين تضبط ما ذكره النّحاة من توجيه، وتنظر له، وقد صيِغت إما للاستدلال على الحكم، أو تعليله لتقرير هذا الحكم، أو نفيه. وهدفت هذه الدّراسة إلى: الكشف عن قواعد التوجيه وماهيتها وعلاقتها بقواعد النّحو وأصوله، وبيان وظيفة هذه القواعد في حسم الخلافات بين النّحاة وترجيح الحكم النّحوي.

اتّبع الباحث في هذه الدّراسة المنهج الوصفي، وأسفرت الدّراسة عن عدد من النتائج أهمّها:

قسّم النّحاة القواعد إلى نوعين : منها ما يتصل بصورة أساس باللغة (قواعد الأحكام)، ومنها ما يرتبط أكثر بمنهج النّحاة، و تفكيرهم في وصف الظاهرة النّحوية ، وتفسيرها ، وهي ما يسمى بـــ (قواعد التوجيه). وارتبطت نشأة قواعد التوجيه بنشأة التعليل فكلما علّل النّحوي احتاج إلى هذه القواعد. ولقواعد التوجيه دور كبير في الفصل بين الخلافات النحوية وترجيح الأحكام.

Abstract

This thesis handles grammar interpretation rules and their role to resolve the differences between grammarians and the weighting of the grammar judgement. Grammar Interpretation implies the mentioning of the grammar judgement and the aspects that are relevant to and affect this judgement which need to be affirmed, interpreted, explained, reasoned or argued.

Grammar Interpretation rules, thus, are rules that regulate and consider grammar interpretation mentioned by the grammarians. They were formulated either to infer the grammar judgement or to reason it for the purpose of affirming or disapproving the grammar judgement.

The study aimed at shedding the lights on the interpretation rules, in terms of definition, relationship with grammar rules and principles, and identifying the role of these rules to resolve the differences between grammarians and the weighting of the grammar judgement.

The researcher used the descriptive approach to conduct this study. The study took a number of findings including:

The grammarians divided grammar interpretation rules into two types; the first one is, basically, relevant to the language (judgement rules), and the second type is more related to the grammarians approach and their thinking of describing and interpreting the grammar topic, which is called (grammar interpretation rules).

The emergence of grammar interpretation rules was associated with the emergence of the explanation; as the more the grammarian explains, the more he needs these rules. The grammar interpretation rules have a major role in resolving the differences between grammarians and the weighting of the grammar judgement.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
.1	البسملة	أ
.2	استهلال	ب
.3	إهداء	ج
.4	شكر وتقدير	د
.5	مستخلص البحث	هـ
.6	Abstract	و
.7	فهرس المحتويات	ز-ح
.8	مقدمة	2-1
.9	أهمية البحث	2
.10	مشكلة البحث	2
.11	أهداف البحث	3
.12	منهج البحث	3
.13	حدود البحث	3
.14	الدراسات السابقة	7-4
.15	هيكل البحث	9-7
الفصل الأوّل: مفهوم قواعد التوجيه ونشأتها وعلاقتها بقواعد النحو وأصوله		
.16	مفهوم قواعد التوجيه ونشأتها	47-10
.17	الفرق بين قواعد التوجيه وقواعد النحو	62-48
.18	علاقة قواعد التوجيه بأصول النحو	75-63
الفصل الثاني: خلافات النحاة وأسبابها		
.19	مفهوم خلافات النحاة وأسبابها	96-76

.20	خلافات النحاة في التعليل للقاعدة	100-97
.21	خلافات النحاة في الاستشهاد النحوي	109-101
.22	خلافات النحاة في القياس	115-110
الفصل الثالث: خلافات النحاة في الأحكام النحوية		
.23	خلافهم في رافع المبتدأ ورافع الخبر	123-116
.24	خلافهم في حكم فعل الأمر	128-124
.25	خلافهم حول الفصل بين المضاف والمضاف إليه	137-129
الفصل الرابع: وظيفة قواعد التوجيه في حسم خلافات النحاة وترجيح الحكم النحوي		
.26	تمهيد	139-138
.27	المسائل التي كان دور قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها غائباً	144-140
.28	المسائل التي كان دور قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها جزئياً	150-145
.29	المسائل التي كان دور قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها فاصلاً وحاسماً	161-151
.30	الخاتمة	162
.31	النتائج	164-162
.32	التوصيات	164
.33	الفهارس	169-165
.34	المصادر والمراجع	180-170

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي جعل العربية لسان الرسالة الخاتمة، والصلاة والسلام على المفصح المبين الذي أوتي جوامع الكلم وهُدي إلى لسان العرب المبين وعلى آله وصحبه الفصحاء الميامين وبعد:

فقد ارتبط النشاط النحوي منذ بدايته بالقرآن الكريم, وسعى نحاة العربية إلى العناية بالنص القرآني بعمل يضمن له سلامته وفهمه، فذلك مماهو معلوم بالضرورة في الدرس اللغوي، ومعرفة أحكام اللسان العربي المبثوثة في المؤلفات المختلفة، وهذا يتطلب البحث في بيان منهج النحاة، وتصوراتهم، وأثر ذلك في البناء النحوي حتّى استوى النحو علماً له أصوله وقضاياه وأدواته، ويقود هذا الأمر إلى الحديث عن جملة المبادئ التي كانت حاضرة في أثناء استقراء المادة اللغوية، واستنباط الأحكام منها.

ونظراً للغاية التي نشأ من أجلها النحو وهي حفظ اللسان من الخطأ، وصونه من الزلل فقد اهتم النحاة بالقواعد التي تضبط ذلك وهي ما يعرف بالقواعد أو الأحكام التفصيلية، أو المعايير الموصلة إلى الكلام العربي، وبتطور المعرفة النحوية بدأ الحديث عن أصول النحو ممثلاً في أدلته الإجمالية التي مثلت أركاناً قامت عليها القواعد النحوية، ولكن تلك القواعد وتلك الأصول، أو الأدلة هي نتاج جملة من الإجراءات التي مارسها النحاة حكمت منهجهم وتفكيرهم فاستخدمت

للوصول إلى القواعد لتكوّن بذلك قواعد التقعيد، وهي التي تعرف **بقواعد التوجيه** وهي قواعد كلية ليستدل بها على بيان الأوجه النحوية أو تفسيرها أو ردها ، أو تفضيل بعضها على بعض؛ لذلك فهي شائعة في كتب العلل والخلاف لما لها أثر كبير فيها، فكثير من الخلاف النحوي مردّه أصلاً إلى تلك القواعد.

ولذا كان موضوع هذا البحث هو قواعد التوجيه ووظيفتها في حسم خلافات النحاة وترجيح الحكم النحوي، وذلك لبيان ماهية قواعد التوجيه ووظيفتها في حسم الخلاف النحوي، وكذلك وظيفتها في ترجيح الحكم النحوي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في انتمائه إلى المبادئ الكلية للفكر النحوي حيث لا يمكن فهم الأحكام النحوية ولا منهج النحاة إلا بمعرفة القواعد التي وجهت كل ذلك فقد صدّر النحاة في دراستهم العربية عن مبادئ عامة كانت بمثابة المرجعية الفكرية والمنهجية التي استند إليها المنهج النحوي؛ لذلك بات من الضروري الاهتمام بقواعد التوجيه لما لها من صلة بمختلف القضايا النحوية.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة هذا البحث في التساؤلات التالية:

1. ما قواعد التوجيه وما علاقتها بقواعد النحو وأصوله؟
2. متى نشأت قواعد التوجيه في الدرس النحوي؟

3. ما هي أسباب خلافات النحاة؟

4. ما دور قواعد التوجيه في حسم خلافات النحاة؟

5. ما وظيفة قواعد التوجيه في ترجيح الحكم النحوي؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة الكشف عن قواعد التوجيه وماهيتها وعلاقتها بقواعد النحو وأصوله.

2. التعرف علي الفرق بين قواعد التوجيه وقواعد النحو.

3. معرفة خلافات النحاة وأسبابها.

4. بيان دور قواعد التوجيه في حسم خلافات النحاة.

5. بيان وظيفة قواعد التوجيه في ترجيح الحكم النحوي.

منهج البحث:

اتبع الدارس في هذا البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل.

حدود البحث:

يدور هذا البحث حول قواعد التوجيه النحوي ودورها في حسم خلافات النحاة، وترجيح الحكم النحوي, ولا يتعدى هذا الحد إلا بما تقتضيه ضرورة البحث العلمي.

الدراسات السابقة:

أما الدراسات السابقة لهذه الدراسة، فقد اطّلعتُ عليها، وأفدتُ منها أيّما إفادة، لكنها لم تكن تهدف إلى ما أهدف إليه، ومن هذه الدراسات:

1. **دراسة أحمد نزال غازي الشمري**، عنوانها: قواعد التوجيه عند ابن الأنباري، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القاهرة كلية دار العلوم، 2009م، إشراف الدكتور: عبد العزيز عبد الدايم.

من أهمَّ أهداف الدراسة:

بيان مفهوم قواعد التوجيه عند النحاة القدماء والمحدثين، وبيان مدى توظيف ابن الأنباري لقواعد التوجيه في أبرز كتبه النحوية، وتوضيح أثر قواعد التوجيه على فكر ابن الأنباري وإنتاجه اللغوي.

ومن أهمَّ نتائج هذه الدراسة:

يعدُّ ابن الأنباري من النحاة الذين تركوا بصمة واضحة في الدرس النحوي، ويعد ممن أرسى أغلب فروعه وجزئياته بما فيها قواعد التوجيه، فلا غرابة من دراسة هذه القواعد عنده.

مصطلح قواعد التوجيه لم يكن قديماً عند النحاة بهذا المصطلح؛ بل لم يتفقوا على اصطلاح واحد.

قواعد التوجيه كانت نشأتها مرتبطة بالتعليل النحوي من الدرجة الأولى.

قواعد التوجيه منتشرة بشكل كبير في مؤلفات ابن الأنباري.

2. **دراسة حميدة مصمودي،** عنوانها: قواعد التوجيه وأثرها في الخلاف بين النحاة دراسة في كتاب الإنصاف، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة محمد خيضر بسكرة كلية الآداب، 2012م، إشراف الدكتور: الأمين ملاوي.

من أهم أهداف هذه الدراسة:

بيان قواعد التوجيه في كتاب الإنصاف، وإبراز دور قواعد التوجيه في بناء منهج النحاة، وبيان أثر قواعد التوجيه في الخلاف بين النحاة من خلال كتاب الإنصاف.

ومن أهم نتائجها:

تعد قواعد التوجيه النحوي ضوابط رئيسية في بناء منهج النحاة، ولا يمكن فهم ما توصل إليه النحاة إلا بالوقوف على تلك الضوابط.

تسهم قواعد التوجيه في وضع ضوابط منهجية لبيان كيفية الاستدلال بأدلة النحو العربي.

تعد قواعد التوجيه سبباً من الأسباب التي دعت إلى توسيع دائرة الخلاف بين النحاة فمنشؤها اختلاف وجهات النظر.

3. **دراسة سعاد محمد علي عوض الكريم،** عنوانها: قواعد التوجيه ودورها في تقعيد النحو، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية التربية، 2015م، إشراف الدكتورة: حربية محمد أحمد عثمان.

أهم أهداف هذه الدراسة:

التعريف بقواعد التوجيه. توضيح دور قواعد التوجيه في البحث النحوي. تحديد وظيفة قواعد التوجيه في التأويل والتخريج والاستدلال.

ومن نتائج هذه الدراسة:

انتشار قواعد التوجيه في بطون النحو بصورة مجملة.

كثرة قواعد التوجيه عند النحاة الأوائل وتجسدت في موضوعات عدة كالتقرير والتعليل والحمل على المعنى.

قواعد التوجيه وسيلة من وسائل تقعيد القواعد في العلوم الإسلامية عامة وفي النحو بصفة خاصة.

4. **دراسة عبد النبي محمد مصطفى،** عنوانها: اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم درمان الإسلامية كلية اللغة العربية، 2009م، إشراف الدكتور: علي الريح جلال الدين.

من أهم أهداف هذه الدراسة:

إظهار فائدة الخلافات النحوية للغة العربية. توضيح أنّ الخلافات النحوية ليست كلها ذات فائدة للدرس النحوي. إظهار الآثار الناتجة عن الخلافات، وما كان لها من أهمية في الدرس النحوي بصفة خاصة وعلى العلوم الأخرى بصفة عامة. إبراز القيمة الفكرية لظاهرة الخلاف والجدل فيه.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

للخلاف فائدة كبيرة للعلوم بصفة عامة وللغة العربية بشكل خاص.

من الخلافات النحوية ما له فائدة ومغزى علمي، ومنها ما لا طائل فيه.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراستي وهذه الدراسات:

ما يُميّز دراستي هذه عن الدراسات السابقة المذكورة آنفاً أنّها حاولت الكشف عن قواعد التوجيه بصورة عامة وبيان وظيفتها في حسم الخلاف بين النحاة وترجيح الأحكام، فإذا نظرنا إلى هذه الدراسات نجدها –وإن تناولت قواعد التوجيه– إلا أنّها اقتصرت على جوانب معينة، كأن تجدها مثلاً تناولت هذه القواعد عند نحوي محدد، أو كتاب بعينه، فتناول الدارس لقواعد التوجيه في الدرس النحوي بصورة عامة هو –في نظري– ما يُميّز هذه الدراسة عن سابقاتها.

هيكل البحث:

الفصل الأوّل: مفهوم قواعد التوجيه ونشأتها وعلاقتها بقواعد النحو وأصوله

المبحث الأوّل: مفهوم قواعد التوجيه ونشأتها

المبحث الثاني:علاقة قواعد التوجيه بقواعد النحو

المبحث الثالث: علاقة قواعد التوجيه بأصول النحو

الفصل الثاني: خلافات النحاة وأسبابها

المبحث الأوّل: مفهوم خلافات النحاة وأسبابها

المبحث الثاني: خلافاتهم في التعليل للقاعدة

المبحث الثالث: خلافاتهم في إثبات الشواهد وتوجيهها

المبحث الرابع: خلافاتهم في القياس

الفصل الثالث: خلافات النحاة في الأحكام النحوية

المبحث الأول: خلافاتهم في رافع المبتدأ ورافع الخبر

المبحث الثاني: خلافاتهم في حكم فعل الأمر

المبحث الثالث: خلافاتهم في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي

الفصل الرابع: وظيفة قواعد التوجيه في حسم خلافات النحاة وترجيح الحكم النحوي

المبحث الأول: المسائل التي كانت وظيفة قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها غائبة

المبحث الثاني: المسائل التي كانت وظيفة قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها جزئيَّة

المبحث الثالث: المسائل التي كانت وظيفة قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها فاصلة وحاسمة

الخاتمة

النتائج

التوصيات

الفهارس

المصادر والمراجع

الفصل الأوّل

مفهوم قواعد التوجيه ونشأتها وعلاقتها بقواعد النحو وأصوله

المبحث الأوّل: مفهوم قواعد التوجيه ونشأتها

المبحث الثاني:علاقة قواعد التوجيه بقواعد النحو

المبحث الثالث: علاقة قواعد التوجيه بأصول النحو

المبحث الأول

مفهوم قواعد التوجيه ونشأتها

أولاً : **مفهوم قواعد التوجيه :**

تقتضي منّا ضرورة البحث العلمي قبل الدخول في التعريف الاصطلاحي لقواعد التوجيه أن نذكر أولاً معنى التوجيه لغوياً.

التوجيه لغة :

مصدر الفعل الثلاثي المضعف (وجّه) يقال : وجّهت إليك توجيهاً ، ووجّهه توجيهاً[1] ، ويقال أيضاً: وجهّت الريح الحصى توجيها إذا ساقته [2].

والوجه في الكلام السبيل الذي تقصده به، فقولنا وجّه الكلام توجيهاً أي اتجه به إلى القصد الذي يريده[3].

وترد أيضاً في المعاجم اللغوية بمعنى الجهة ، والناحية ، وصرف الكلام عن وجهه، والمعنى، وما ظهر لك من مسألة، وغيرها [4]

ويقال: قاد فلانٌ فلاناً فوُجِّه ، أي: انقاد، واتّبع ، وشئ موجّه إذا جُعل على جهة واحدة لا يختلف . [5]

ويقال خرج القوم فوجهوا للناس الطريق توجيهاً إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثرُ الطريق لمن يسلكه [6].

---

[1] - الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، مادة (وجه) .
[2] - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (وجه) .
[3] - المصدر السابق نفسه ، مادة (وجه) .
[4] - محمد حسنين صبرة ، التوجيه النحوي (مواضعه أسبابه ، نتائجه ، ط1 ، دار غريب ، 2008م القاهرة ، ص 13 .
[5] - ابن منظور ، المصدر السابق ، مادة (وجه) .
[6] - أبو القاسم جار الله الزمخسري ، أساس البلاغة ، مادة (وجه).

التوجيه اصطلاحاً :

نتناول في بياننا للمعنى الاصطلاحي للتوجيه أمرين مهمين:

الأول: الأصل الذي أخذ منه لفظ التوجيه ، وهو لفظ الوجه .

الثاني: التوجيه نفسه الذي يمثل العملية النحوية التي يقوم بها النحاة .

أ/ الوجه:

الوجه يعني في اصطلاح النحاة : (ذكر المعنى النحوي الخاص بالحالة الإعرابية الواحدة ، ككون الكلمة الواحدة مرفوعة ، لأنها فاعل ، أو مبتدأ ، أو غير ذلك من المعاني النحوية التي يكون عليها الرفع) [1] .

ومثلها ما يكون في حالة النصب ، والجر ، فكل حالة لها معنى نحوي واحد ، أو أكثر وهو ما يسمى بالوظيفة النحوية أيضاً .

فقد وجّه ابن هشام نصب (خوفاً) في قوله تعالى :﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [2] على أنه مفعول لأجله ، أو مفعول مطلق ، أو حال [3]

وقد يكون الوجه أيضاً في كلمة لا يظهر عليها الإعراب ، فتحتمل حالتين مختلفتين، أو أكثر ، فبذلك يتناول الوجه ، لا المحل الإعرابي الواحد فقط ، بل أكثر من محل، وما يلزم ذلك في بعض الأحيان من تنوع الوظائف النحوية ، وهذه

---

[1] - عبد الله الخولي ، قواعد التوجيه في النحو العربي ، جامعة القاهرة ، دار العلوم 1997م ، ص 8 .
[2] - سورة الروم ، الآية 24 .
[3] - ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب ، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ، ط1 ، 2000 ، ج6 ، ص 137 .

المحال هي الرفع ، النصب، الجر، فمن ذلك قوله تعالى:﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ ﴾ [1] ،قال السمين الحلبي: ("الذين" يحتمل الرفع والنصب ، والجر ، والظاهر الجر ، وهو من ثلاثة أوجه ، أظهرها : أنه نعت للمتقين والثاني : بدل ، والثالث : عطف بيان .

وأما الرفع : فمن وجهين، أحدهما أنه خبر مبتدأ محذوف على معنى القطع والثاني أنه مبتدأ ... والنصب على القطع...)[2]

فترى هنا أكثر من توجيه لكلمة (الذين) وهذا التوجيه لا يقتصر على حالة إعرابية واحدة . كالرفع مثلاً . بل شمل أيضاً أكثر من حالة : الرفع ، النصب ، الجر . وما في كل حالة من وظيفة نحوية تختلف عن الأخرى .

والوجه بهذا المعنى يمكن أن نطلق عليه اسم (الوجه الإعرابي) ؛ لأنه متعلق بالإعراب ، و إلا فإنّ الوجه قد يرد على ألسنة النحاة ، ويقصدون به أربعة أمور:

الأول : يُراد به أصل الكلام ، فمن ذلك قول سيبويه في قولهم:

وما كلَّ من وافى مِنًى أنا عارفُ .....

"لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنَّه قال : ليس عبد الله أنا عارفٌ ، فأضمر الهاء في عارف ، والوجه: عارفه"[3]

---

[1] - سورة البقرة ، الآيات 1- 3 .

[2] - السمين الحلبي ، الدر المصون ، في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد الخراط ، ط1، 1989م ، دار القلم ، دمشق ، ج1 ، ص91 .

[3] - سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط3 ، 1988م ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ج1 ، ص 72 .

الثاني : يُراد به القاعدة النحوية الأقوى، و الأولى أيضاً[1]

قال سيبويه : "وسألتُ الخليل عن قوله : إن تأتِني فتُحدِّثَني أُحدِّثْك، وإن تأتِني وتحدِّثَني أحدِّثْك فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه"[2]

كذلك قول المبرد : "فإن قلت من يأتِني آته فأكرمْه ، كان الجزم الوجه ، والرفع جائز على القطع على قولك : فأنا أكرمُه"[3]

الثالث : يراد به القاعدة مطلقاً ، فمنه قول المبرد[4] : "وكذلك إن بنيت واحداً من الواو على فعل لم يجز القلب ، لأن الوجه فيما اعتلت لامه فكانت واو الثبات في الواحد نحو قولك : عتا يعتو عتواً ، قال الله عز وجل :﴿ ۞ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا ﴿٢١﴾ ﴾[5]

ومنه قول ابن فارس : ((قدْ) جواب لمتوقع ، وهي نقيض (ما) التي للنفي ، وليس من الوجه الإبتداء بها إلا أن تكون جواباً للمتوقع)[6]

الرابع : يُراد به – كما في المعني اللغوي – القصد في الكلام ، أو المذهب الذي يُذهب إليه في الكلام .

فمن ذلك قول ابن السراج : (واعلم أن (ربَّ) تستعمل على ثلاثة وجوه: الوجه الأول : هو الذي قد ذكرت من دخولها على الاسم الظاهر النكرة ، وعملها

---

[1] - محمود حسن الجاسم ، القاعدة النحوية تحليل ونقد ، ط1 ، 2007م ، دار الفكر ، دمشق ، ص 34

[2] - سيبويه ، الكتاب ، مرجع سابق ، 88/3

[3] - المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمه ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، 1388هـ ، ج2 ، ص 20

[4] - انظر المرج السابق، ج2، ص 34.

[5] - سورة الفرقان ، الآية (21)

[6] - ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق عمر الطباع ، ط1 ، 1993م ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ص 161

فيه وفي صفته الجر ، والوجه الثاني : دخولها على المضمر على شريطة التفسير، والوجه الثالث : أن تصلها فتستأنف ما بعدها وتكفها عن العمل) [1]

وهو هنا يريد بالوجه المذهب في الكلام أو القصد .

ب/ التوجيه :

اتضح لنا من الحديث السابق أن الوجه النحوي يشمل الاحكام النحوية و الصرفية المتنوعة ، والتعريف السابق خاص بالتوجيه الإعرابي ، بخلاف ما ذهب إليه الدكتور عبد الله الخولي من أن التوجيه خاص بالإعراب دون الأحكام النحوية والصرفية المختلفة والحقيقة أن لفظ (التوجيه) يمثل العملية التي يقوم بها النحاة لبيان حالة الإعراب ، أو الحكم النحوي ، أو الحكم الصرفي .

على أن ما يحتاج إلى مناقشة هو حدود هذه العملية النحوية ، إذ يرى بعض الباحثين أنها تشمل بيان هذه الأمور ، وما اشتملت عليه من تعليل ، وتفسير ، يقول الدكتور الخولي في كتابه (قواعد التوجيه في النحو العربي) : (التوجيه هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية ، وبيان أوجه كل منها وما يؤثر فيها ، وما يلزم ذلك من تقرير ، أو تعليل ، أو تفسير أو استدلال ، أو احتجاج سواءٌ صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظر له ، أم لم يُصغ) [2]

---

[1] - ابن السراج أبوبكر محمد بن السّري بن سهل، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ط3 ، 1996م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 418/1

[2] - الخولي ، قواعد التوجيه في النحو ، مرجع سابق ، ص 12

وربما أنّ مفهوم التوجيه النحوي بهذا المعنى صار مرادفاً لمفهوم الاجتهاد النحوي ، وليس ثمة دليل من نص منقول عن النحاة ، أو حجة معقولة من الفهم تساعدنا على توسيع دائرة التوجيه إلى هذه الدرجة .

و بناءً على ذلك أن الأولى بنا هو الاقتصار على ما يؤيد اللفظ معجمياً ؛ بسبب أن مادة الكلمة هي (و ج هـ)، وصرفياً بسبب أن الوزن المضعف (تفعيل) وهو ما يمثل في نظر البحث في كونه مجرد النسبة إلى الوجه ، أو اعتقاد الوجه، فوزن (فعّل تفعيلاً) يدل صرفياً على النسبة والاعتقاد اللذين هما أقرب الدلالة إلى مضمون عملية التوجيه .

أما ما يُذكر مع التوجيه من تفسير ، وتعليل ، فإنهم لا ينصون على كونه نصاً في التوجه .

على كل حال فإن ذكر هذه الحالات الإعرابية ، أو الأحكام النحوية والصرفية بما فيها الإعرابية التي تسمى (الوجه) أيضاً ، وما يصحب ذلك من تعليل وتفسير لبيان صحته ، أو إبطاله ، أو تضعيفه فهذا يسمى توجيهاً للوجه النحوي أيضاً مع ما يصاحبها .

ففي قولة تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾ [1] ، يُعلِّلُ السمين الحلبي عمل (لا) في (ريب) وهو البناء على الفتح ، فيذكر عمل (لا) عموماً ، وسبب بنائها ، ويذكر توجيه النحاة لها قائلاً : (و (لا) نافية للجنس محمولة في العمل

[1] - سورة البقرة ، الآية 2

على نقيضتها (إن) واسمها معرب ومبني ، فيبُنى إذا كان مفرداً نكرة على ما كان ينصب به ، وسبب بنائه تضمنه معنى الحرف وهو (من) الاستغراقية ، وقيل بني لتركبه معها تركيب (خمسة عشر) وزعم الزجاج أن حركة (لا رجلَ) ونحوه حركة إعراب ، وإنما حذف التنوين تخفيفاً ...) [1]

فالملاحظ هنا عدة أمور :

الأول: كون (ريب) اسم (لا) النافية للجنس

الثاني: تعليل عمل (لا) النافية للجنس النصب، وهو حملها على نقيضتها (إن) وهذا قياس.

الثالث: كون اسم (لا) النافية للجنس مبنياً أو منصوباً.

الرابع: تعليل بناء اسم (لا) النافية للجنس، وهو لتضمنها معنى الحرف (من)

الخامس: استدلاله بالسماع على بناء اسم (لا) لتضمنه معنى الحرف .

فنلاحظ أن الحلبي لم يكتف بذكر الوجه الإعرابي لكلمة (ريب) بل قام بتعليل هذا الوجه والاستدلال على ما يراه، والرد على من يرى خلاف ذلك، وهذا ما يمكن تسميته بالتوجيه الإعرابي في النحو العربي، وليس التوجيه النحوي، لذا قال الدكتور محمد حسنين صبرة: (يمكن أن نقول أن معنى (توجيه نحوي) هو تحديد دليل، أو تحديد سبب، أو تحديد مخرج لأي مسألة نحوية)[2]

[1] - السمين الحلبي ، الدرر المصون ، مرجع سابق ، ج1 ، ص 82 – 83 .
[2] - محمد حسنين صبرة ، تعدد التوجيه ، مصدر سابق ، ص 22

ومن ذلك أيضاً ما ذكره المرادي في قوله تعالى:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٦ ﴾[1]

وقوله عز وجل: ﴿ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧١ ﴾ [2] ،

وقول الشاعر(قيس بن الملوح):

أريدُ لأنسى ذكرها فكأنها ** تمثل لي ليلى بكل سبيل

قال : (من النحاة من ذهب إلى أن اللام في (ليبيّن ، ولنسلم، ولأنسى) (لام) كي، ولهم في توجيه ذلك قولان : أحدهما : أن المفعول محذوف واللام للتعليل، والمعنى: يريد الله ذلك ليبيّن ، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم ، وأريد السلوى لأنسى ذكرها . والثاني ما حُكي عن سيبويه وأصحابه : أن الفعل مقدر بالمصدر، أي إرادة الله ليبيّن، وأمرنا لنسلم، فينعقد من ذلك مبتدأ أو خبر)[3]

فالملاحظ أنهم ذهبوا إلى حكم إعرابي، وهو أن اللام لام كي ثم قاموا بتفسير هذا الحكم في النصوص الواردة، لذلك قال المرادي: (ولهم في توجيه ذلك قولان) أي تفسيران لذلك الحكم؛ لأنه لا يتسق مع هذه النصوص فوجب تفسير ما ذهبوا إليه.

---

[1] - سورة النساء ، الآية 26

[2] - سورة الأنعام الآية (71)

[3] - الحسن بن القاسم المرادي ، الجني الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ط1 ، 1992م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص 55

وتعريف الدكتور الخولي السابق يقتصر فقط على الإعراب كما في تعريفه للوجه، فالمعروف أن الوجه النحوي يشمل الإعراب وغير الإعراب؛ لذا فكل تفسير، أو تعليل، أو استدلال أو احتجاج لهذا الوجه النحوي أو الصرفي يُسمى(توجيه نحوي).

وقدّم الدكتور تمام حسان تعريفاً للتوجيه أحرف من تعريف الخولي، فقد عرّف التوجيه بأنه: (تحديد وجه ما للحكم) [1]

فالحكم هو الركن الرابع من أركان القياس فهو بذلك لا يختص بالإعراب فقط؛ بل يشمل الحكم ، والحكم يشمل الإعراب وغير الإعراب .

ففي المثال الذي أوردناه عن السمين الحلبي نرى أنه علل أولاً نصب (ريب) على أنه اسم (لا) مبنى، فهذا حكم إعرابي، ثم علل سبب عمل (لا) النافية للجنس وهو حملاً على (إن) فهذه علة قياسية، أي أنه علل الحكم الذي هو الركن الرابع من أركان القياس.

كذلك نراه استدل بالسماع على بناء اسم (لا) النافية للجنس على أن المفرد منه مبنى، وهذا استدلال للحكم، واعترض كذلك على السماع الذي استدل به الزجاج لإثبات حكم إعرابي مغاير للذي ذكر.

فالتوجيه النحوي بذلك هو: ذكر الحكم النحوي – سواءٌ أكان الركن الرابع من أركان القياس، أم كان حكماً إعرابياً، أو حكماً عاماً – وما يتعلق بهذا الحكم،

[1] - تمام حسان ، الأصول ، ط 2009 ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص 206

ويؤثر فيه من أوجه، وما يلزم ذلك من تقرير، وتفسير، أو تعليل، أو استدلال، أو احتجاج.

وقد قسّم الدكتور تمام حسان التوجيه إلى توجيهين بحسب دوره: توجيه استدلالي، وتوجيه تأويلي [1]

والتوجيه الاستدلالي يكون إما على مسموع، أو على قياس، فمن المسموع قولهم: (الصيف ضيعت اللبن) فلا تغيير في كسر (تاء) (ضيعت)، و إن كان المخاطب مذكوراً؛ وذلك لأن الأمثال لا تتغير، فهذا التوجيه أدى إلى قبول هذا المثل، فاستدل به على استعمال هذا النص المسموع كما هو دون تغيير، والتوجيه الاستدلالي في القياس نحو كأن يوجه إعراب الفعل المضارع حملاً على الاسم لما بينهما من مشابهه من نواحي مختلفة[2].

أما التوجيه التأويلي فهو حينما يقوم النحوي بإرجاع النص إلى ما يمكن أن يكون هو الأصل المفهوم له، نحو تأويل ابن هشام لنصب (خوفاً) في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾ ﴾ [3]

على أنه مفعول مطلق، أو لأجله، أو حال، ثم قام بتوجيه كل وجه إعرابي محاولاً رده إلى أصله، فقدّر للمفعول المطلق فعلاً (فتخافون خوفاً)، وقام بتوجيه النصب

[1] - تمام حسان ، الأصول ، ص 206
[2] - تمام حسان ، نفسه ، ص 208
[3] - سورة الرعد الآية 12

على الحالية بتأويله بمشتق (خائفين) لكي يسلم له وجه الحالية، ثم أوّل المفعول لأجله على أنه مبيناً لسبب أي (لأجل الخوف)[1].

أما حينما يبدو النص غير مقبول للوجه المختار، فإن النحوي يقوم بتوجيهه بالتأويل، وذلك لإيجاد تخريج لهذا النص، وهذا ما يسمى بالتخريج[2].

فمن ذلك قولهم في قول الشاعر:

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبُ ** وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب[3]

حينما نصبت (أميمة) وحقها البناء على الضم لأنها مفردٌ علمٌ، قام النحاة بتخريج النصب في هذا البيت فمنهم من خرّج (النصب) على الترخيم (والتاء هي التاء المبدلة من تاء التأنيث التي تلحق في الوقف، أثبتها في الوصل، إجراءً له مجرى الوقف وألزمها الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخم المنتظر)[4].

ومنهم من ذهب إلى أنّها زيدت لبيان أنّها حُذفت للترخيم، ثُم حُركت بالفتح إتباعاً لحركة ما قبلها، وهناك غيرها من التخريجات[5].

فهذا هو ما يسمى بـــ(التوجيه التأويلي) ويسمى (تخريجاً) أيضاً[6]

ولا يخفى بذلك أن الدكتور تمام حسان قد جعل الاستدلال والتأويل كليهما من التوجيه، أي أنه قد فرّق بين ورود القواعد العامة للتأويل مرة، وللاستدلال مرة

---

[1] - ابن هشام مغني اللبيب ، مرجع سابق ، ج6 ، ص 137

[2] - تمام حسان ، السابق ، ص 207

[3] - البيت للنابغة الذبياني زياد بن معاوية بن ضباب المري في ديوانه ، ص 4

[4] - السيوطي عبدالرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط1 ، 1998م ، دار الكتب العلمية ، ج2 ، ص 69

[5] - نفسه ، ج2 ، ص 96 .

[6] - تمام حسان ، الأصول ، ص 207

أخرى، وهذا يشبه ما ذهب إليه الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم الذي يقف معه تفصيلاً، ويكشف عن مختلف أنواع التأويل في كتابه (الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة في أصول النحو)، حيث يرى: أن هذه القواعد العامة أو الكلية ترد مرة للاستدلال، وثانية للتفسير، وثالثة للتأويل الذي يمكن أن يعد صورة من صور هذا التفسير[1].

وكما لا يخفي أن تمام حسان جعل التأويل والاستدلال كليهما من باب التوجيه، وهذا ما لم يفعله الدكتور عبد الدايم، ونوافقه عليه في هذا البحث – إذ إنه فرّق بين التوجيه من جهة والتأويل والاستدلال من جهة أخرى مثلما يفرّق بين التأويل من جهة والاستدلال من جهة أخرى.

ضوابط التوجيه أو قواعده:

على أن هناك سؤالاً هو: هل يقوم النحاة بالتوجيه بأنواعه المختلفة بطريقة عشوائية، أي من غير ضوابط وقوانين تقنن هذه التوجيهات وتضبطها ؟ أم كانت هناك قواعد عامة تضبط هذه التوجيهات والآراء؟

الواقع أنّ النحاة حينما يقومون بالتوجيه بأنواعه المختلفة (ويبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي، أو ميل فردي، أو ذكاء حر، وإنما كانوا يقيّدون نفوسهم بهذه القواعد العامة[2]، وهذه القواعد هي ما اصطلح تسميته فيما بعد بـــ (قواعد التوجيه).

---

[1] - محمد عبد العزيز عبد الدايم ، الاستدلال النحوي نخو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي ، ط1 ، 2008م ، دار الهاني ، القاهرة ، ص 30

[2] - تمام حسان ، الأصول ، ص 190

فقواعد التوجيه هي: قوانين تضبط ما ذكره النحاة من توجيه، وتنظر له، وقد صيغت إما للاستدلال على الحكم، أو تعليله لتقرير هذا الحكم، أو نفيه[1].

وهي في الحقيقة تمثل القواعد الضابطة لهذه الأوجه، والمؤثر في الاختيار وتفضيل وجه على آخر .

فسيبويه حينما قال بعمل (إنَّ) مع التخفيف في نحو قراءة من قرأ بالتخفيف في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾ ﴾ [2] وقولهم إن عمراً منطلقٌ ، كان يضبط الوجه الذي يراه قاعدة توجيهيه، وهي قوله: "وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل (لم يك) حين حذف"[3].

فسيبويه إذن حمل أولاً عمل (إن) على الفعل، ثم قام بالاستدلال على توجيه عملها مع التخفيف على (حذف الفعل وبقاء عمله) وهي قاعدة توجيهيه عمل بمقتضاها (حذف حرف من الفعل لا يغير عمله).

وحينما نفى بعض النحاة كالخليل وسيبويه وابن جني القول بأن الواوات ما بعد الواو الأولى في قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴿١﴾ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴿٢﴾ ﴾ [4] للقسم كانوا يستندون إلى ذلك بقاعدة توجيهيه هي (لا يدخل قسم على قسم)[5].

---

[1] - أحمد نزال غازي الشمري ، قواعد التوجيه عند ابن الأنباري ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، 1430هـ - 2009م ، ص 38

[2] - سورة هود الآية 111

[3] - سيبويه الكتاب ، ج2 ، ص 140

[4] - سورة الشمس الآيات 1 – 2

[5] - ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، ط1 ، 1993م ، دار القلم بيروت ، ج1 ، ص 400

فقد حكمت تقرير نفى كون الواو الثانية والثالثة للقسم وعندما ذكر المبرّد نفى عمل (إذن) إذا وقعت في وسط الكلام اعتمد على قاعدة توجيهية وهي:(عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف)[1] فقام بتعليل هذا الوجه بقاعدة توجيه.

وقد ذهب أيضاً إلى إنكار إضمار الجازم في قول الشاعر:

محمد تفد نفسك كل نفس ** إذا ما خفت من شيءٍ تبالا[2]

وخالف بعض النحاة في أن ذلك ضرورة، وردّ هذا البيت المسموع لأنّه لا يعرف قائله، كذلك اعتمد على قاعدة توجيهية، وهي: (عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة)[3].

فهو بذلك احتج بقاعدة التوجيه على ما ذهب إليه النحاة من إضمار الجازم في(تفد).

فالواضح أن النحاة في كل ما سبق تتطابق آراؤهم، وتوجيهاتهم مع هذه القواعد، فهي التي تحكم التوجيه، وتبيّن الأوجه وفق معايير، وقوانين، ومن ثم يقوم النحوي بالاحتجاج لهذا التوجيه أو تفسيره، أو تعليله، أو الاستدلال عليه.

وهذا التعريف شامل لكل أنواع قواعد التوجيه على اختلافها إلا أن البحث سيفصل في مصطلح (قواعد التوجيه) هذا، ونشأته وتطوره على مر العصور.

---

[1] - المبرد ، المقتضب ، ج2 ، ص 40

[2] - البيت لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب للبغدادي، ص11.

[3] - المبرد، المرجع السابق ج2 ، ص 130 – 131

ثانياً : مصطلح قواعد التوجيه بين القديم والحديث :

من الواضح أن مصطلح (قواعد التوجيه) من المصطلحات التي دخلت الدرس النحوي في العصر الحديث، فإذا ما بحثنا في كتب النحاة القدماء فلن نجد لها ذكراً بهذا المصطلح، غير أن هذه القواعد موجودة مستعملة عندهم، وعلى ذلك من الممكن تقسيم مراحل نشأة هذا المصطلح إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى : في الدرس النحوي القديم :

لا شك أن النحاة القدماء كانوا أدق في اختيار المصطلحات، ووضع الحدود لها، وخصوصاً النحاة البصريين، وإذا ما انتقلنا إلى النحاة المتأخرين وجدنا نضوجاً في انتقاء المصطلحات وتسميتها، ووضع الحدود وشرحها، إلا أن من الواضح أن قواعد التوجيه لم ترد بهذا المصطلح مطلقاً في التراث النحوي القديم، بيد أنها في الغالب ترد في سياق التعليل النحوي للحكم، يقول الدكتور عبد الله الخولي: (وقد غلب على هذه القواعد وظيفة التعليل، ويرجع ذلك إلى عناية النحاة بالتعليل لما يذكرونه من توجيه، وذكر معظمها في سياق يفيد ذلك)[1].

فمثال ذلك قول سيبويه في باب: (ضربتُ وضَربني زيدٌ، و ضربني وضَرَبْتُ زيداً)[2]: (تحملُ الاسم على الفعل الذي يليه فالعامل في اللفظ أحدُ الفعلين، وأما في المعني فقد يعلم أن الأول قد وقع[3]، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع)[4].

---

[1] - عبد الله الخولي ، قواعد التوجيه في النحو العربي ، ص 242

[2] - هذا الباب سُمي فيما بعد (باب التنازع)

[3] - يعني وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .

[4] - سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 73 – 74

فالملاحظ في هذا المثال أنه علل قوله: (العامل في اللفظ أحدُ الفعلين) بقاعدة توجيهية وهي:(لا يعمل في اسم واحد نصبٌ ورفعٌ)

ومنه أيضاً ما ذكره المبرد حينما تحدث عن عدم تأثر الجمل لفظياً بالعوامل التي قبلها، فقال: (وكذلك: كان زيدٌ يقوم يا فتى؛ لأنه فعل وفاعل، فهو كالابتداء والخبر فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال)[1].

فحينما علل عدم تأثر جملة (يقوم) بالعامل (كان) ساق هذه القاعدة التوجيهيه للتأكيد (عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال).

فهذه القواعد ترد عند النحاة في سياق التعليل النحوي إلا أن لها وظيفتين عند النحاة في سياق التعليل، وقد زاد بعضهم أكثر من ذلك، فقد ذكر الدكتور الخولي لها أربعة وظائف هي:

(تقرير التوجيه، أو تعليله ، أو الاستدلال عليه ، أو الاحتجاج له) [2]

ولكن الواضح أن التعليل هو سياقها العام الذي لا ينفك عنها ومدار وظيفتها هو الاستدلال وهو خاص بالحكم النحوي.

فهذه القواعد لها وظيفتان أساسيتان – كما ذكر أحمد نزال الشمري في رسالته قواعد التوجيه عند ابن الأنباري – أولها:

الاستدلال على إثبات الحكم أو تقريره، وثانيها :

[1] - المبرد ، المغتضب ، ج3 ، ص 44

[2] - الخولي ، قواعد التوجيه ، ص 241.

الاستدلال على نفي الحكم، ورده لتقرير غيره[1]

وهاتان الوظيفتان توضحان حقيقة قواعد التوجيه عند النحاة القدماء وبيانها كما يلي:

1- الاستدلال على إثبات الحكم أو تقريره:

تعد وظيفة الاستدلال على إثبات الحكم وتقريره أصلاً من الأصول النحوية، كالسماع والقياس وغيرها.

فمن ذلك ما ذكره سيبويه حينما استدل بقاعدة توجيه في منع (أبيض، وأسود، وأحمر، وأصفر) من الصرف فقد قال: "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ، ووافقه في البناء"[2]، أُجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستحقون، وذلك نحو: أبيض، وأسود، وأحمر، وأصفر، فهذا بناء أذهب، وأعلم، فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[3].

فقد استدل بقاعدة (ما ضارع الفعل من الأسماء في الكلام ، ووافقه في البناء ، أجري مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون) على حكم نحوي، وهو منع الأسماء الصفات للألوان من الصرف.

---

[1] - أحمد الشمري ، قواعد التوجيه عند ابن الأنباري ، ص:43 .
[2] - أي في الصيغة و الوزن
[3] - سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 21

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه ابن السراج من أنّ (أنْ) الناصبة للمضارع تضمر بعد لام الجر، واستدل على ذلك بأن لام الجر لا تدخل على الأفعال[1].

فاستدل بهذه القاعدة على إضمار (أنْ) بعد لام الجر لكي لا يلزم دخول عامل الاسم وهي حرف الجر على الفعل.

واستدل أيضاً على إعراب الفعل المضارع بقاعدة توجيه وهي (ما أشبه الأسماء من الأفعال أعرب) يقول: (وأما الفعل المعرب فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة ، وهذا الفعل أعرب لمضارعته الأسماء، وشبهه بها، والإعراب في الأصل للأسماء وما أشبهها من الأفعال أعرب) [2].

وابن عصفور تحدث عن اختلاف النحاة في (حبذا) فقد ذكر أن من يرى من النحاة أنه اسم: (استدلوا على ذلك بأن تغليب الإسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم؛ لأن الأسماء أصل الأفعال ، والأصول أبداً تغلب على الفروع إذا اجتمعت) [3].

فقد استدلوا بالقاعدة التوجيهية (الأصول أبداً تغلب على الفروع) في الوصول إلى الحكم وهو اسمية (حبذا) .

---

[1] - ابن السراج ، الأصول ، ج2 ، ص 150

[2] - ابن السراج ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 146

[3] - ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق فواذ الشعار ، ط1 ، 1998م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج2 ، ص 76

وعلى ذلك تكون دليلاً من أدلة النحو، وأصلاً من الأصول النحوية وقد ذكر ابن الأنباري ذلك صراحة في أحد المواضع، و سمّاها بالأصول، عندما رد على الكوفيين في ذهابهم إلى أن:

(إن) واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر، والخبر مرفوع بما ارتفع قبل دخولها واستدلوا على ذلك بقاعدة توجيهية قائلين: "لأنها فرع على الفعل في العمل فلا تعمل عمله ؛ لأن الفرع أبداً أضعف من الأصل فينبغي ألا تعمل في الخبر"[1]

فقد رد عليهم من عدة قواعد عامة:

الأولى: ما استدلوا به غير صحيح؛ لأنه إذا نظرنا إلى أن ما حُمل على الفعل فقد عمل عمله، وهو اسم الفاعل.

الثانية: أنه عمل بمقتضى ما ذكروه حينما أوجب تقديم المنصوب على المرفوع، ولم يجوّز الوجهين كما في الفعل الذي جاز تقديم المفعول به على الفاعل، وذلك عملاً بأن: (الفروع تنحط عن درجة الأصول).

الثالثة: أنّ الرفع للمبتدأ أولى من الخبر إذا سلمنا برأيهم، فلما وجب نصب المبتدأ بـــ (إنّ) وجب رفع الخبر بها أيضاً.

ثم استدل بقاعدة توجيهية لذلك قائلاً: (لأنه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النصب إلا يعمل الرفع)[2] .

[1] - ابن الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، ط1 ، 1975م المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ص 150
[2] - المرجع السابق ، ص 151

وختم ذلك بقوله : (فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، و مخالفة الأصول)[1]، وهو يعني بـــ (ترك القياس) أي: القياس على ما ذكر في اسم الفاعل، ويعني بـــ (مخالفة الأصول) أي: القواعد التوجيهية التي ذكرها فنلاحظ صراحة تسميته لها بـــ (الأصول) .

وقد صرّح بذلك أيضاً مكي القيسي في كتابه (مشكل إعراب القرآن) فقد قال: (والأسماء التي تعمل عمل الأفعال بالصفة والتصغير، إذ الأفعال لا توصف ولا تصغر، فإذا خرجت بالصفة والتصغير عن شبه الفعل امتنعت عن العمل، وهذا أصل لا يختلف فيه البصريون)[2].

فقاعدة التوجيه (الأسماء التي تعمل عمل الأفعال إذا وصفت، أو صُغّرت لم تعمل) صرح أنها أصل عند البصريين.

كذلك فعل الجرجاني حينما قال: "اعلم أنه: يحتاج أولاً في هذه المسألة إلى معرفة أصلين، أحدهما: أن ما يتعلق بصلة المصدر لا يجوز تقديمه عليه ..." [3]، فنص على أن هذه القاعدة التوجيهية أصل من الأصول.

فكل ذلك دليل على أن القدماء قد عرفوا أنها من الأصول لكن الاصطلاح لم يذكر في الغالب عندهم.

---

[1] - المرجع السابق ، ص 151

[2] - مكي القبسي ، مشكل اعراب القرآن ، تحقيق ياسين محمد السواس ، ط3 ، 2002م ، دار اليمامة ، دمشق ، ص 438

[3] - عبد القاهر الرجاني ، المقتصر في شرح الايضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، ط1 / 1982م ، دار الرشيد ، العراق ، ج1 ، ص 557 .

2/ الاستدلال على نفي الحكم، وردّه لتقرير غيره:

وهذه الوظيفة تعنى بتفنيد الحكم الذي توصل إليه النحوي أو الذي يذكره والاعتراض عليه لنفيه، ورده، وتقرير غيره بواسطتها فمن ذلك ما ذكره سيبويه حينما أراد تقرير عمل أحد الفعلين في الاسم المنصوب في باب التنازع ، ونفى جعل الفعلين عاملين قال: (فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع)[1]

كذلك ما ذكره ابن جني حينما أراد تعليل نفي عمل (حتى) النصب في الفعل المضارع ؛ لأنها تدخل على الأسماء و(عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلاً عن أن تعمل فيها) [2]

وحينما ذهب ابن هشام إلى القول بأن (ال) في العلم ، والآن ، والاسم الموصول ، زائدة وليست للتعريف ، وأراد أن يعلل هذا الحكم لنفيه ، وتقرير الأول قال : (لأنه لا يجتمع تعريفان ، وهذه معارف بالعلمية ، و الإشارة والصلة...) [3]

فالنحوي الذي يعنى بتعليل الأحكام وتحليلها يحتاج إلى هذه القواعد بشكل كبير نسبة لهذه الوظيفة المهمة في ذلك التعليل و التحليل ، لذا قال الدكتور محمود حسن الجاسم : (وهي لا تخصُّ باباً معيناً ، وإنّها تتعلق بأسس التحليل النّحوي

---

[1] - سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 74 .
[2] - ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 211 .
[3] - ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط1 ، 2004م ، دار الطلائع ، القاهرة ، ج1 ، ص 160 .

عامة، إذ قد يحتاج إليها النّحوي في أي باب، ليتوصل بها إلى الحكم السليم من وجهة نظره) [1]

ولِهَاتَيْن الوظيفتين يمكن القول بأن هذه القواعد تُعدُّ عند النحاة من الأصول النحوية الموصلة للحكم، وهذا ما ذكره ابن الأنباري ومكي القيسي والجرجاني صراحة، وعدّوها من الأصول ، ومنها ما يؤثر في الحكم عموماً وتوجيهه، وتضعيفه، وتفضيل الأحكام بعضها على بعض ، وترجيح بعض الأحكام على بعض.

وقد عرض ابن هشام الانصاري بعض هذه القواعد تحت مسمى (أمور كلية)، وذلك في كتابه (المغني) قائلاً: "الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كلية يتخرج منها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي إحدى عشرة قاعدة"[2]

فمن هذه القواعد التي ذكرها قاعدة: (قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما)، وقاعدة: (الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره)، وقاعدة: (كثيراً ما يُغْتَفَر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل)[3]

وقد ذكر السيوطي مجموعة من هذه القواعد في كتابه (الأشباه والنظائر) تحت عنوان (فن القواعد والأصول العامة التي تُردُّ إليها الجزئيات والفروع)[4]

فمن قواعد التوجيه التي أوردها: (الاسم أصل للفعل والحرف) و(الأصل في الأفعال التصرف)، و (لا يجتمع العوض و المعوض عنه) ، و(الحمل على

---

[1] - محمود حسن الجاسم ، القاعدة النحوية ، مرجع سابق ، ص 39 .
[2] - ابن هشام ، مغني اللبيب ، مرجع سابق ، ج6 ، ص 627
[3] - المرجع السابق نفسه ، ج6 ، 660 – 699
[4] - السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، ط1 2006م ، م العصرية ، بيروت ، ج1 ، ص 12

ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير) ، و (الفرع أحط رتبة من الأصل) ، وغيرها كثير مما توزع في هذا الباب . [1]

وخلاصة القول في ذلك: أن النحاة القدماء لم يصطلحوا على هذه القواعد اصطلاحاً تاماً؛ وإنّما تعرضوا لها عند تعليلهم حينما يعلّلون الاحكام المختلفة، و ذلك باستثناء ابن الانباري، ومكي القيسى، والجرجاني، في موضع سموها بالأصول، وابن هشام الأنصاري الذي وضع بعضها تحت عنوان (أمور كلية) ، وهي قواعد عنده ، والسيوطي جعلها تحت عنوان (القواعد والأصول العامة) ، وإن كان مدارها من الأصول عنده.

المرحلة الثانية : في الدرس النحوي الحديث :

لم يتفق كل النحاة المحدثين على مصطلح واحد لهذه القواعد ، فأخذت هذه القواعد تتردد عندهم بين مصطلحين رئيسين ، فبعضهم ذكرها تحت مسمى (الأصول) والبعض الآخر أطلق عليها (قواعد التوجيه)، ويرجع اختلافهم في تسمية هذه القواعد إلى أن النحاة القدماء لم يصطلحوا عليها فالمحدثون تأثروا بالقدماء في عدم توحدهم في هذه المصطلحات ونجد كذلك من المحدثين من جوّز لها أكثر من تسمية.

فيمكننا الوقوف على كتب النحاة المحدثين، وعرض اصطلاحهم، وتعريفهم لها:

[1] - السيوطي ، المرجع نفسه ، ج1 ، ص 64 وما يليها .

1/ الدكتور عبد الرحمن السيد في كتابه (مدرسة البصرة) :

تناول الدكتور عبد الرحمن السيد في كتابه (مدرسة البصرة نشأتها وتطورها) هذه القواعد التوجيهية، وذلك حينما تعرّض للحديث عن المقارنة بين المدرستين – البصرية و الكوفية – وقد عنونها بعنوان: (الأصول النحوية بين البصريين والكوفيين)[1].

وهذا يعني أنَّه عدَّها من الأصول ، أي أصلاً من أصول النحو كما هو حال جزء من هذه القواعد عند النحاة القدماء ، وقد ذكر الأصول المشتركة بين المدرستين ثم الأصول التي اختصت بها كل مدرسة.

ومن الأصول المشتركة بين المدرستين التي ذكرها : (لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض) ، و (الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً) و (الفروع تنحطّ دائماً عن درجة الأصول)، وغيرها.

ومن الأصول البصرية التي ذكرها أيضاً : (المصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير) ، و (حذف ما لا معنى له أولى) و لا (يجوز الجمع بين علامتي تعريف) وغيرها.

وكذلك من الأصول الكوفية التي ذكرها : (كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج على الأصل) و (كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة) وغيرها.[2]

---

[1] - عبد الرحمن السيد ، مدرسة البصرة نشأتها وتطورها ، دار المعارف ، القاهرة ، 1968م ، ط1 ، ص 177 – 202 .
[2] - المرجع السابق ، ص 203 – 215 .

فبذلك يكون الدكتور عبد الرحمن السيد اصطلح على تسمية هذه القواعد بـــ (الأصول).

2/ الدكتور تمّام حسّان في كتابه (الأصول) :

يُعدُّ الدكتور تمّام حسّان أول من أطلق على هذه القواعد مصطلح (قواعد التوجيه) وقد عرّفها قائلاً : (هي تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً – التي تستعمل لاستنباط الحكم)[1]

والملاحظ في هذا التعريف أن قواعد التوجيه تصاحب أصول النحو من حيث أنها تردُ عند النظر في المادة اللغوية –سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً – التي تُعدّ مصادر النحو والتي تُستنبط منها الأحكام، بمعنى أنها أصل من الأصول التي يتوصل بها إلى الحكم.

وقد بيّن كذلك تمام حسان سبب تسميته لها بـــ (قواعد التوجيه) حيث قال: (وإنّما آثرت أن أسمي هذه القواعد (قواعد التوجيه) لارتباطها بالتعليل وبتوجيه الأحكام عند التأويل واعتبار وجه أولى من الآخر بالقبول حتى ليصلح أن تلحق به الألف واللام فيسمى (الوجه) أي الذي لا وجه أفضل منه ، وقد يُسمى أيضاً (الراجح) أو (المختار) [2]

[1] - تمام حسان ، الأصول ، ص 189 – 190 .
[2] - تمام حسان ، المرجع نفسه ، ص 190 .

الواضح أن سبب هذا الاصطلاح عند تمّام حسّان يعود إلى تعليل الحكم ثم توجيهه ، فهذه القواعد هي التي تضبط التعليل وتضبط كذلك التوجيه.

3/ الدكتور عبد الله الخولي في كتابه (قواعد التوجيه في النحو العربي) :

اتّبع الدكتور الخولي تمام حسان في اصطلاحه لها بـــ (قواعد التوجيه) إلا أنّه لا يمانع في استخدام مصطلح آخر لها في ضوء وظيفة هذه القواعد ، فقد قال في سبب التسمية:(يمكن تسمية هذه القواعد بقواعد التعليل، أو الاستدلال أو الاحتجاج؛ لدورها في تعليل التوجيه، و الاستدلال عليه، والاحتجاج له، وسوف يتّضح ذلك عند الحديث عن وظيفتها، كما يمكن تسميتها بالقواعد الكلية لتكون في مقابل القواعد الكلية في الفقه)[1]

ولا شك أنّ هذا التجوّز في التسمية يعود لوظيفة قواعد التوجيه التي حددها الخولي في أربعة وظائف ، كذلك النظر لما يقابلها في الفقه الإسلامي ؛ لأن كثيراً من مصطلحات أصول النحو نشأت متأثرة بأصول الفقه.

ويرجع سبب تسميته لها بقواعد التوجيه – كما ذكر – إلى :

1- الارتباط بين التوجيه وغيره من تعليل واستدلال ، سواء اكانت للتعليل أم الاستدلال عليه أم الاحتجاج له ، وسواء أكانت كلية أم جزئية .

2- كونها قواعد لأن منها ما يعد قانوناً عاماً يندرج تحته مجموعة جزئيات مشتركة في الخصائص والسمات.[2]

[1] - عبد الله الخولي ، قواعد التوجيه في النحو العربي ، ص 12 – 13

[2] - المرجع السابق ، ص 13 .

4/ الدكتور عصام عيد فهمي في كتابه (أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق) :

يُعدّ عصام عيد من الذين تابعوا الدكتور تمام حسان في اصطلاح قواعد التوجيه ، وطابق تعريفه تعريف د. الخولي ، ولم يخرج عما ذكره الخولي عن قواعد التوجيه ، سوى استخراجه لهذه القواعد من كتب السيوطي ، ولكنه ختم مبحثه بقوله : (وهي جزء من أصول النحو ، وأعمّ من قواعده)[1]

5/ الدكتور محمود حسن الجاسم في كتابه (القاعدة النحوية) :

يُعدّ الجاسم أيضاً ممن تابعوا تمام حسان في التسمية لها بـــ(قواعد التوجيه) وهي عنده بمقابل قواعد الابواب المعتادة، وقد عرّفها قائلاً: "هي مجموعة القواعد العامة التى تستدعيها الأحكام النحوية حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي في قضايا التحليل النحوى ، أي مجموعة القواعد ، أو الاسس التى يرتكز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيث الترجيح والتضعيف والرفض ؛ لأن هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التى تمكّن المحلّل من تحديد الوجه المناسب وتتعلق بقضايا السماع، أو الاصل، أو آراء النحاة، أو المعنى أو القياس".[2]

والخلاصة أنَّ الباحثين المعاصرين اصطلحوا على تسميتها بـــ(الأصول) و (قواعد التوجيه) وعبارات بعضهم تجيز التعدد في الاصطلاح على نحو

[1] - عصام عيد فهمي ، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص 526 .
[2] - محمود حسن الجاسم ، القاعدة النحوية ، ص 35

(القواعد الكلية في النحو) أو (المبادئ العامة في النحو) و(قواعد التعليل والاحتجاج والاستدلال).

فغالباً تسميتها تكون بحسب وظيفتها – كما ذكر احمد نزال غازى الشمري في رسالته التى عنوانها : (قواعد التوجيه عند ابن الانباري) بـــ (قواعد الاستدلال)، وإذا أدت إلى الإحتجاج للحكم فهى (قواعد الاحتجاج)، وإذا قامت بتعليل الحكم فهى (قواعد التعليل)، وإذا نظرنا إلى كل وظائفها في تحديد الاوجه النحوية والترجيح بينها أمكن تسميتها (قواعد التوجيه)؛ لأنَّ التوجيه يشمل كل ما سبق ذكره[1].

فهذا جلّ ما ذهب إليه نحاة العربية، قدماؤهم ومحدثوهم، حول مصطلح قواعد التوجيه.

ثالثاً : نشأة قواعد التوجيه في النحو العربي :

إن قواعد التوجيه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليل – كما مر ذكره في أكثر من موضع في هذا البحث – فهي لا تنفك عن سباق التعليل ، فمتى ما علّل النّحوي الحكم كثيراً ما قام تعليله على قاعدة أو أكثر مما يعينه على أن يتوصل إلى ما يراه من آراء فهي على ذلك تكون شديدة الارتباط بالتعليل، ونستطيع أن نُرجع نشأتها إلى نشأة التعليل النحوي وتطورها إلى تطور التعليل أيضاً.

[1] - أحمد الشمري ، قواعد التوجيه عند ابن الأنباري ، ص 62

وترجع بداية التعليل النحوي "في الوقت الذي يضعون فيه القواعد يبررون هذه القواعد، ويجعلونها ترتكز على دعائم محددة من الأهداف التي توخت اللغة – في نظرهم – تحقيقها، فأسلمت بالضرورة إليها بعد أن صاغت أسسها، وهكذا نشأ التعليل في النحو العربي"[1]

وهذا يعني أن التعليل نشأ بعد وضع القواعد ، فلم يكن له الأثر المباشر في صياغتها، إنّما دوره في تبرير القواعد، و تسويغ الأحكام، ولكن لابدّ أنّ نفهم أنّ التعليل هنا كان في مرحلته الأولى، فقد تطور بعد ذلك ومرّ بمراحل إلى أن أصبح يؤثر تأثيراً مباشراً في القاعدة نفسها تغييراً وقبولاً.[2]

وتتلخص المراحل في ثلاث:

المرحلة الأولى :

وتبدأ من عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) وتنتهي بالخليل بن أحمد الفراهيدي (187هـ) ويتميز التعليل في هذه المرحلة بما يأتي:

1. جزئية موضوع التعليل ونظرته، بحيث يتناول قضايا جزئية، ومسائل فرعية، و لا يتعدى تعليل النحاة القضية التي يعللونها.

فمن ذلك ما ذُكر عن ابن أبي إسحاق حينما اعترض على الفرزدق في قوله :

وعضُّ زَمَان يا بنَ مروان لَمْ يَدَعْ ** من المال إلا مُسْحَتَاً أو مُجَلَّفُ

[1] - علي محمد أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ط1 ، 1973م ، منشورات الجامعة الليبية ، ص 162 .
[2] - ينظر المرجع السابق ، ص 164.

فقال له : علامَ رفعت مُجَلَّفُ ؟ فقال الفرزدق: علامَ يسوءك، وينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.

فقد أراد عبد الله بن أبي إسحاق معرفة العلة في رفع (مجلف) في البيت؛ وذلك لأنّها مخالفة لما عرفه ابن أبي إسحاق من اطّراد قاعدة العطف؛ لأنّ ظاهر الكلام يجعل(مجلف) اسماً معطوفاً على منصوب ، فحقه أن يكون منصوباً مثله.[1]

2. توافق التعليل مع القواعد التي توصل إليها النحاة، واتّساقها معه، والتعليل بذلك لا يتعدى أن يكون تبريراً لهذه القواعد، وتفسيراً لها، ولا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها، وصياغتها، وقد نلحظ ذلك فيما نقله سيبويه عن ابن أبي إسحاق في جواز النصب في قول الشاعر:

إياكَ إياكَ المِراءَ فإنّه إلى ** الشرِّ دعّاء وللشرّ جالبُ

وهذا الجواز على تقدير : ((اتق المراءَ))[2]؛ وذلك ليتوافق مع قاعدة نصب المفعول.

3. الوقوف في التعليل عند النصوص اللغوية، فهي وُضعت من أجل تبرير هذه النصوص، وتفسيرها لا أكثر؛ لذا لا يتنزّه نحاة هذه الفترة عن تخطئة العرب، فمن ذلك ما ذُكر عن عيسى بن عمر حينما رأى أنّ النّابغة أخطأ في قوله:

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلة ** من الرقش في أنيابها السُم ناقعُ

[1] - ينظر علي أبو المكارم ، مرجع سابق ، ص 165 .
[2] - سيبويه ، الكتاب ، ج ، ص 279 .

فكان يرى أن حق (ناقعُ) النصب، وقوفاً على النصوص اللغوية المطّردة، فمن خالف خُطئ.[1]

المرحلة الثانية:

وتبدأ هذه المرحلة من الخليل بن أحمد الفراهيدي وتنتهي بالزجّاج (310ه)، وقد كان لانتشار الثقافة بين أوساط العلماء أثره الكبير في التعليل في هذه المرحلة.

فتميز التعليل فيها بما يلي:

1. عدم الاقتصار على تعليل الظواهر اللغوية والنّصوص الأدبية المروية؛ بل شمل تعليل القواعد النحوية نفسها، مما جعل النحاة يتفننون في هذه العلل، واستنباطها، فمثال ذلك تعليل سيبويه لبناء اسم (لا) النافية للجنس على التركيب قائلاً :

"وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنّها جُعلت وما عَمِلَتْ فيه بمنزله اسم واحد، نحو (خمسة عشر) "[2].

كذلك المبرّد علّل رفع الفعلِ المضارع قائلاً : "اعلم أنّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء"[3].

[1] - ينظر علي أبو المكارم ، المرجع السابق ، ص 165 وما يليها .
[2] - سيبويه ، الكتاب ، 74/2
[3] - المبرد ، المقتضب ، 180/3

ولا شكّ أنّ هذا التغيُّر في التعليل ملحوظ في هذه المرحلة؛ إذ أخذ يتناول علاوة على ما تناوله في المرحلة الأولى القواعد النّحوية نفسها.

2. أصبح التعليل لا يقتصر على بعض الظواهر الجزئية فقط، بل تجاوزها ليتناول كل جزئيات البحث النحوي، ففي أغلب الأبواب النحوية، وجزئياتها تجد للنُّحَاةِ تعليلاً فيها على نحو ما نجده عند سيبويه والخليل، وغيرهما فلا تمرّ في باب نحوي إلا وللتعليل بصمة واضحة فيه، ولا يخلو باب نحوي منه.

المرحلة الثالثة :

تبدأ هذه المرحلة من ابن السراج (317ه) ، وتشمل جميع العصور اللّاحقة لها إلى عصور متأخرة وأدّى تنوع الثقافة فيها إلى تغير كبير في التعليل النحوي، فمن هذه الثقافات العلوم العلمية كالطب والهندسة، وكثرة الكتب المترجمة من الإغريق كعلوم المنطق والفلسفة التي انتشرت بين أوساط العلماء أكثر من المراحل السّابقة، ممّا أثّر تأثيراً مباشراً على العلوم العربية والإسلامية بما فيها النحو[1]

مما جعل التعليل يتميز في هذه المرحلة بما يأتي:

1. الربط بين العلل والأحكام بحيث جعلوا الأحكام تُبني على العلل، والعلل هي السبب في اطّراد الأحكام، وصحتها، حتى أصبحت القواعد تابعة للعلل، لا العلل

[1] - ينظر علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ص 108 – 100 .

تابعة للقواعد، وعليه فإنّ البحث عن العلل عند نحاة هذه الفترة أصبح من الضروريات.

فمن ذلك ما أوردوه من أنّ بناء بعض الأسماء يكون لتضمن الاسم معنى الحرف، أو بالأخرى لمشابهتها الحرف[1]، فبنوا أسماء الاستفهام لتضمنها معنى همزة الاستفهام، والضمائر على الشبه الوضعي للحروف وأسماء الشرط لتضمنها معنى حرف الشرط وغيرها[2]

وهذا التعليل لا شك أنه يربط بين أبواب متعددة كالاستفهام و الشرط والإشارة ..إلخ

وهو سبب رئيس للبناء بحيث لا يوجد الحكم – وهو البناء– إلا به.

2. التنسيق بين العلل، بحيث لا تتعارض فيما بينها، وذلك كثير في عللهم، فظهرت بذلك ما يُسمى بالعلل القياسية التي تهدف إلى ربط الظواهر المختلفة، وذلك بإيجاد ما بينها من صلات قد تربط بعضها ببعض[3] ، وقد ذكرها الزجّاجي قائلاً : "فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بإنّ في قوله: إن زيداً قائمٌ: ولم وجب أن تنصب إنّ الاسم؟

فالجواب في ذلك أن يقول : لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأُعْمِلت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً،

---

[1] - ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 90 .

[2] - الشاطبي ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، مكة المكرمة ، ج1 ، ص 70 – 79 .

[3] - أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص 189 .

والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو : ضرب أخاك محمدٌ، و ما أشبه ذلك"[1].

على أنّه ظهر أيضاً ما يُسمى بالعلل الجدلية، وهي تعليل للعلة القياسية، وتهدف إلى إبراز التفكير العقلي والمنطقي إبرازاً كاملاً[2] ، وذلك نحو أن تقول في باب ((إن)): "من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وباي الأفعال شبهتموها؟ أبالمضية ، أم المستقبلة ، أم الحادثة في الحال ؟ ... " [3].

ولا شكّ أنّ قواعد التوجيه قد تأثرت بما تأثر به التعليل، وتطورت بتطوره، لذا نجد تطور قواعد التوجيه عند النحاة من مرحلة إلى مرحلة، وخصوصاً في المرحلة الثانية، والمرحلة الثالثة، ويشمل هذا التطور ما يلي:

أولاً : بداية ظهور قواعد التوجيه:

بتطور التعليل في المرحلة الثانية، وخصوصاً حينما قام النحاة بتعليل قواعدهم النحوية، وجُعل التعليل لازماً، في الغالب، في كل باب ظهرت قواعد التوجيه في هذه الفترة، وتُنسبُ أقدم قاعدة توجيه إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي – شيخ سيبويه– فقد قبّح الفصل بين (إنْ) وفعلها بقاعدة توجيه، وقد حكى سيبويه عنه ذلك قائلاً : "وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق :

أتغضبُ إنْ أذنا قتيبة حزتا **جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

---

[1] - الزجاجي ، الايضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ط3 ، 1979م ، دار النفائس ، بيروت ، ص 64

[2] - انظر أبو المكارم ، مرجع سابق ، ص 190 .

[3] - الزجاجي ، مرجع سابق ، ص65 .

فقال: لأنّه قبيح أن تفصل بين (إن) والفعل، كما قبُح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبح ذلك، ولم يَجُزْ حُمل على (إن)؛ لأنّه قد تُقدم فيها الأسماء قبل الأفعال"[1]

والملاحظ ان السياق سياق تعليل لكسر همزة (إن) فعلّل ذلك الخليل بقاعدة التوجيه (قبيح أن تفصل بين أن والفعل) وذلك إذ كسر الفرزدق همزة (أن) في البيت.

وهذا ليس بمستغرب من الخليل؛ إذ عُرف عنه أنّه "كان ذا عقل فذّ، كلما مسّ شيئاً نظّمه، واستنبط قوانينه"[2]

حتى اشتهر في النحو بالتعليلات المتلاحقة، وقيل إنه لم يسبقه أحد من النحاة في هذه التعليلات، قال الزبيدي: "استنبط من العروض، ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق"[3]

على أن التعليل والعلة التي هي الحكم الرابع في القياس النحوي سادا منذ فترة الخليل إلى الفترة التي بعده عند جميع النحاة، تقول د.خديجة الحديثي: "وقد أخذت المدارس النحوية جميعاً منذ الخليل بمبدأ العلّية، فكل حكم نحوي يُعلّل، وكل ظاهرة نحوية كلية، وجزئية لابدّ لها من علة عقلية أوجدتها"[4]

---

[1] - الكتاب 161/3 ، والشاهد في البيت –كمال قال هارون- كسر إن وحملها على الشرط ، ولوفتحها لم يحسن لأنها موصولة بالفعل فيقبح فيها الفصل.

[2] - شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ط7 ، 1992م ، دار المعارف القاهرة ، ص 33

[3] - الزبيدي أبوبكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ص 47

[4] - خديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو في الكتاب ، ط1 ، 1974م ، ج الكويت ، ص 318 .

فإذا عرفنا ارتباط هذا النحوي –أعني الخليل – بالتعليل، وارتباط قواعد التوجيه أيضاً بالتعليل، وسياقه فلا يستبعد عقلاً أن يرتبط اسم الخليل بقواعد التوجيه وهذا لا يعني أن الخليل استنبط كل قواعد التوجيه بل كل قاعدة تختلف في نشأتها من القاعدة الأخرى، فمنها ما استنبط عند سيبويه، ومنها ما عند ابن السراج، وكذا بقية النحاة المتقدمين والمتأخرين، فيكون للنّحوي الأول الذي استنبطها فضل النشأة للقاعدة التي ذكرها، والسبق في صياغتها، ولا يظهر ذلك إلا في تتبع كل قاعدة عن النحاة، كما فعل الدكتور عبد الله الخولي في أغلب القواعد التي ذكرها في حديثه عن نشأتها.[1]

ثانياً : كثرة قواعد التوجيه بكثرة التعليل ، وقلتها بقلته:

ارتبطت قواعد التوجيه باهتمام النحاة بالتعليل والتأليف فيه؛ ففي المرحلة الأولى لا نكاد نجد قاعدة توجيه واحدة عند نحاة هذه الفترة؛ وذلك لجزئية التعليل في هذه المرحلة، ولكن حينما تدخل في المرحلة الثانية فإننا نجد نحاة هذه الفترة قاموا بالاهتمام بالتعليل، وإذا نظرنا في كتاب سيبويه نجده مليئاً بالعلل التي يقول عنها أحد الباحثين: "إنها تتصف بكونها بعيدة عن الفلسفة قريبة من روح اللغة، ومن حسّها"[2] ، لذا كان ظهور قواعد التوجيه ومنشأها عند من نقل عنه سيبويه وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي.

---

[1] - انظر الخولي ، قواعد التوجيه ، ص 13 .
[2] - مازن مبارك ، العلة النحوية ، ص 57 .

وإذا مضينا نتتبع نحاة هذه الفترة نجد أنّ أوّل من ألّف في التعليل في كتاب منفرد هو قُطْرُب تلميذ سيبويه ثم المازني[1].

ثم توالت المؤلفات الخاصة بالعلل النحوية حتى إذا وصلنا للمرحلة الثالثة وما بعدها من التعليل وجدنا الكثرة الهائلة نحوه والانصباب والاهتمام التام بالتعليل، سواء أكان التأليف في أبواب النحو المعتادة كالأصول لابن السراج الذي قد يعدُّ أوّل من فتح الباب لعلة العلة[2]، ومؤلفات أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني في خصائصه وغيرها، وغيرهم من نحاة هذه الفترة، أم كان التأليف في العلل النحوية وحدها، نحو ما نقرؤه عند ابن كيسان في كتابه(المختار في علل النحو) وأبي القاسم الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) وهو كما ذكر المؤرخون أقدم كتاب في العلل، وكتاب(العلل في النحو) لأبي الحسن الورّاق، وغيرها من هذه المؤلفات التي تُعنى بالعلل وحدها ولا شك أن منها أسرار العربية لأبي البركات ابن الأنباري[3]

وإذا ما وقفنا على الإحصائية التي ذكرها الدكتور عبد الله الخولي عن قواعد التوجيه نجد أنّ قواعد التوجيه تكثر بنسبة كبيرة، عند من اشتهر عنهم بشغفه بالتعليل، كسيبويه(54 قاعدة)، والمبرد(58 قاعدة)، وابن السراج(94 قاعدة)، وأبي على الفارسي(97 قاعدة)، و ابن جني (42 قاعدة)، والجرجاني

[1] - خديجة الحديثي ، المرجع السابق ، ص 322.
[2] - شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 141
[3] - خديجه الحديثي ، المرجع السابق ، ص 322 .

(78 قاعدة) وأبي البركات بن الانباري(260 قاعدة)، و الباقي نجده واضحاً عند نحاة الفترة الثالثة.[1]

وهذا دليل واضح على ارتباط قواعد التوجيه بالعلل النحوية، والتعليل النحوي، وتطوره بشكل عام مما يقوي القول بأن قواعد التوجيه لا تنفك أبداً عن التعليل، وتتأثر بما تأثر به التعليل النحوي، فهي جزء منه.

ولا يتصور ثمة علاقة جوهرية، وأساسية بين كثرة مؤلفات النحويّ وقواعد التوجيه، ولا عنايته بذكر آراء النحاة – وهذا ما ذكره أيضاً عبد الله الخولي في كتابه قواعد التوجيه – فسيبويه مثلاً ليس له إلا كتابه، ومع هذا اهتم بقواعد التوجيه، ونجدها منتشرة عنده، أما إذا قلنا اعتني بآراء النحاة وتعليلاتهم، والرد عليهم وعدم الاكتفاء بذكرها، فنستطيع أن نقول نعم.

وخلاصة القول في شيوع قواعد التوجيه: أنّها مصاحبة للتعليل النحوي، وترجع كثرتها عند النحوي لكثرة تعليلاته، والاهتمام بتعليلات النحاة وتحليلها واستدلالاتهم.

[1] - ينظر الخولي، قواعد التوجيه في النحو العربي، ص259

المبحث الثاني

الفرق بين قواعد التوجيه وقواعد النحو

تتطلب مِنّا ضرورة البحث العلمي – بعد أن عرفنا مفهوم قواعد التوجيه – أن نتعرف على مفهوم القاعدة، وكذلك مفهوم النحو؛ وذلك ليتم لنا الربط بين قواعد التوجيه وقواعد النحو، ولكي نعرف كذلك الفرق بينهما.

أولاً : مفهوم القاعدة :

إنّ التأصيل لظاهرة لغوية لا يكون إلا بتحديد المفهوم اللغوي الذي يشكل المصطلح في مظانه المختلفة عبر السياقات التي يتعاقب عليها، والقاعدة باعتبارها مادة معجمية تكتسب دلالة لغوية هي نتاج استعمال أصلي لها، وما تفرع عنه من معانٍ ودلالات هامشية؛ إذ ينبني المصطلح على المرجع اللغوي الذي يمثّل أصل الوضع قبل انتقاله إلى مفاهيم جديدة يكتسبها بفعل الاصطلاح الفني.

القاعدة لغة:

تجمع المعجمات العربية على أنّ مدلول القاعدة هو: الثبات والاستقرار، فذهبوا إلى أنّ القاعدة: أصل الأسّ، والقواعد الإساس، وقواعد البيت إساسه[1]

وقد ورد لفظ القاعدة في القرآن الكريم بصيغة الجمع (قواعد) للدلالة على الثبات وقوام الشئ، وإساسه، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ ﴾ [2]

---

[1] - ابن منظور – لسان العرب ، مادة (قعد)

[2] - سورة البقرة الآية 127

وقوله عزّ وجلّ: ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [1]

وقد ورد في اللسان في مادة (قعد): "القواعد أساطين البناء التي تعمده، وقواعد الهودج: خشبات أربعة معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج فيها قال أبوعبيدة: قواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السماء شبهت بقواعد البناء، قال ذلك في تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين سأل عن سحابة مرّت فقال: "كيف ترون قواعدها وبواسقها؟!" وقال ابن الأثير: أراد بالقواعد ما اعترض منها تشبيهاً لها بقواعد البناء"[2]

وبناءً على هذه التعريفات اللغوية ندرك أن القاعدة هي: الأساس وكل ما يُرتكز عليه فهو قاعدة، وهي أسس الشئ، وأصوله، حسّياً كان ذلك الشئ كقواعد البيت، أو معنوياً كقواعد الدين ودعائمه.

القاعدة اصطلاحاً :

ما ذُكر من تعريفات لغوية للقاعدة نجدُ فيه قاسماً مشتركاً بينه وبين المعنى الاصطلاحي وهذا القاسم هو (الأصل والأساس) سواء كان ذلك في الحسيات أو المعنويات، فقواعد الأمر أصوله، وأسسه التي تُبنى عليها فروعه، وجزئياته، ولهذا المفهوم صلة بالمعنى الاصطلاحي للقاعدة فهي تدور حول أمر جامع لما دونه

[1] - سورة النحل الآية 26
[2] - ابن منظور – لسان العرب ، مادة (قعد)

الذي ينتمي إليه، ونجد ذلك واضحاً جلياً في تعريف الشريف الجرجاني لمصطلح القاعدة إذ إنه عرّفها قائلاً: "هي القضية الكلية التي تنطبق على جميع جزئياتها"[1]. فهي عنده أصل، أو أساس لكل ما دونها من جزئيات ويشترك معه في هذا المعنى (الكفوي) حيث عرّفها أيضاً بقوله: "هي قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها، وتسمى فروعاً، واستخراجها منها تفريعاً، كقولهم: كل إجماع حق"[2].

ويشاركهما في دلالة القاعد اصطلاحاً (خالد رمضان حسن) من أنّها قضية وهذه القضية تندرج تحتها جزئيات تأخذ نفس الحكم، فتكون بذلك القاعدة هي أصل وأساس لما دونها، يقول خالد رمضان: "هي قضية كلية ينطبق حكمها على الجزئيات التي تندرج تحتها فنعرف بها حكم هذه الجزئيات"[3].

وجعلها عبد الرحمن بودرع بمثابة القانون، لأنّها تشترك معه في أنّها واحدة وتجمع في حكمها كثيراً من الجزئيات فقال: "هي قضية كلية ، وأصل لما فوقها، وتجمع فروعاً من أبواب شتى وقد يطلق القانون على الأصل، والقاعدة؛ لأنّه يجمعها كلها سلوك حصر الواحد للكثير"[4].

وجعلها الجاسم: "مقوله ثابتة تنطبق على جميع أفراد الجنس أو أجزائها التي تتناولها"[5].

---

[1] - الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص 177 .
[2] - الكفوي ، الكليات ، ص 728
[3] - خالد رمضان حسن ، معجم أصول الفقه ، ص 219 .
[4] - عبد الرحمن بودرع ، الأساس المعرفي للغويات العربية ، ص 21
[5] - محمود حسن الجاسم ، القاعدة النحوية ، مرجع سابق ، ص 25

والقاعدة اصطلاحاً تطلق على معانٍ كثيرة ترادف الأصل والقانون، والضابط، والمقصد ذكر ذلك (التهانوي) في كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون)[1].

فجامع مفهوم القاعدة في الاصطلاح أي: التعريف الجامع الذي ارتضاه البحث هو: الحكم الكلي الذي ينطبق على جزئياته أو مجموعة من الجزئيات تندرج تحت أمر جامع لها، وهذا الأمر يكون أو يمثّل قانونها الذي يحكمها، و يجعلها أشكالاً لأمرٍ واحدٍ أو فروعاً عليه.

ثانياً مفهوم النَّحو:

بعد أن عرفنا مفهوم القاعدة في اللغة والاصطلاح نتطرق لمفهوم النحو أو حدوده لكي تكتمل الصورة، ويتضح لنا إرتباط قواعد التوجيه بقواعد النّحو.

فعلم النّحو يُعَدُّ من أوّل علوم العربية ظهوراً، أي ظهر الاهتمام به مبكّراً، فكان قديماً يطلق عليه (علم الإعراب) و(علم العربية)، وقد تعددت التعريفات لهذا العلم، فكان العرب يعدّونه عنوان ثقافتهم، وفصاحتهم، ولذا أطلقوا عليه(علم الإعراب) فبذلك انحصر تعريفهم لمفهوم النحو على أنه التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، حيث يقصد من النّحو دراسة الأشكال أو العلاقات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات، و يُمثّلُ هذا التعريف وجهة النظر التقليدية للنّحو من حيث الاختصار على أواخر الكلمات فقط وإهمال تراكيب اللغة، ومفرداتها، ومستوياتها، وما بينها من علاقات.

[1] - التهانوي محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون ، ص 1177

وهذه النظرة لعلم النّحو بهذا المفهوم الذي يقتصر على تغيُّر أواخر الكلمات عابها بعض الباحثين حيث يرونها نظرة قاصرة، منهم على سبيل المثال إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو) إذ إنّه يرى: "أن لكل كلمة معنىً خاصاً تتكفل اللغة ببيانه"[1].

كما أنّ هذا المفهوم لا يتفق مع واقع ما في كتبه، ولا مع تجديد بعض أئمة النحو، ولا مع رأي الدراسات اللغوية الحديثة[2].

ويعرّفه ابن جني أنّه:" انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتشبيه، والجمع، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، فيلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم منها رُد به إليها"[3].

إنّ النّحاة قد اختلفوا في مفهوم النّحو فمنهم من يوسّعه، و منهم من يضيّقه ويرجع ذلك إلى:

أ. تحديد دائرة القواعد النحوية.

ب.صلة هذا العلم بالفروع الثقافية الأخرى.

ويطلق اللغويون المحدثون على علم النّحو القديم اسم (النحو التقليدي) ويقصدون به منهج النّحو القائم على أرسطو.

---

[1] - إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 111 .
[2] - محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، ص 265 .
[3] - ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، طبعة دار الكتب المصرية 1371هـ ، ص 33/1

كما استعمل مصطلح النّحو بدلالات معجمية متعددة اختلف أهل الصّنعة في تحديدها، حيث عدّها الصّبان في حاشيته في خمسة معانٍ هي:([1])

1. القصد: يقال نحوت نحوه أي: قصدت جهته.
2. الجهة: مثل توجهت نحو البيت، أي جهته.
3. المِثْل: نحو: مررت برجلٍ نحوك، أي مثلك.
4. المقدار: نحو: عندي نحو ألف، أي مقدار ألف.
5. النوع : مثل: هو على أربعة أنحاء، أي أنواع.

وقد ذكر هذه المعاني ووسّعها الإمام الداودي لتشمل سبع دلالات حين قال:

النحو سبع معانٍ قد أتت لغة * جمعتها ضمن بيت مفرد كمُلا

قصرٌ ومثلٌ ومقدارٌ وناحيةٌ * نوعٌ وبعضٌ وحرفٌ فاحفظ المثلا[(2)]

ويقول ابن السراج في أصوله: "النحو إنما أريد به أنْ ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم أنّ الفاعل رُفع، والمفعول به نُصب ... "[(3)].

فهو عنده مستنبط بواسطة استقراء كلام العر، وبه يتعلم غير العربي، وكذلك الناشئة كلام العرب الفصحاء.

---

[1] - الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط3 1417ه-1997م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ج2، ص78.

[2] - فؤاد بو علي ، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ، ص 211 .

[3] - ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسني الفتلي ، ص 27 .

وقديماً كان يُقصد بلفظ (النّحو) مباحث النّحو دون مباحث الصرف، إلا أنّ ذلك المفهوم تغيّر، وأصبح مفهوم النّحو يشمل النّحو والصرف معاً، بدءاً من عهد الخليل بن أحمد إلى عهد المازني وذلك لأن "النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدّمه له الصرف من المباني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنّه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنّحو"[1].

ثالثاً: مفهوم القاعدة النحوية:

القاعدة النحوية نادرة التعريفات؛ لأنّ النحاة الأوائل لم يهتموا بالجانب النظري، بل اهتموا بالجانب العملي أكثر، أي غلب الجانب العملي على الجانب النظري، لذا لم يتحدثوا عن القاعدة كمصطلح، وإن كان غياب المصطلح على مستوى الممارسة لم ينف حضوره الفعلي.

عَرِفَ النّحاة القاعدة أنّها موضوع له آلياته المنهجية وحدوده المعرفية فباشروا ذلك ضمن تطبيقاتهم فيما يتعلق بالأحكام، فقد عرّفها محمود حسن الجاسم في كتابه (القاعدة النحوية تحليل ونقد) بقوله: "هي القوانين الثابتة، أو الأحكام الكلية والجزئية التي يتمثل بها النظام التركيبي لشواهد اللغة، وتكون معياراً يُقاس عليه الكلام"[2].

فهي عنده بمثابة القوانين والأحكام الثابتة، وهذه القوانين تكون معياراً لقياس الكلام.

---

[1] - تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط2 ، 1-979م ، ص 178 .
[2] - محمود حسن الجاسم ، القاعدة النحوية تحليل ونقد ، دار الفكر سوريا ، ط1 ، 2007م ، ، ص 25 .

ونجد حسام أحمد قاسم جعلها ضابطاً يسعي النّحاة إلى إيجاده فقال: "هي الضابط الذي يسعي النّحاة إلى اكتشافه"[1]

وكذلك من الباحثين من جعلها أحكاماً كلية مستنبطة من كلام العرب، يقول إبراهيم محمد السيد منصور في رسالته (القاعدة النحوية والسماع): "القاعدة عبارة عن حكم كلي استنبطه النحاة بعد –استقراء كلام العرب، واستخلاص الظواهر اللغوية، وحاولوا بعد ذلك تطبيق ذلك الحكم على نصوص اللغة جميعاً"[2]

ويمكن لنا أن نعرِّف القاعدة النحوية على ضوء التعريفات السابقة بأنّها هي: مجموعة من الأحكام النّحوية العامة التي تشمل أبواباً مختلفة ويتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية.

مصطلحات مرادفة لمصطلح القاعدة النّحوية:

إذا كان مصطلح القاعدة المبني على المادة اللغوية قد غاب عن المؤلفات النّحوية التراثية، فإن عدم التصريح به ليس بدليل على انتفائه؛ بل استخدم النحاة مصطلحات أُخَر وأرادوا بها معنى القاعدة نفسها، ولعلّ في مقدمة تلك المصطلحات البدائل مصطلح (الأصل):

روى السيوطي عن أبي الأسود الدؤلي: " قال يعني أبا الأسود : دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – فرأيته مطرقاً مفكّراً،

[1] - -حسام أحمد قاسم ، الأسس المنهجية للنحو العربي ، دار الاوقاف العربية ، القاهرة ، ص 172 .
[2] - إبراهيم محمد السيد منصور ، القاعدة النحوية والسماع (رسالة دكتوراه جامعة القاهرة عام 2000م) ، ص 13 .

فقلت: فِيمَ تفكّر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إنْ فعلت ذلك أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها: (بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف ...)"[1].

فظهور اللحن كان سبباً في اهتمام النّحاة بوضع القواعد، وهذا ما ورد في سياق الحديث حيث قال: (أن أصنع كتاباً في أصول العربية) فهو يقصد كتاباً يبيّن فيه (قواعد العربية)، لتكون ضوابط لمتعلم هذه اللغة فلا يلحن فيها، فكانت أصول العربية قواعدها.

ومن الأدلة على أنّ الأصول تستخدم مرادفة للقواعد، قول الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو): "وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول لأنّ الكتب المصنفة في (الأصول) كثيرة جداً"[2].

فهذا يدل على أن الزجاجي أطلق مصطلح الأصول على القواعد. والمطّلع على كتاب الأصول في النّحو لابن السراج يجد مجموعة من الأحكام الموزعة على الأبواب بترتيب معيّن دلالة على أنّ معنى (الأصول) عنده هي (القواعد) أو الأحكام العامة التفصيلية.

---

[1] - السيوطي ، الأخبار المروية في سبب وضع العربية ، تحقيق عبد الله الجبوري ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1982، ص 33

[2] - الزجاجي الإيضاح في علل النحو تحقيق مازن مبارك ، دار النفائس ، بيروت ، 1979م ، ص 38

ونجد ذلك واضحاً جلياً في شرح الرضي لتعريف ابن الحاجب علم الصرف في قوله: " بأصول: يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات"[1].

فابن الحاجب استخدم(الأصول) بمعني القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات وهذه القوانين هي (القواعد).

وابن الانباري كذلك جعل الأصل مرادفاً للقاعدة، وهذا يتضح من خلال قوله: "إذ لو أطردنا القياس في كل ما جاء شاذّاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لأدّى ذلك إلى أن تختلط الأصول بغيرها"[2]. فهو يريد بالأصول هنا القواعد.

ولم تنحصر مرادفات القاعدة في الأصل فحسب؛ بل هناك من النّحاة من جعل (القياس) كذلك مرادفاً لها، كقول البصريين في (ما) الحجازية: "القياس يقتضي ألا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر"([3])، أي القواعد.

أما الكسائي فقد جعل النّحو كله قواعد يقاس عليها الكلام([4])، والسيوطي كذلك يَعْرِضُ تعريف ابن عصفور للنحو بقوله: "هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من آراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أجزائه الذي ائتلف منها"[5] فالمقاييس المستنبطة هي القوانين، أو هي القواعد المستخلصة من كلام العرب.

---

[1] - الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح شافيه ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون طبعة وبدون تاريخ طبع ، ج1 ، ص 201 .

[2] - ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ج2 ، ص 454 .

[3] - المرجع السابق نفسه ، ج2 ، ص 173 .

[4] - السيوطي بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر ، بيروت ، ط2 ، 1979م ، ج2 ، ص 164

[5] - السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، دار المعرفة القاهرة ، تحقيق محمود سليمان ، ص 22 .

وتوصل محمد عبد العزيز عبد الدايم إلى إثبات العلاقة بين مصطلحي القاعدة والقياس على أساس الترادف باعتبار المرجع بينهما وهو الاطّراد، وقد تتبع استخدام النّحاة لمصطلح القياس في أكثر من ألف موضع في كتب التراث فألفاه دالاً على القاعدة النّحوية التي هي بمجموع الأحكام المستقرأة من استنباط كلام العرب[1].

ومن النّحاة من جعل القاعدة مرادفة (للضابط)[2]، إلا أنّ السيوطي فرّق بين هذين المصطلحين بقوله: "القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتّى والضابط يجمع فروع باب واحدٍ، وقد تختصّ القاعدة بالباب، وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته، وهذا ما يُعَبّرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا"[3].

وهذه هي المصطلحات الأكثر شيوعاً في كتب التراث العربي التي جُعلت مرادفة لمصطلح القاعدة.

الفرق بين قواعد التوجيه وقواعد النحو :

من خلال اطّلاعنا على تعريفات القاعدة، ومفهوم كل من قواعد التوجيه، وقواعد النحو، يتّضح لنا جلياً أنّ النّحاة قد قسّموا القواعد إلى نوعين: منها ما يتصل بصورة أساس باللغة (قواعد الأحكام) ومنها ما يرتبط أكثر بمنهج النحاة، و تفكيرهم في وصف الظاهرة النحوية، وتفسيرها، وهي ما يسمى بـــ (قواعد التوجيه).

---

[1] - محمد عبد العزيز عبد الدايم ، الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو ، ص 45 .
[2] - محمد حماسة عبد اللطيف ، لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية ، دار غريب ، القاهرة ، ص 101 .
[3] - السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق الفاضلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 1999م ، ص 19 .

فالقاعدة في ضوء النوع الأول: "جزء من اللغة حيث تمثل النظام النحوي للغة، بل القواعد هي الجانب المضمر من القانون المحتكم في النظام المكتشف بالملاحظة والاستنباط"[1].

فالقاعدة هنا رهينة الاستخدام أو الاستعمال اللغوي صادرة عنه ممثلة لأحكامه، وهي بذلك "جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة، وهي الجزء الضابط لخواصها والمرشد إلى كيفيات توظيفها، وهي بهذا المفهوم لا تيسر ولا تسهل بالحذف والإهمال أو الاستغناء عن بعض جوانبها، وذلك أن تسري في جسم اللغة، ولا تنفك عنها شئنا أم لم نشأ وهي مجموعة القواعد التي تستحق اسم النحو"[2].

ويشيع هذا النوع من القواعد في كتب النحو التعليمية متجسدة في أبواب النحو، ومسائلة، وقضاياه.

أما النوع الآخر من القواعد فيشيع في كتب الخلاف، والأصول، وكتب إعراب القرآن، وهذا النوع من القواعد لا يتعلق بأبواب نحوية، ولا بمسائل جزئية، وإنّما هي: "مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النّحوية حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي في قضايا التحليل النحوي، أي مجموع القواعد والأسس التي يرتكز عليها في أوجه التحليل النحوي، من حيث الترجيح، والتضعيف، والرفض؛ لأنّ هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تمكّن المحلّل

[1] - الأمين ملاوي ، جدل النص والقاعدة قراءة نظرية في النحو العربي بين المنهج والاستعمال (رسالة دكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة باتنه (1430هـ - 2009م) ، ص 47 .

[2] - حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان ، ط1 2002م ، ص 39 .

من تحديد الوجه المناسب، وتتعلق بقضايا السماع، والأصل، أو آراء النحاة، أو المعني، أو القياس"[1].

يُساق هذا النوع من القواعد لتوجيه حكم نحّوي، أو تعليله، فهي من صنيع النّحاة لبيان أنظمة اللغة، و بالتالي تُعدُّ جزءاً من المنهج لا من اللغة.

وقد أطلق الدّكتور تمّام حسّان على هذا النوع من القواعد(قواعد التوجيه) ويبدو أنّه أوّل من استخدم هذا المصطلح، حيث قال: "المقصود بقواعد التوجيه: تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النّحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية –سماعاً كانت أو استصحاباً أم قياساً– التي تستعمل لاستنباط الحكم"[2].

وعلّل سبب تسميته لها فقال: "وإنّما آثرتُ أن أسمي هذه القواعد(قواعد التوجيه) لارتباطها بالتعليل، وبتوجيه الأحكام عند التأويل واعتبار وجه منها أولى من الآخر"[3].

وتعدّدت المصطلحات التي أُطلقت على هذه القواعد، فهذا عبد الرحمن السيّد وضعها تحت مسمى: (الأقيسة و الأصول) في حين نجد تمّام حسّان اصطلح عليها (قواعد التوجيه) أما عبد العزيز عبد الدايم ففضّل تسميتها بـــ (قواعد الاستدلال)، وهذه المصطلحات في عمومها متقاربة، ولا تختلف بشكل كبير.

---

[1] - محمود حسن الجاسم ، القاعدة النحوية ، مرجع سابق ، ص 35 .
[2] - تمام حسان ، الأصول ، مرجع سابق ، ص 189 – 190 .
[3] - تمام حسان ، الأصول ، مرجع سابق ، ص 191 .

فترتبط قواعد التوجيه بقواعد النّحو ارتباطاً وثيقاً، فالغاية من تقعيد النحو هو حفظ اللسان من اللحن، فقواعد النحو تُعدّ درعاً حصيناً يصون اللسان من الخطأ، وهي تضبط قوانين اللغة الصوتية، وتراكيب الكلمة والجملة، وعليها تعتمد الدراسة في كل لغة، وكلما زادت اللغة واتّسعت زادت الحاجة إلى دراسة هذه القواعد فهي بمثابة القوانين التي تحكم اللغة.

ويرجع الفرق بين (قواعد التوجيه) و (قواعد النحو) إلى وظيفة كل منهما، وما يتّصل بهما، أو يؤثّر فيهما، من حيث إنّ وظيفة قواعد التوجيه هي تقرير التوجيه الذي تُذكر في سياقه، وتفسيره، وتعليله، والاستدلال عليه أو الاحتجاج له، وتذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منهما، فقواعد التوجيه عامة، وقواعد النّحو خاصة، فإذا كانت كتب النّحو جمعت قواعد الأبواب النحوية جمعاً مكتملاً ومرتباً؛ لأنّ جمع هذه القواعد هو الغرض الذي يُكتب من أجله أي كتاب للنحو، فإنّ قواعد التوجيه لا يَردُ ذكرها إلا لماماً؛ لأنّ النحاة لم يعتنوا بجمعها، وتصنيفها، وإنّما كانوا يشيرون إليها كلما سنحت لهم الفرصة للإشارة إليها، إمّا في معرض الشرح، أو النقاش والمحاجّة.

وتدور قواعد التوجيه حول الأمور الفرعية، وقضايا المسائل المفردة وتحاول تنظيم العام لأنواع الاستدلال كالسماع، والكثرة، والقلة، والندرة، والشذوذ والشاهد، والاحتجاج، والمسموع، كما تتناول أصل الوضع، وأصل القاعدة،

والعدول عن الأصل والقياس، والعلة، وأصول القرائن، والإعراب والبناء، وقد عنيت بالظواهر النّحوية العامة التي لا تتحدد بباب معين.

وقد أصبحت معايير لأفكار النحاة، ومقاييس لأحكامهم، وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل، "وأنّ النحويين حين كانوا يُبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي أو ميل فردي، وإنّما كانوا يقيّدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجتهد كل منهم للعثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها فيصدر رأيه مطابقاً لهذه القاعدة"[1].

وسُميت هذه القواعد بـــ(قواعد التوجيه) لارتباطها بالتعليل كما ذكرنا في حديثنا عن نشأتها، وتوجيه الأحكام عند التأويل فقواعد التوجيه ضوابط منهجية فهي تُعدُّ دستوراً للنحاة.

ويرى الباحث أنّ الفرق بين كل من هذه القواعد يتمثل في وظيفة كل منهما، فكما رأينا أنّ وظيفة قواعد النحو تقعيد النحو وتبويبه، أما قواعد التوجيه فتتعلق بتوجيه الآراء النحوية من حيث التعليل لها أو الاحتجاج أو الاستدلال على الحكم فهي تتعلق بمنهج النحاة وقواعد النحو تتعلق بعمل النحاة، فالفرق فرقٌ في الوظيفة ليس إلا.

[1] - تمام حسان ، المرجع السابق ، ص 192 .

المبحث الثالث

علاقة قواعد التوجيه بأصول النّحو

تقتضي منا ضرورة البحث العلمي قبل الخوض في علاقة قواعد التوجيه بأصول النحو الحديث عن أصول النحو أو أدلته، وتحديد حدود هذه الأدلة وأنواعها.

مفهوم أصول النّحو:

علم أصول النّحو هو العلم الذي يدرس الأدلة الإجمالية التي يُستطاع بها التوصل إلى الأحكام النّحوية، وهذه الأصول أو الأدلة تُشكل نظرية النحو التي يلتزم بها النحاة في تطبيقاتهم وما يعرض لهم من مسائل نحوية، فهو علم يشتغل به المجتهدون من النّحاة، فإذا كان نحاة العربية يسعون إلى حفظ قواعدها، وتطبيقها، وتعليم غيرهم إياها؛ فإنّ الأصوليين هم الذين يعرفون الطريقة التي توصل إلى وضع القواعد وضعاً سليماً يستند إلى الأدلة الصحيحة المعترف بها التي تسمى: (أدلة النحو) أو(أصول النحو).

فيُعدُّ السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، مجموعة من الأسس التي اعتمد عليها القدماء في معالجة المسائل النّحوية، وقد سيطرت تلك الأسس على تفكيرهم النحوي؛ لأنّها استطاعت توجيه عقولهم في الخلافات التي نشأت بينهم، وفي تغليب رأي على آخر حين تتعدد الآراء بالإضافة إلى سيطرتها على

الكثير من الأعمال النّحوية بصورة واضحة، و تعدّ تلك الأسس –السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب– المحور الذي دار حوله البحث المنهجي في أدلّة النّحو، أو أصوله عند القدماء.

فما مفهوم أصول النحو؟

قبل الولوج في الحديث عن أصول النحو علينا أن نذكر معنى كلمة (أصل) في لغة العرب لكي نربط بين معناها اللغوي، ومعناها في اصطلاح النحويين، فكلمة (أصل) ترد في المعاجم العربية بعدة معانٍ من أهمها ما ورد في لسان العرب:[1]

1- أصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه.

2- أصل الشيء: منشؤه الذي ينبت منه.

3- الأصل: كرم النسب ، نقول : فلان أصيل أي كريم النسب.

4- الأصل: ما يُبتنى عليه غيره سواء أكان البناء حسياً كبناء السقف على الجدران، أم معنوياً كبناء الحكم على دليله، والمعلول على علته.

فالواضح أنّ النّحاة أخذوا أصولهم من هذا المعنى الأخير، أي أنّ أصول النّحو هي التي تُبنى عليها قواعده وأحكامه، يقول أبو البركات الأنباري في تعريفه لأصول

[1] - لسان العرب ، مرجع سابق ، مادة ((أصل)) .

النحو: "أصول النحو أدلته التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أنّ أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[1].

ويقول السيوطي في كتابه (الاقتراح في أصول النحو) عنها: "أصول النحو علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الاجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[2]

فهي تُعدّ عند ابن جني ثلاثة هي (السماع والإجماع، والقياس)([3])، وتُعَدُّ عند ابن الأنباري ثلاثة أيضاً (سماع، ونقل، واستصحاب)([4]) ، وهي أربعة عند السيوطي هي: (السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب)[5].

فهذه الأسس أو الأدلة كانت موجودة عند الأوائل من النّحاة قبل إفرادها بالبحث والدرس، أو قبل تدوينها في أعمال عملية مستقلة، وكانوا يستخدمونها في التعريف على قواعد التركيب النحوي للجملة العربية فالقياس مثلاً استخدمه النحاة في توجيه الآراء، وحسم الخلافات، وتخريج الشواهد قبل أن يبحثوا في تعريفاته وأركانه، وطرق استخدامه، لذلك نستطيع القول أنّ "علم النحو سابق في النشأة والوجود على علم أصول النحو"[6]

---

[1] - ابن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ - 1957م ، ص 8 .
[2] - السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص 27 .
([3])- ابن جني، الخصائص، ج2، ص64.
([4])- ابن الأنباري، لمع الأدلة، مصدر سابق، ص9.
([5])- السيوطي، المرجع السابق، ص28.
[6] - محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ، 2000م ، ص 90 .

فخلاصة الكلام عن مفهوم أصول النحو: أنّه العلم الذي يبحث عن الأدلة التي أخذ بها النّحو من نقل، وقياس، وإجماع، واستصحاب حال، فهذه تعدّ الأدلة الإجمالية التي عن طريقها توصل النّحاة إلى استنباط الأحكام النّحوية عن طريقها.

أقسام أدلة النحو وعلاقتها بقواعد التوجيه:

أدلّة النّحو أو أصوله تنقسم إلى أربعة – كما مر بنا عند الحديث عن مفهومها – هي: النقل (السماع)، القياس، والإجماع واستصحاب الحال.

ولهذه الأدلة علاقة تربطها بقواعد التوجيه، إذ تسهم هذه الأخيرة بوضع ضوابط منهجية، تضبط من خلالها كيفية الاستدلال بأدلّة النّحو، وهذا ما أكّده الدكتور محمد سالم صالح بقوله:

"إذا كانت قواعد التوجيه هي الضوابط المنهجية التي التزم بها النحاة عند النظر في المادة اللغوية واستنباط الأحكام، فهي إذن القانون الذي يسيّر النّحاة وفق ضوابطه، وقواعده، فهذه القواعد تضع ضوابط منهجية لكيفية الاستدلال بأدلة النحو، فتُبيّن الضوابط المنهجية المتعلقة بالنقل والاحتجاج به وبيان الكثرة والقلة، والندرة، والشذوذ، أو المتعلقة بالاستدلال بالقياس والأصل والفرع والعلة والحكم، أو تلك المتعلقة بالاستصحاب، و أصل الوضع، وأصل القاعدة والعدول عن الأصل، والردّ إلى الأصل"[1]

ومن خلال ما تقدّم يتّضح لنا أنّ قواعد التوجيه تهدف إلى ضبط عملية الاستدلال، وبناءً على ذلك فالعلاقة بينها وبين أدلة النحو هي: علاقة عموم

[1] - محمد سالم صالح ، أصول النحو دارسة في فكرة الانباري ، دار السلام ، القاهرة مصر ط1 ، 1427هـ - 2006م ، ص 454

وخصوص، كما يقول الدكتور محمد سالم صالح: "إنّ قواعد التوجيه أعمّ و أشمل من أدلّة النّحو؛ لأنّها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلة"[1].

ولتتضح لنا هذه العلاقة جلياً في أذهاننا نجملها بعرض نماذج عن علاقة قواعد التوجيه بكل دليل من أدلة النحو، وذلك بعد تحديد مفهوم كل دليل من الأدلة.

أولاً: النقل (السماع):

النقل هو الدليل الأوّل من أدلّة النّحو، وهو الأساس في عملية الاستدلال؛ "لأنّ النّحاة انطلقوا من استقراء كلام العرب الفصيح وهذه هي الخطوة الأولى في الاستدلال"[2].

والنقل في اللغة مصدر الفعل (نقل) وهو تحويل الشيء من مكان إلى مكان[3]. ومنه المناقلة وهي مراجعة الحديث أو الإنشاد أما (النقل) بفتح القاف فهو المناقلة في المنطق. يقال: ناقلت فلاناً الحديث إذا حدثّته وحدثك[4].

وفي الاصطلاح النّحوي: يعرّفه ابن الأنباري بقوله: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[5]

والملاحظ من هذا التعريف أنّه قد وضع شروطاً في الكلام العربي، والتي تكمن في:

---

[1] - محمد سالم صالح ، مرجع سابق ، ص 454 .
[2] - المرجع السابق ، ص 151 .
[3] - أحمد بن علي الفيومي المقريء ، المصباح المنير ، ط1 مكتبة لبنان ، مادة (نقل) .
[4] - الفيروز أبادي القاموس المحيط ، تحقيق مصطفى البابي الحلبي ، ط2 ، 1752م ، 61/4 .
[5] - ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، مصدر سابق ، ص 81 .

1- شرط الفصاحة 2- شرط صحة النقل 3- الاطّراد

فالكلام العربي الفصيح، يخرج به ما جاء في كلام غير العرب من المولَدِّين، وما شذّ من كلامهم، ثمّ اشترط في هذا المنقول النقل الصحيح، فوضع شروطاً للناقل، وأخيراً قال بالاطّراد؛ أي لابد للمنقول أن يبلغ حدّ الكثرة حتى يصلح الاعتماد عليه.

وهو – كما ذكر سعيد شنوقة – منهج تدوين اللغة المسموعة التي تُمثّل عند الأئمة أصول اللغة العربية، ويقصدون به ما نقله علماء اللغة العربية من النصوص اللغوية التي تمثّل المصدر الأساسي للغة العربية، ولا يكون نقلاً إلا إذا كان موثوقاً، ويدخل في المادة المنقولة أو المسموعة: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والقراءات، والنثر والشعر، ومعظم ما ركّز عليه النقل أو السماع هو كلام العرب شعراً ونثراً وفق حدود زمانية ومكانية[1].

من قواعد التوجيه التي تتعلق بالنقل: وتضبط الاستدلال به:

1. القليل والشاذ لا يُعتدّ به[2]
2. الحمل على المعنى كثير في كلامهم[3]
3. ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية لا حجة فيه.
4. الحمل على الجوار كثير في كلامهم.

[1] - ينظر سعيد شنوقة ، في أصول النحو العربي ، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة ، ص 44 .
[2] - الانصاف 213/1 .
[3] - الإغراب في جدل الإعراب ، ص 49 .

فهذه القواعد السابقة تدل على ارتباط قواعد التوجيه بأدلة النحو.

ثانياً : القياس :

يعدّ القياس من أدلة النّحو المعتبرة عند ابن الأنباري، وابن جني، والسيوطي، وكثير من النّحاة المتقدمين فما المفهوم اللغوي للقياس؟

يقال: قياس الشيء بغيره، أو على غيره يقيسه قيساً وقياساً؛ أي: قدّره على مثاله[1].

فالمعنى اللغوي للقياس ينحصر في إطار ((التقدير)) .

المفهوم الاصطلاحي للقياس:

هنالك عدة تعريفات للقياس من الناحية الاصطلاحية، وردت في المعجمات وكتب أصول الفقه، وأصول النحو، نذكر منها:

1. تقدير الفرع بحكم الأصل.
2. حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع.
3. ربط الأصل بالفرع بجامع.
4. اعتبار الشيء بالشيء بجامع.
5. حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما .
6. إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم[2].

---

[1] - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ((قيس)) .

[2] - أنظر لمع الأدلة للأنباري ، ص 42 وما يليها ، وأصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ، ص 204 .

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان يشترك فيها النّحو مع علم أصول الفقه، وتلك الأركان هي:

1- الأصل وهو المقيس عليه.

2- الفرع وهو المقيس.

3- العلة الجامعة بين الأصل والفرع.

4- الحكم الذي نثبته للفرع[1]

من قواعد الاستدلال بالقياس:

إذا ما بحثنا في كتب الأصول وكتب الخلاف النحوي نجد أنّ كثيراً من قواعد التوجيه تتعلق بالاستدلال بالقياس وهذا ما يدل على ارتباط هذه القواعد بأصول النحو، من هذه القواعد:

1- ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه.

2- ليس كل ما جاء عن العرب يقاس عليه.

3- ترك القياس ومخالفة الأصول لا يجوز.

4- يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين.

5- حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله.

[1] - محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ، 2000م ، ص 602 – 607.

6- لا يقاس على القليل في الاستعمال البعيد في القياس.

7- الفروع أبداً تنحطّ عن درجة الأصول.

8- ما لا نظير له في كلامهم فلا يصح في القياس.

9- ما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه .[1]

وغيرها كثير مما ورد في كتبهم من قواعد، وذلك فيه ما يدلنا على الارتباط الوثيق بين قواعد التوجيه وأصول النحو، وأدلته.

ثالثاً: الإجماع:

يُعدّ الإجماع واحداً من أصول النحو، وأدلته المعتبرة وقد تحدّث عنه ابن جني في خصائصه، ووضع له الكثير من القواعد والأحكام ، بيد أن ابن الأنباري لم يعدّه في كتبه من الأدلة، بل أشار إليه بعض الإشارات.

يقول أبو الفتح: "إجماع البلدين – يعني الكوفة والبصرة – حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص، و المقيس على المنصوص"[2].

فيُعدّ الإجماع حجة عند ابن جني إذا لم يخالف النقل و القياس.

ومن قواعد التوجيه التي تحكم الاستدلال بالإجماع:

- إجماع النحاة حجة إذا لم يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص.

- يعمل بالجمع عليه عند تعارضه مع المختلف فيه.

---

[1] - أنظر الانصاف ج2، ص 54، ولمع الأدلة ص67، لابن الأنباري .

[2] - ابن جني ، الخصائص ، مرجع سابق ، ص 189 .

- إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر وخرقه ممنوع.

- إجماع العرب حجة إن وقف عليه.

وغيرها كثير من القواعد التي ترد مع الاحتجاج بالإجماع مما يدل على الارتباط بينها وبين أدلّة النحو.

رابعاً : استصحاب الحال:

يُعدّ الاستصحاب من أدلة النحو وهو رابعها وهو أضعفها – كما ذكر ابن الأنباري – ، واستصحاب الحال في الأصل مصطلح فقهي، فهو يعني عند علماء أصول الفقه: " بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيّره، أو استدامه ما كان ثابتاً، ونفي ما كان منفياً"[1].

أي: بقاء الحكم نفياً وإثباتاً حتى يقوم دليل على تغيير الحال، ومعني ذلك أنّه إذا ثبت حكم في الماضي ولم يطرأ ما ينفيه، فيحكم ببقائه في الحال، بناءاً على ذلك الثبوت السابق، وكذلك إذا ثبت نفي شيء في زمن مضى، ولم يطرأ ما يثبته فيحكم باستمرار نفيه في الحال بناءً على وضعه الأوّل[2].

تعريف الاستصحاب عند النحاة:

قال أبو البركات الأنباري: "الاستصحاب هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل"[3]

---

[1] - أبو زهرة ، أصول الفقه ، دار الفكر العربي ، 1958م ، ص 695 .
[2] - محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، مرجع سابق ، ص 642 .
[3] - الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ، ص 46 .

وقد توقّف أمام استصحاب حال الأصل في الأسماء والأفعال، وضرب له بعض الأمثلة قال: " استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، فما يوجب البناء في الأسماء وهو شبه الحرف، أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو (الذي) هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب) و(يكتب) وما أشبه ذلك"[1].

ومثال التمسُّك باستصحاب الحال في (الاسم المتمكن) أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنّما يُبنى منها ما أشبه الحرف، أو تضمن معناها وهذا الاسم لم يشبه الحرف، ولم يتضمن معناه، فكان باقياً على أصله في الإعراب[2].

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن نقول في فعل الأمر: "الأصل في الأفعال البناء، وإنّما يُعرب منها ما يشابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقياً على أصله في البناء"[3]

ولا يُعدّ الاستصحاب دليلاً قوياً للاستنباط عند علماء أصول الفقه وقد تأثر بعض النحاة بموقف علماء أصول الفقه من الاستصحاب، لذلك لم يعرض له ابن جني واكتفى بالعرض للسماع والإجماع والقياس. ويعدّ من الأدلة المعتبرة عند أبي البركات الأنباري فقد توقف عنده، يدلنا على ذلك قوله: "ومن تمسّك بالأصل

---

[1] - الأنباري ، الأغراب في جدل الاعراب ، ص 46 .
[2] - محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، مرع سابق ، ص 643 .
[3] - ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ص 78 .

خرج عن عهده المطالبة بالدليل، و من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الادلة المعتبرة"[1]

ومن أمثلة الاستصحاب التي ذكرها السيوطي في كتابه ((الاقتراح)) قول ابن مالك: "من قال إن "كان وأخواتها" لا تدل على الحدث فهو مردود بأنّ الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين " الحدث و الزمن " فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل"[2].

وهناك الكثير من قواعد التوجيه التي استدلوا بها لضبط عملية الاستدلال باستصحاب الحال، نذكر منها:

- التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة.
- الأصل في الأسماء التنكير فهو أول أحوال الكلمة.
- الاسم هو الأصل والفعل فرع.
- الأصل ألا تتوالي أربع حركات.

هذه كانت من بين قواعد التوجيه التي استُعين بها في استنباط الأحكام، والاستدلال بدليل استصحاب الحال فهذه القواعد لا تنفك عن الاستدلال وقواعده.

يتّضح مما سبق أن قواعد التوجيه كان لها الأثر الكبير في الاستدلال مثلها مثل الأدلة النحوية، كالسماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، فبها

[1] - ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف 300/1 مسألة رقم (4)
[2] - السيوطي ، الاقتراح ، مرجع سابق ، ص 27 وما يلها .

يتوصل إلى الحكم النّحوي على اختلافه، والذي يقوى هذا الاعتبار أنّ من قواعد التوجيه ما يتعلق بالسماع ومنها ما يتعلق بالقياس، ومنها ما يتعلق باستصحاب الحال كذلك فهي دليل من أدلة النحو وأصوله.

الفصل الثاني

خلافات النّحاة وأسبابها

المبحث الأوّل: مفهوم خلافات النحاة وأسبابها

المبحث الثاني: خلافاتهم في التعليل للقاعدة

المبحث الثالث: خلافاتهم في اثبات الشواهد وتوجيهها

المبحث الرابع: خلافاتهم في القياس

المبحث الأول

خلافات النحاة مفهومها وأسبابها

1- مفهوم الخلاف بصفة عامة :

أ- الخلاف لغة :

قال ابن فارس في مقاييس اللغة: الخاء و اللام والفاء أصول ثلاثة أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء ويقوم مقامه ، الثاني : خلاف قُدّام، الثالث: التغيير[1].

والأصل الأول هو المقصود هنا في قولهم اختلف الناس في كذا، والناس خلفه أي: مختلفون؛ لأنّ كل واحد منهم ينحي قول صاحبه ويقيم نفسه مقام الذي نحاه، وهو معنى قولهم: الخلاف ضد الموافقة[2].

ومن هنا يقال: خالف الرجل صاحبه لم يوافقه، وهو مأخوذ من خالف يخالف مخالفة وخلافاً.

والخلاف أعمّ من الضد؛ لأنّ كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين، لأنّ الضدين هما اللذان بينهما غاية الخلاف[3].

ب- الخلاف اصطلاحاً :

وأما الخلاف في الاصطلاح فلم يخرج عن المعني اللغوي؛ إلا أنّه خصص في معنى التضاد والتعارض.

---

[1] - أحمد بن فارس – مقاييس اللغة ، مرجع سابق ، ج2 ، ص 210 – 213

[2] - المرجع السابق ، ج2 ، ص 213 .

[3] - الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن ، مادة (خلف) ، دار القلم ، دمشق ، د ت ص

قال أبو الوفاء البغدادي: "فحدّ الخلاف: الذهاب إلى أحد النقيضين من كل واحد من الخصمين"[1].

وقال الجرجاني[2]: "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل"، ولعلّ الجرجاني أوضح في عباراته من أبي الوفاء.

ج- الفرق بين الخلاف والاختلاف:

وأما الاختلاف فيأتي معناه أيضاً بمعني الخلاف، فيقال: اختلف يختلف القوم اختلافاً ضد اتفقوا[3] ، ومن ثم يستعمل كل من الكلمتين مكان الآخر.

ولم يفرّق ابن عقيل والجرجاني بين الخلاف والاختلاف في الاصطلاح عند تعريفهم للخلاف.

وفرّق الكفوي بين الخلاف والاختلاف بقوله: "والاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفاً، والمقصود واحداً، والخلاف هو أن يكون كلاهما مختلفاً، والاختلاف ما يستند إلى دليل، والخلاف ما لا يستند إلى دليل والاختلاف من آثار الرحمة ... والخلاف من آثار البدعة"[4].

وفرّق بعضهم بأنّ الخلاف ما يحمل في مضمونه النزاع والشقاق و التباين الحقيقي، والاختلاف ما يحمل التغاير اللفظي لا الحقيقي، ولهذا يجري على لسان

---

[1] - أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي ، الجدل ، مطبعة مصر ، د ت ، ص 241 .
[2] - ينظر الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص 177 .
[3] - ابن منظور ، لسان العرب ، مرجع سابق ، مادة (خلف) .
[4] - الكفوي ، الكليات ، تحقيق عدنان دويش وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، بيروت ، 1419هـ- 1998م ، ص 61 – 62 .

أهل العلم أثناء تقرير المسائل الخلافية: هذا اختلاف لا خلاف، إذا كان الاختلاف لفظياً والجمع بين القولين ممكناً[1].

نشأة الخلاف النحوي:

مرّ النحو العربي في نشأته بمراحل عِدّة حتى استوى على سوقه وأصبحت له أصول ثابتة متعارف عليها بين النحاة و الدارسين لهذا العلم، وعندما يُذكر الخلاف في النّحو فهو لا يتعدّى البصريين والكوفيين، الذين أخذوا النّحو عن سكان الجزيرة العربية وقبائلها التي بلهجتها نزل القرآن الكريم، ودار الخلاف النّحوي بين أهل هذين المِصْرَيْن في جُلّ أبواب النّحو ومسائله، على ما تفرّع من أصول النّحو التي كانت لغة هذه القبائل، أو بعضها سبباً في وضعها، وهو السماع عنها، ولم يكن ما جاء بعد هاتين المدرستين إلا نتيجة لما خلّفاه من مسائل وآراء في النّحو العربي من حيث القواعد والفروع.

ولم يكن بعدهما خلاف ذو بالٍ يُذكر، حيث جاء بعدهم أهل بغداد ونَحْوِهم قائمٌ على ما دار بين البصريين والكوفيين، وعلى ما جاء في المذهبين ولم يكونوا سوى جهة توفيق بين النحو البصري والكوفي، فلم يزيدوا على النّحو إلا أنّهم انتقوا من آراء المدرستين؛ ولذا سموا مدرسة الانتخاب، أو المدرسة المزدوجة، أو المدرسة التوفيقية[2].

---

[1] - انظر محمّد عوامة، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين باب (أدب الاختلاف في مسائل العلم) لمحمد عوامة، دار البشائر الإسلامية، 1997م، ص 80.

[2] - انظر شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 245 – 246 .

وأما ما جاء بعد البغداديين من علماء الأندلس، ومصر، والشام، في القرنين الخامس والسادس وما بعدهما، فلم يكن للخلاف بينهم انتشار، حيث إنّهم اتجهوا للتأليف في تخصصات اللغة من نحو، وصرف، ومعاجم، وأصوات، ووضع الشروح والاختصارات، لما تركه علماء الكوفة والبصرة، وظهرت المؤلفات النّحوية القيّمة، منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب المفصّل للزمخشري، الذي سار فيه على نسق ترتيب أبي علي الفارسي في (الإيضاح العضدي)؛ لذا أصبح المفصّل الشغل الشاغل للشرّاح في القرن السابع ...[1]

وبفضل ثروة التأليف والشرح والاختصارات امتلأت المكتبات، وأصبح للنّحو وفروع اللغة مراجع لا تحصى يرجع إليها الدارسون.

وما كانت تلك الثورة النّحوية العظيمة إلا نتيجة لما كان بين المدرستين البصرة والكوفة من خلافات نحوية، فهذه البصرة نشأ بها النحو قبل الكوفة بمائة عام تقريباً، ثم بعد انتقال مركز الخلافة إلى الكوفة، أخذ أهل الكوفة النّحو على علماء البصرة ثم انتهجوا بالنحو ومسائلة نهجاً خاصّاً بهم، وخاصة على يد الكسائي الذي كانت له اليد الأولى والطولى في الخلاف بين البصرين والكوفيين وأصبح الخلاف واضحاً حتى طال جميع أبواب النحو ومسائله، وأصبح لكل

(1)- انظر القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1977م، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج4، ص136.

مدرسة من المدرستين مذهب خاص بها في الخلاف النحوي، تقوم عليه دعائم مدرستهم، وطُرُق بحثهم في الخلاف ومنهجم الذي سلكوه في بحث الخلاف[1].

ولكن تطور الخلاف واشتد بظهور مدرسة القياس والتأويل والتعليل في النّحو العربي، وتمايزت مدرستا البصرة والكوفة في ذلك واشتدت حِدّة الخلافات بينهما إما بتأثير السياسة، أو العصبية، أو القبلية، أو سعياً وراء لقمة العيش، ورغد الحياة، وأصبح الخلاف مادة للتسلية حيناً ولشحن النفوس بالعداء حيناً آخر، وخاصة إذا كانت المناظرات والمجادلات في بلاط الخلفاء والأمراء وقصة المسألة الذنبورية ليست ببعيدة[2].

بعد هذا العرض الموجز عن مدارس النحو نقول متى ظهر الخلاف على ساحة الدرس النحوي؟

بداية ظهور الخلاف النحوي:

ربّما كان أول خلاف ظهر على ساحة الدرس النّحوي ما ذكره سيبويه في كتابه من أنّ الخليل بن أحمد كان يطلب من أبي جعفر الرؤاسي كتابه ليقرأه، وأنّ كل ما جاء في كتاب سيبويه من: "قال الكوفي" يكون هو الرؤاسي ...[3]

وهذا كما يظهر ليس خلافاً يُعتدّ به، وربّما لم يكن هناك خلاف أصلاً، والذي جعل بعض العلماء يقول بوجود خلاف بين هذين العَلَمَيْن – الخليل وأبي جعفر – هو

---

[1] - انظر ، اختلاف النحاة ، ثماره وآثاره لعبد النبي محمد مصطفى ، ص 20 .
[2] - انظر المدارس النحوية لشوقي ضيف الله والمدارس النحوية لخديجة الحديثي .
[3] - انظر نزهة الألباء ، ص 128 .

كتاب أبي جعفر الذي اطّلع عليه الخليل كما ذكر سيبويه، ولم يكن الخلاف سوى وجهات نظر متباينة بين الرجلين، حيث إنّهما اجتمعا في القراءة على عيسى بن عمر، وهذا جعل بينهما نوعاً من الودّ والأُنس سمح للخليل أن يطلب كتاب الرؤاسي، وروى منه بعض الأقوال لتلميذه سيبويه، فأثبتها سيبويه في كتابه، وربما كان هناك ردّ على قول أحدهما أو وجهة نظر للآخر، لكن لم يكن هذا الخلاف بالمشهور والشائع، كما كان فيما بعد بين المدرستين ولم يأخذ الطابع المنهجي، الذي ظهر بظهور الكسائي، واعتباره إماماً لأهل الكوفة في النّحو، ثمّ إنّ رجلين كالخليل والرؤاسي كانا عَفِيفَيْن – على ما ذكره الأفغاني – فلم يكونا طالبين للمادة ولا الجاه الذي بسببهما تأخذ مسائل الخلاف منحىً آخر، غير هادئ، ومتى خَلَتْ المناقشات العلمية ممّا يورثها من حوافذ المادة أو الجاه بقيت هادئة جميلة صافية[1].

ولم يكن هذا الخلاف ولا غيره مما حدث في هذه الفترة المبكرة قد وصل إلى حدّ التنافس بين البصرة والكوفة المتمثلتين في الخليل والرؤاسي، حيث إنّ أبا جعفر لم يكن إلا بصرياً أو تعلّم النّحو في البصرة ولم يكن بالنحوي الذي يستطيع الوقوف أمام الخليل بن أحمد، وكذلك ما حدث بين البصريين أنفسهم من خلاف في هذه الفترة لم يكن أكثر من مذاكرة وحكاية للأقوال المخالفة والردّ عليها أحياناً،

[1] - في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، ص 168 .

فكثيراً ما تجد سيبويه يورد لشيخيه يونس والخليل أقوالاً ثم يخالفها فيقول: "و زعم الخليل"، و "زعم يونس..."[1]

وقيل إنّ بداية الخلاف النّحوي الواضح، الذي أخذ طابع المنهجية والتنافس الشديد وتمثيل وجهتي النظر للبصريين والكوفيين، كانت بدءاً من عهد سيبويه والكسائي، وخاصّة بعد أن قرّب العباسيون الكسائي وتلامذته، وخصوهم بتربية أولادهم، وبالإغداق عليهم، إذ كان أهل الكوفة بالجملة أخلص لهم وأحسن سابقة معهم على عكس أهل البصرة، لذلك كانت روابط الود بين بني العباس وأهل الكوفة من المتانة بمكان، الشيء الذي لم يتوفر للبصريين[2].

ولذلك اجتهد الكوفيون للتمسك بدنياهم التي نالوها من بني العباس، ووقفوا بالمرصاد للبصريين، الذين يفوقونهم علماً، وحالوا بينهم وبين النجاح المادي، وكذلك المعنوي لدى العباسيين، وحاولوا بكل قوة الحطّ من مكانة البصريين أمام الخلفاء والأمراء، فمن لم يقدروا على إبعاده بالمال سعوا في الغضّ من علمه ومكانته لدى بني العباس، ممّا كان له الأثر في الوقوف ضد البصريين زماناً طويلاً، والانتصار للكوفيين في المناظرات العلمية في بلاط الخلفاء والأمراء[3].

ولشوقي ضيف في مدارس النحو – رأى آخر حيث يقول: "إنّ أبواب الخلاف النحوي فتحت على يدي الأخفش تلميذ سيبويه، وأعدّ لنشأة مدرسة الكوفة

---

[1] - انظر الخلاف بين النحويين السيد رزق الطويل ، ص 26 .
[2] - انظر السابق ، ص 28 وما يليها .
[3] - انظر الخلاف النحوي ثماره وآثاره لعبد النبي محمد مصطفى ، ص 22 .

النحوية وغيرها من مدارس النحو المختلفة، حيث إنّه كان عالماً بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن، حاد الذكاء، خالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل عليه، وحمل عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه، فتكوّنت مدرستهم، وهو الذي فتح للفراء والكسائي أبواب الخلاف مع سيبويه، والخليل على مصاريعها، وبذلك أعدّهما للخلاف عليهما وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبهما الجديد"[1].

ولم يكن الأخفش تلميذ سيبويه زائداً في هذا الخلاف بالرغم من أنّه عمّقه وفتح أبوابه، ولم يكن اتّصاله بالكوفيين إلا بعد وقوع المناظرة النّحوية المشهورة بين سيبويه والكسائي وخُذِل فيها سيبويه فجاء الأخفش لينتصر لأستاذه فاستماله الكوفيون بعد أن اطمأنّ إلى رغد العيش معهم فوافقهم في بعض مسائلهم[2].

أسباب الخلاف النحوي:

ظهرت عدّة عوامل أزكت روح الخلاف وهيأته بين قُطْبَي الخلاف – البصرة والكوفة – وهذه العوامل منها ما هو طبيعي، يرجع إلى الموقع الجغرافي لكل منهما، ومنها راجع إلى أسلوب التفكير وطريقته في الدرس النحوي، ومنها ما يرجع إلى اللغة العربية نفسها وطريقة البحث العلمي فيها، وسوف أُلقي الضوء على هذه العوامل التي كانت سبباً في وجود الخلاف النّحوي بين علماء النّحو البصريين والكوفيين **ومن أهم هذه العوامل:**

[1] - شوقي ضيف ، المدارس النحوية 95 – 156

[2] - انظر نشأة النحو للطنطاوي ، ص 105 .

أولاً: طبيعة البحث العلمي:

ذكر ابن جني في الخصائص أنّ الخلاف الذي وقع في مسائل النّحو لم تكن أسبابه سياسية، أو مزاجية، أو مذهبية، أو غيرها، إنّما أرجع الخلاف كله إلى أسباب أخرى موضوعية، تتعلق باللغة العربية نفسها، ومنها ما يرجع إلى طبيعة البحث العلمي نفسه، وكذلك طبيعة العلل التي تتحكم في العلاقات اللغوية وطبيعة الدلالات التي تحملها الألفاظ ونكتفي هنا من قول ابن جني بطبيعة البحث العلمي.

يقول ابن جني:

1- إنّ اللغة العربية التي استخلصت منها القواعد لم تكن لغة واحدة، ويحدث أن يجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً[1].

مثل اجتماع (سقى) و (أسقى) بمعنى واحد في بيت لبيد:

سقى قومي بني مجد وأسقى ** نميراً والقبائل من هلال[2]

و(وفي) و(أوفى) في بيت طفيل الغنوي:

أما ابن طوقٍ فقد أوفى بذمته كما ** وفي بقلاص النجم حاديها[3]

ومن ذلك قولهم (بغداد) و(بغدان) ويجوز أن تكون للقبيلة الواحدة لفظتان للمعنى الواحد متساويتان في الاستعمال، أو أن تستعيرها من قبيلة أخرى فتلحق اللفظة الدخيلة لطول الاستعمال باللفظة الأولى[4].

---

[1] - الخصائص ابن جني ، ج1 ، ص 151 .
[2] - البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ، ص 93 ، وتهذيب اللغة 228/9
[3] - البيت من الطويل لطفيل الغنوي ، انظر الخصائص 370/1 ، واللسان مادة (قلص).
[4] - انظر الخصائص ، ج1 ، ص 372 .

ويروي ابن جني عن الأصمعي حكاية الرجلين اللذين اختلفا في(الصقر)، أهو بالصاد أم بالسين، فتراضيا بأول داخل عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنّما هو (الزقر) ويعقّب ابن جني قائلاً: "ألا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها، وهكذا تتداخل اللغات"[1].

2- ثم إن اللغة سواء كانت تواضعاً أم إلهاماً لم تكن في وقت واحد فإنّها لابد أن يكون وقع في أوّل الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعي إليه فزيد فيها شيئاً فشيئاً، وهذه الأشياء التي أضيفت على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظّاً، ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع الأوّل ضرباً واحداً، ثم رأي من جاء من بعد أن يخالف قياس الأوّل إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحة مجرى الأوّل.

3- كثرة اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، وشدة تداخلها، وتزاحم الألفاظ والأغراض على جهاتها.

4- قد يكون للحكم الواحد علتان أو أكثر منهما، كرافع المبتدأ فالبصريون يعتلون لرفعه بالابتداء، والكوفيون يرفعونه إمّا بالجزء الثاني -أي الخبر، نحو: زيدٌ أخوك- وإمّا بما يعود عليه من ذكره -أي الضمير العائد من الخبر، نحو: زيدٌ

[1] - انظر السابق ، ج1 ، ص 374 .

ضربته– [1]، وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل، ويعقّب ابن جني على هذا تعقيباً عميق الدلالة وصريحها: "وعلى هذا باب معظم العربية"[2].

5– وقد تدعو علتان مختلفتان إلى حكمين في الشيء الواحد، مثل إعمال أهل الحجاز(ما) النافية للحال، وإهمال بني تميم لها، والسبب أنّ أهل الحجاز كأنّهم لمّا رأوها داخلة على المبتدأ أو الخبر دخول (ليس) عليهما ونافية للحال نفيها إياها، أعملوها عملها، إذا اجتمع فيها الشبهان بهما، أمّا بنو تميم فلمّا رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل من جزأيها أجروها مجرى(هل)[3].

6– ويُسْمَعُ الشيء فيُستدلُّ به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره، ويُسْتَدَلُّ به من وجه آخر على شيء غير الأوّل مثل: اتّصال الفعل بفاعله، ولكّنه يُفْسِدُ استدلال من قال: "إنّ المفعول به إنّما نصبه الفاعل وحده لا الفعل وحده ولا الفعل والفاعل جميعاً"[4].

7– وقد يَرِدُ شيء من اللفظ فيجوز جوازاً صحيحاً أن يُسْتَدَلّ به على أمرٍ ما، وأن يُستدلّ به على ضدّه ألبتة، وذلك نحو: (مررتُ بزيدٍ، ورغبت في عمرٍو)، فالدلالة الأولى لهذه الأفعال الموصولة بحرف الجر أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به؛ لأنّ الباء في نحو: (مررتُ بزيدٍ) معاقبة لهمزة النقل في نحو: (أمررتُ زيداً)،

---

[1] - انظر الانصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، ص 44 .
[2] - الخصائص ، ابن جني ، ج1 ، ص 183 .
[3] - انظر السابق ، ج1 ، ص 167 .
[4] - الانصاف ، ج1 ، ص 78 .

والدلالة الثانية هي أنّ حرف الجر جارٍ مجرى بعض مجروره؛ لأنّك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب، فتقول: (مررتُ بزيدٍ وعمراً)؛ ولأنّه لا يفصل بين الجار والمجرور، وهكذا استخلصت من اللفظ الواحد دلالتان كلتاهما مقبولة في القياس[1].

8- العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتّفق العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلف العرب فيه، وكلٌّ ذهب مذهباً، وإن كان بعضه قوياً، وبعضه ضعيفاً[2].

9- يستعرض ابن جني في باب: "صدق النقلة وثقة الرواة والجملة" ، المشهورين من علماء السلف مثنياً على خُلُقِهِم فعليٌّ رضي الله عنه – باديء هذا العلم والمرشد إليه، ثُمّ ابن عباس – رضي الله عنهما – ثم أبو الأسود الدؤلي ... وهذا أبو عمرو بن العلاء، يعترف بأنّه زاد في شعر العرب بيتاً واحداً:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا[3]

فيتخلص من تبعات هذا العلم وتحرّجه، ويتحوب إلى الله تعالى.

وهذا الأصمعي صنّاجة الرواة والنقلة حذف من اللغة الكثير؛ لأنّه لم يَقْوَ عنده إذا لم يسمعه، وكفاه ثقة أنّه توقّف عن تفسير القرآن الكريم، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف يُتّهم بالزيادة في كلام العرب. ونظيرهما : أبو عبيدة، وأبو زيد، وأبو حاتم، والكسائي، وسيبويه، وأبو علي الفارسي؛ الذي كان – كما

---

[1] - انظر السابق ، ج1 ، ص 106 .
[2] - نفسه، ج1، 168 .
[3] - البيت للأعشى في ديوانه ، ص 151 ، واللسان 223/5 ، ومقايس اللغة 476/5 وتهذيب اللغة 191/10 ، والخصائص 310/3 ، والمزهر 355/2 .

قال عنه ابن جني: "من تحوّبه وتأنّيه وتحرّجه كثير التوقف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه، فكان تارة يقول: أنشدت لجرير فيما أحسب، وأخرى: قال لي أبو بكر فيما أظن ..."[1].

ثُمّ يتساءل ابن جني قائلاً: فما الذي أوقع الخلاف بين علماء على هذا الخُلُق والعفّة والنّزاهة؟ ويجيب قائلاً: أنّه شرف هذا العلم، وكرم هذا الأمر من جهة، والحرص الشديد من العلماء على هذا العلم، وتحرّيهم الصدق والدّقة من جهة أخرى، "ولعلّ أكثر من يُرْمى بسقطةٍ في روايةٍ أو غَمْزٍ في حكاية محمي الصدق فيها، بريء عند الله ذكره من تبعتها لكن أُخذت عليه إمّا لاعتنان شبهة عُرضت له، وإمّا لأنّ ثالبة ومُتعيّبة مُقصّر عن مغزاه، مغضوض الطرف دون مداه... فلولا أنّ هذا العلم في نفس أهله والمتفيئين بظله كريم الطرفين جَدَدُ السمتين لما تسابوا بالهُجْنة فيه ولا تنابزوا بالألقاب في تحصين فروجه ونواحيه ليطووا ثوبه على أعدل غروره ومطاويه"[2]

وهكذا فإنّ أسباب الاختلاف بين العلماء – في نظر ابن جني – راجعة إلى طبيعة البحث العلمي، وما بُني عليه من منهج في الاختيار من بين الآراء، وإنّ طبيعة اللغة العربية أعقد من أن يحيط بها بحث لذا اكتفينا بما عُرض.

[1] - انظر الخصائص ، ج3 ، ص 313 .
[2] - انظر السابق ، ج3 ، ص 312 .

ثانياً : الأسلوب والطريقة:

إنّ الأسلوب والطريقة التي تتّبِعها كل مدرسة في السماع، والقياس، والتعليل، كان سبباً من أسباب الخلاف بينهما، فمثلاً تحديد السماع، والقياس عند البصريين، بينما عكسه عند الكوفيين الذين توسّعوا في السماع عن القبائل العربية، وتوسّعوا في القياس حتى على القليل الشاذ، وقد توسّع ذلك حتى شمل القراءات القرآنية، فالبصريون كان لهم موقف من بعض القراءات التي خالفت القاعدة النّحوية عندهم، ثُمّ شاع ذلك على بقية المدارس النحوية[1].

ثالثاً: الموقع الجغرافي لبيئتي الخلاف:

ربّما يعود ذلك الخلاف إلى أنّ البصرة بحكم موقعها الجغرافي على الخليج العربي جعل عملية الاختلاط بغير العرب عملية سهلة نتيجة الملاحة البحرية؛ وهذا بدوره جعل البصريين يتحرّون الدقة في السماع اللغوي عن العرب، بالإضافة إلى القياس على الكثرة المطّردة، أما الكوفة فبحكم موقعها الجغرافي وهي وسط العراق فكانت قليلة الاختلاط بغير العرب مما جعل الكوفيين يطمئنون إلى سلامة اللغة، ويُضاف إلى ذلك أنّ انشغال الكوفيين بالفقه جعلهم يطبّقون ذلك على النّحو فدعاهم إلى التوسع في السماع والقياس[2].

---

[1] - انظر الخلاف النحوي ثماره وآثاره لعبد النبي محمد مصطفى ، ص 62 .

[2] - انظر المفيد في المدارس النحوية ، إبراهيم عبود السامراني ، الناشر دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان الطبعة الأولى ، 2008م ، ص 31 .

رابعاً: التنافس العلمي وإثبات الذات:

وهذا أمر غريزي في جِبِلّة الناس كلّ يُحبّ أن يجد لنفسه المكانة، والقِدْمَة، سواءً كان على مستوى المدرسة الواحدة، أو على مستوى المدارس، وهذا أذكى شعلته بين المدرستين الخلفاء العباسيون الذين أدّوا دوراً مهماً في تفضيل النّحاة بعضهم على بعض، وتقريبهم منهم، بالإضافة إلى إجراء المناظرات بينهم ممّا جعل الخلاف يَدُبّ بينهم، فالعباسيون كانوا يميلون إلى الكوفيين، ويحاولون الانتصار لهم في المناظرات التي كانت تقام مع نحاة البصرة، وقد دونت المؤلفات الكثير من هذه المناظرات مثل ما دار بين الكسائي وسيبويه، وبين الكسائي والأصمعي، وبين المازني وابن السكيت، وبين المبرّد وثعلب، ومن نحاة بغداد بين الزجاجي وابن كيسان، وقد أفرد السيوطي لذلك باباً في كتابه(الأشباه والنظائر) سمّاه: (فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات)[1]، كما ألّف الزجاجي كتاب أسماه: (مجالس العلماء) تحدّث فيه عن مجالس العلم والمناظرات بين النحاة.

[1] - انظر السيوطي الأشباه والنطائر في النحو ، دار الكتب العلمية بيروت ، ج3 ، ص 85 .

خامساً: الاتجاه السياسي والعصبية الإقليمية:

فكل فريق يريد القِدْمَة لبلده، ومن الجدير بالقول: إنّ الخلاف بين البصرة والكوفة يعود إلى الأحداث الأخيرة من زمن الخلافة الراشدة، حيث بعد مقتل عثمان بن عفان – رضي الله عنه – وتولي علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – الخلافة حدث ما حدث بين المسلمين نتيجة القلة المنافقة التي أشعلت نار الفتنة، وكان نتيجة ذلك أن حدث الخلاف بين البصرة والكوفة، فقد عُرفت البصرة بأنّها عثمانية الولاء، ويُدلّل على ذلك أن السيدة عائشة – رضي الله عنها – والزبير وطلحة –رضي الله عنهما– حين خرجوا من مكة توجّهوا إلى البصرة للمطالبة بدم سيدنا عثمان – رضي الله عنه – بينما توجّه سيدنا علي – كرم الله وجهه – إلى الكوفة، وبعد ذلك كانت وقعة الجمل حيث تمت المواجهة بين علي، والكوفيين، وعائشة والبصريين، فظاهر المواجهة بين البصرة والكوفة[1].

ثُمّ إنّ الخلاف بين وجهتي النظر النّحوية لم يكن للسياسة تأثير مباشر فيه، وإنّما كان التكتُّل لكل فريق استجابة للعصبية ليس غير[2].

وأنّ التعصب الذي نشأ واشتدّ بين المِصْرَيْن كان وليد السياسة، والسياسة هي التي تعهدته حتى أشعلت ناره، وبعد الهدوء السياسي تحوّل اتجاه البلدين إلى عصبية للبلد[3] ، لذلك فإنّ المدافعة عن أسباب العيش ثم العصبية للبلد لا للسياسة هما

---

[1] - عون الشريف قاسم ، شعر البصرة في العصر الأموي ، دراسة في السياسة والاجتماع ، ص 13 – 20

[2] - في أصول النحو ، مصدر سابق ، ص 207 .

[3] - انباه الرواة ، ج1 ، ص 248 .

اللذان لوّنا الخلاف النّحوي بشيءٍ من العنف، ولم يوجداه، وعلى ضوء ذلك ظهرت العصبية واضحة في المناظرات التي جرت بين البلدين، وفي أشعار كل من البلدين في الآخر، ومن هذه الأشعار على سبيل المثال لا الحصر ما قاله اليزيدي مادحاً نحاة البصرة، هاجياً الكسائي وأصحابه:

يا طالب النحو ألا فابكه ** بعد أبي عمرو وحماد

وابن أبي إسحاق في علمه ** والذين في المشهد والنادي

إلى أن يقول:

أما الكسائي فذاك امرؤ ** في النحو حار غير مرتاد

وهو لمن يأتيه جهلاً به ** مثل سراب البيد للصادي[1]

ومن ذلك ما قاله أعشي همدان في انتصاره لأهل الكوفة على البصرة:

اكسع البصري إن لاقيته ** إنما يكسع من قلّ وذلّ

واجعل الكوفي في الخيل ولا** تجعل البصري إلا في النفل[2]

ومن هذه العصبية أيضاً: التعصب للأعلام النحوية، ومن ذلك تعصب (الفرّاء) ضد (سيبويه) فقد ذكر السيوطي أنّ الفرّاء: "كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه"[3].

[1] - إرشاد الأريب ، ج5 ، ص 115 ، والخلاف بين النحويين ، ص 73 .
[2] - أخبار النحويين البصريين ، ص 4 ، والخلاف بين النحويين ، ص 73
[3] - السيوطي ، بغية الوعاة ، ج1 ، ص 411 .

سادساً: الثقافة وطريقة التفكير:

وتفصيل ذلك أنّ حركة الترجمة عن اليونانيين والفرس نشطت مبكرة عند البصرين، ويدلّل على ذلك ما قام به (ماسرجويه)، و (ابن المقفع) من ترجمات، ويُضاف إلى ذلك أنّ فكرة الاعتزال التي ترتبط بالعقل والمنطق، وانعكاس ذلك على الدراسات كان له دوره عند البصريين، ويقابل ذلك الفكر الشيعي عند الكوفيين، والحقيقة أنّ هذه المؤثرات كان لها دور كبير في الخلاف، وخاصّة أنّ نحاة البصرة الأوائل كان لهم صلة بالمعتزلة، وأهل المنطق، والفلسلة، وظهر ذلك واضحاً في موقفهم في الدراسات النحوية، وهذا الاتّصال بهذه العناصر ظل يرافق جميع النشاطات الأخرى غير النّحوية[1].

سابعا: الاجتهاد:

يُعدّ الاجتهاد – الذي هو باب مفتوح على مصراعيه – سبباً مهمّاً من أسباب الخلاف النحوي، حيث تفتُّح العقل العربي، وحيث تطور اللغة ونموّها، ممّا جعل الأمر لابُدّ منه، والدليل على ذلك أنّ الدارس لمسائل الخلاف يجد أنّ كثيراً منها خلافٌ عقلي جدلي، لا يتعدّى الخلاف اللفظي، وفي بعض الأحيان لم تكن له فائدة مُجْدِيَة، وقد ذكر صاحب الارتشاف (أبو حيّان) مسائل كثيرة لا فائدة منها، والقارئ لها مضيّعاً للوقت والمِدَاد[2].

[1] - أحمد كمال زكي ، الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري ، ص 6 وما يليها .
[2] - أنظر ارتشاف الضرب ، لأبي حيان .

ثامناً : نشأة اللغة العربية ونموها:

إنّ من أهمّ أسباب الخلاف النّحوي وأقواها هو نشأة اللغة العربية نفسها، فنشأتها وحدها كافية لوجود الخلافات وذلك يرجع إلى:

1- إنّ المهد الأول للعرب هو الجزيرة العربية، فيها نشأوا وعاشوا وكوّنوا قبائل متباينة تختلف في لهجاتها ولغاتها. واللغة العربية الفصحى هي لغة الحجاز التي وصلت إلينا، وكانت قبل الإسلام لغات عديدة تعرف بلغات القبائل.

2- إنّ الخلاف في لغات هذه القبائل قد يكون خلاف كلمات، بمعنى أنّهم يستعملون كلمات مختلفة للدلالة على معنى واحد، أو يستعملون كلمة واحدة للدلالة على معانٍ مختلفة.

3- إنّ الخلاف قد يكون في الحركات، فبعض القبائل كقريش تفتح حرف المضارعة، فتقول (نَستعين) بفتح النون، وبعضها كأسد تقول: ((نِسعين)) بكسر النون، وبعضهم يقول: هذه النخل، وهذه البقر، وبعضهم يقول: هذا النخل وهذا البقر، وبعضهم يقول: ما زيدٌ قائمٌ، وبعضهم يقول: ما زيدٌ قائماً.

4- إنّ الخلاف قد يعظم ويشتدّ كالخلاف بين القبائل العدنانية في الحجاز والقحطانية في اليمن، فقد كانوا يختلفون في المفردات حتى قال أبو عمرو بن العلاء: "ما لسان حِمْيَر وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتنا بعربيتهم"[1].

[1] - انظر اختلاف النحاة ثماره وآثاره، لعبد النبي محمد مصطفى ، ص 65 .

5- إنّ الاختلاف قد يكون يسيراً كالخلاف بين قبيلتين متجاورتين من أصل واحد، وهذا الاختلاف كان سبباً في اختلاف قراءات القرآن فقد تُليت حسب اختلاف العرب في لغاتهم ولهجاتهم، وكذلك كان سبباً في كثرة المترادفات في اللغة العربية، فقبيلة تضع اسماً لشيء، وقبيلة أُخرى تضع لذات الشيء اسماً آخر، ولهذا كثرت المترادفات كثرة غريبة، حتى قالوا مثلاً: إن للعسل ثمانين اسماً، وللسيف خمسين اسماً، وقد ألّف صاحب القاموس كتاباً أسماه (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف).

6- إنّ الفصيح في اللغة العربية عند الرواة هو ما كثُر استعماله على ألسنة العرب وشاع في أكثر لغاتهم، فهذه القبائل المختلفة في لهجاتها، لم تكن على درجة واحدة من الفصاحة وصفاء العروبة فقد اشتهر بعضها بأنّه أفصح من بعض، ولم تكن كذلك في درجة واحدة من سلامة اللغة، فقد سَلِمتْ بعض القبائل وحافظت على عربيتها من تسرُّب الدخيل إليها، وذلك لبعد مكانها من الاختلاط والفساد.

ولهذا عندما بدأ الرّواة يجمعون اللغة كانوا يتحرّون ويفضلون بعض القبائل على بعض، ولا يأخذون اللغة إلا عمّن خلصت عروبتهم وسَلِم لسانهم من العجمة والشوائب والانحراف، فهم لم يأخذوا اللغة عن أهل المَدَر أو الحضر قط؛ وذلك لفساد لغتهم وتسرُّب الدخيل إليها عن طريق مخالطتهم لغير العرب، ولم يأخذوا عن حِمْيَر لكونها لغة قائمة بذاتها، مخالفة للغة مُضَر، ولكثرة ما دخلها من لغات

الحبشة واليهود والفرس بسبب الاختلاط بأهلها ولم يأخذوا عن قبائل لخْم وجُزام وقضاعة، وغسّان، وتغلب، لسكناهم التخوم المجاورة لمصر والشام وفارس والهند. ولم يأخذوا عن بني حنيفة، وسكان اليمامة وثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجّار اليمن المقيمين عندهم، إنّما أخذ الرواة اللسان العربي عن قبائل: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، والسبب في ذلك هو: أنّ الرواة كانوا يختارون من العرب من بقوا على عربيتهم ولم يفسدها اختلاطهم بغيرهم.

المبحث الثاني

خلافات النحاة في التعليل للقاعدة

تمهيد :

المطّلع على كتب الخلاف بصفة خاصة، وكتب النّحو بصفة عامة يلْحظ أنّ الخلاف قد طال جميع أبواب النّحو العربي، وعليه فقد كثُرت المسائل التي دار الخلاف فيها، حتى كاد النّحو أن يكون كله خلاف، سواءٌ ما وقع بين البصرين والكوفيين بصفة عامة، أو ما وقع بين أفراد بعينها منهما، وسواءٌ أكان في أبواب النّحو العامة أم في مسائل فرعية تندرج تحت هذه الأبواب.

ولذلك فقد ازدادت مسائل الخلاف، وأصبحت كمّاً هائلاً، ويظهر أنّ ظاهرة الخلاف في النّحو مطّردة كلما أنعم الدارس النظر في كتب النّحو، وجد خلافاً يجب الوقوف عليه؛ لأنّ النّحاة اختلفوا في كل شيء إلا الأصول المتفق عليها.

وعليه فإنّ الخلاف لم يترك باباً من أبواب النّحو إلا دخله، لذلك فقد رأى الباحث أن يتناول في هذا الفصل نماذج من خلافات النّحاة ليست على سبيل التصنيف أو الحصر، إنّما على سبيل المثال.

والناظر إلى كتب الخلاف المطبوعة، وخاصّة كتب ابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف) و (أسرار العربية)، و كذلك كتب العكبري: (التبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين)، و (اللباب في علل البناء

والإعراب) وكتب النّحو التي اهتمت بذكر المسائل الخلافية وبخاصة (ارتشاف الضرب)، و(التزييل)، و(التكميل) لأبي حيان، و(شرح الأشموني)، و(حاشية الصبان على الأشموني)، و(شرح المفصّل لابن بعيش)، و(التصريح) لخالد الأزهري، ومغني اللبيب، وأوضح المسالك، و الهمع وغيرها...، وعلى ذلك نكتفي في هذا البحث بنماذج من هذه المسائل الخلافية. وقد آثر الباحث أن يكون هذا المبحث مشتملاً على المسائل الخلافية الخاصة بالعلل؛ وذلك لأنّ موضوع التعليل قد شغل حيّزاً كبيراً من تفكير النحاة.

المسائل الخلافية الخاصة بالتعليل للقواعد:

إنّ التعليل للظواهر بصفة عامة طبيعة للبشر سواءٌ كانت الظاهرة اجتماعية، أو طبيعة، أو لغوية، فالتعليل لكل ظاهرة سمة من سمات العقل البشري؛ لأنّه عن طريق التعليل يكاد يطمئن الإنسان إلى ما قد يصل إليه من نتائج، ويستنتج من تعليله ما يراه صحيحاً في الوصول إليه.

وهذه الظاهرة أخذ بها النحاة فأقبلوا يعلّلون كل ظاهرة لغوية، كما فعل الفقهاء والمتكلمون، يقول السيوطي نقلاً عن ابن جني: "اعلم أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بنقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر وجه الحكمة فيه كالأحكام التعبدية، بخلاف النّحو فإنّه كلّه أو غالبه مما تُدرك علته وتظهر حكمته،

قال سيبويه: "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً". نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة، قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: "هذا تعبدي، وإذا عجز النّحوي عنه قال: هذا مسموع"[1].

وقد قال بالعلّة النّحاة قبل سيبويه، إلا أنّ كتاب سيبويه أمتلأ بألوان كثيرة من العلل، فهو أوّل من ثبّت جذورها في مسائل النّحو والصرف.

وسار النحاة بعد سيبويه في التماس العلة في كل شيء، وكثرت المؤلفات في العلة، فألّف أبو القاسم الزجاجي كتاباً عنوانه (الإيضاح في علل النحو) أفاض فيه من ذكر العلل النحوية، وقسّمها إلى ثلاث: علّة تعليمية، وعلّة جدلية، وعلّة قياسية[2].

ثم جاء أبو علي الفارسي، الذي كان له اليد الطولى في العلة، حتى قال عنه تلميذه ابن جني: " أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[3].

وأخيراً جاء ابن الأنباري وأسرف في العلة في كتابيه الإنصاف، والأسرار، حيث يقول في الأسرار: "فإن قال قائل: ما الفاعل؟ قيل : اسم ذكرته بعد فعل أسند ذلك الفعل إليه، فإن قيل: لِمَ كان إعرابه الرفع؟ قيل : فرقاً بينه وبين المفعول، فإن قيل: فهل عكسوا وكان الفرق واقعاً؟ قيل: لخمسة ..."[4].

وقد عدّ الأوجة الخمسة معلّلاً ومستدلّاً، وكانت هذه طريقته في الأسرار.

---

[1] - السيوطي ، الاقتراح ، ص 47

[2] - انظر ، الزجاجي ، الإيضاح .

[3] - ابن جني ، الحصائص ، ج1 ، ص 108 .

[4] - ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ص 77 – 78 .

ثم جاء بعده العكبري وألّف كتابه: (اللباب في علل البناء والإعراب) وكذلك السهيلي في كتابه (نتائج الفكر في علل النحو).

كل ذلك يدلّ على أنّ العلل النحوية شغلت حيزاً كبيراً من تفكير النحاة، كما شغلت تفكير الفقهاء والمتكلمين، فأخذ النّحاة يعلّلون لكل ظاهرة نحّوية من إعراب وبناء، أو تقديم، وتأخير، أو حذف، أو تأويل...

ومن المسائل التي وردت في العلة النّحوية ما يلي:

اختلف النّحاة كثيراً في التعليل للقاعدة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض المسائل التي تتعلق بالتعليل دون تفصيل بل نكتفي بذكر مصادر المسألة ومن هذه المسائل:

1. مسألة: علّة بناء المنادى المفرد العلم[1].
2. مسألة: علّة بناء الآن[2].
3. مسألة: علّة إعراب الفعل المضارع[3].
4. مسألة: علّة زيادة تنوين الصرف[4].
5. مسألة: حذف الواو من يَعِد ونحوه([5]).
6. مسألة: علّة نصب خبر كان وثاني مفعول ظن([6]).

[1] - الإنصاف مسألة (45) ، وأسرار العربية 226 ، والكتاب 303/1 ، والمقتضب ، 204/4 .
[2] - الإنصاف مسألة (71) ، والتصريح 18/1 ، واللباب 498 ، والأسموني بحاشية الصبان 64/1
[3] - الإنصاف مسألة (73) ، وأسرار العربية 126 ، وشرح التصريح 16/1 ، وائتلاف النصرة ، ص 64 .
[4] - التبيين ، ص 173 ، والمسائل الخلافية للعكبري مسألة (14) وأسرار العربية ، ص 36 .
[5] - الإنصاف مسألة (112) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان 285/4 ، وشرح التصريح 493/2 .
[6] - الإنصاف مسألة (119) وشرح التصريح 220/1 ، وحاشية الصبان 218/1 ، وشرح الأشموني .

المبحث الثالث

اختلافات النحاة في الاستشهاد النحوي

أهمية الشاهد النّحوي:

يُعدّ الاحتجاج بالشاهد النّحوي من أبكر صور الدراسات اللغوية العربية؛ وذلك لما له من أهمية في إبراز المعاني والدلالات المختلفة من جهة، وفي التأصيل للقواعد التي بُنيت عليها العربية من جهة أخرى. وعندما نطالع كتب إعراب القرآن الكريم مثلاً فإنّنا نلاحظ أنّها جمعت بين تحليل الآيات القرآنية تحليلاً لغوياً أولاً، ثُمّ ذكر ما تعلّق بها من شواهد نحّوية تُعين على تطور هذا التحليل.

وكذلك فإنّ كتب إعراب القرآن الكريم تُعدّ فرعاً من المعاني؛ وذلك بتناولها بعض مقاصد المعاني، و يتّضح من عناوينها أنّ أصحابها اهتموا كثيراً بالإعراب، وأنّ اعتناءهم بالشواهد النّحوية يأتي في مقدم ذلك الاهتمام على سبيل المثال نلاحظ ذلك في (إعراب القرآن للزجاج).

وقبل ذلك كلّه فإنّنا إذا عُدْنا إلى كتاب سيبويه، الذي يُعدّ دستور النّحو العربي، والذي جمع فيه أفكار أستاذه الخليل بن أحمد واجتهاداته هو، فإنّنا نجده قد ضمّنه من الشواهد القرآنية، والشعرية، والنثرية، وبعضٍ من الأحاديث النبوية، مما يدلّ على اهتمامه بالشاهد.

فأهمية الشاهد النّحوي تُعدّ جوهرية وأساسية في كل ما له علاقة بالدرس اللغوي و النحوي، وذلك إن على مستوى التفسير، أو التعليل، أو التحليل، وإن على مستوى التأصيل للقاعدة اللغوية والنحوية.

فما هو الشاهد النّحوي؟

الشاهد النّحوي هو الخبر القاطع الموثق، يستعمله اللغوي، أو النّحوي، أو المفسّر مروّياً عن الناطق باللغة موضوع الدراسة ويكون في العربية آية قرآنية، أو بيت شعر، أو حديثاً نبوياً، وهو – أي الشاهد – قول عربي لقائل موثوق بعربيته، يورد للاحتجاج، والاستدلال به على قول أو رأى. وهو بذلك يختلف عن المثال الذي يأتي كدليل على القاعدة([1]).

فالشواهد إنّما سيقت في الأصل لإثبات صحة القاعدة، وأما الأمثلة فيصوغها المصنف ليوضح بها القاعدة، وتُعدّ بمثابة الجانب التطبيقي الإيضاحي للقاعدة، وليست دليلاً على صحتها([2]).

ومن المفيد أن نُشير إلى أنّ المثال يُعدّ تمهيداً لتوضيح قاعدة ما، وأنّ الشاهد تأصيلي وتوكيدي، ثُمّ إنّ الشاهد النّحوي الذي ما زال معتمداً في معظم دراساتنا، و مناهجها الدراسية ينتمي في معظمه إلى العصور التي يحتج بكلام العرب فيها والتي حددها كثير من القدامى، وبخاصة البصريين منهم بالقرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر، والقرن الرابع بالنسبة للبدو.

[1] - أنظر محمد سمير اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص 116 .
[2] - محمد إبراهيم عبارة ، النحو التعليمي ، ص 98 .

والشواهد النّحوية هي الأساس الذي يقوم عليه النّحو العربي وأصوله، ويستوي فيها الشاذ القليل و الكثير، وذلك تبعاً لأوجه الخلاف في مسائل النّحو، وقضاياه بين المدارس المختلفة.

الشواهد النحوية وأنواعها ومصادرها:

أولاً: القرآن الكريم:

يُعدّ القرآن الكريم أفصح الكلام العربي وأبينه على الإطلاق، وهو بذلك يعد في مقدمة أنواع الشواهد النّحوية واللغوية العربية، وهو الذي تطمئن إليه النفوس، والأخذ به في مجال الدرس النحوي على أساس أنّه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وقد اختلف النّحاة في موضوع الاستشهاد بروايات القرآن وقراءاته، فالكوفيون مثلاً يعتمدونه بشكل مطلق، ويقدمونه على غيره من الكلام العربي(شعراً ونثراً) جاهلياً وإسلامياً يقول الفراء: "إتّباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحبّ إلي من خلافه"([1])، ويقول أيضاً: " إنّ لغة القرآن الكريم أفصح أساليب العربية على الإطلاق وإنّ الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"([2]).

وأمّا البصريون الّذين ولدت وتقررت في موطنهم الدراسات اللغوية عموماً، فإنّهم يتحفّظون قليلاً في الأخذ بالقرآن الكريم، وبخاصّة في اعتماد القراءات التي

[1] - أبو زكريا يحي الفراء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص 14
[2] - المرجع السابق نفسه ، ج1 ، ص 15 .

طعنوا في بعضها، وأخضعوها لقواعد أقيستهم فما وافق ذلك اعتمدوه وأخذوا به، وما خالفه طعنوا فيه ورفضوه، واعتبروه شاذّاً لا يقاس عليه، وقد عمدوا إلى تأويل ما لم يتوافق مع قواعدهم، وهم بذلك يقدّمون القياس والقاعدة على نص القرآن الكريم. وكذلك هم في بعض استشهاداتهم أخذوا بالأشعار المجهولة وقدّموها على قراءة مشهورة، من ذلك أن المبرّد ردَّ قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾[1] حيث عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض الذي هو الباء، فقال: "لا تحل القراءة بها"[2].

وقد قرأ بها ابن مسعود وابن عباس وقتادة، هذا لا يعني أنَّ المبرّد لم يستشهد بالقرآن الكريم كله؛ بل استدل بنحو 500 شاهد قرآني، وكذلك فعل سيبويه من قبله. ويمكن تفسير بعض تصرفات البصريين بأنّ توجههم العام كان رفع مكانة القرآن الكريم، والبعد به عن الجدل وأسبابه واحتراماً له وتقديساً.

ثانياً: الحديث الشريف:

يعتمد النحاة من حديث النبى صلى الله عليه وسلم ما كان قولاً، لأنّ القول والاستشهاد به هو موضوع النحو ومرجع الأحكام والاستدلال به.

---

[1] - سورة النساء ، الآية 1

[2] - ابن يعيش شرح المفصل ، ح المجلد 3 ، ص 78 .

واختلف أهل اللغة والنحو حول الشاهد من الحديث النبوي بين مجيز ومنكر، فمن المجيزين جمهرة من الكوفيين ، وكثير من أهل المذهب المغازي الأندلسي كابن خروف وابن مالك وغيرهما ، ومن المنكرين ابن الضائع وابن حيان الاندلسي وكذلك السيوطي ، وهناك طرف وسط متحفظ يجيز من الحديث ما صح لفظه كما فعل أبو اسحاق الشاطي ، وبعض البصريين والكوفيين.

نلاحظ في موضوع الاستشهاد بالحديث أن المنكرين لاعتماده يتحججون بأن بعض أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم رويت بالمعني ، يقول أبو حيان : "إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية"[1]

غير أنّه يمكن الرد على هذا بأن الحديث النبوي الشريف تم تدوين معظمه قبل نهاية عصر الاحتجاج كما هو معروف . ثم إنهم قد احتجوا بأن معظم رواة الحديث أعاجم، وكذلك فإن معظم علماء اللغة مثل: سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم كثر ثم عن كثيرين احتجوا بمرويات حماد الراوية وكان معروفاً فيه لحن.

وبالرغم من ذلك فإنّ كثيراً من علماء اللغة والنحو قد استشهدوا بالحديث من بينهم سيبويه والمبرد وابن الأنباري والسيوطي ...

[1] - البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1 ، ص 5

ثالثاً: الشاهد من الشعر:

تُعدّ الشواهد الشعرية أكثر عدداً من غيرها، فالشعر "ديوان العرب وخزانة حكمتها ومستنبط آدابها ومستودع علومها"[1].

و"به حُفظت الأنساب وعُرفت المآثر وتُعلّمت اللغة"[2]، والأشعار التي يحتج بها جاهلية وإسلامية، فالأولى معتمدة، ومقدّمة، وغير محدودة بزمن، أمّا الثانية فقد اختلفوا في حدّها الزمني تبعاً لاختلاف المكان.

ونظراً لهذا الاختلاف والتباين في الحدّ الزماني لكلام العرب الذي يجوز الاستشهاد به، فقد اتّخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً مفاده أنّ العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار حتى نهاية القرن الثاني الهجري وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع الهجري، وسبب التدقيق في الحدّ الزمني هو ظاهرة اللحن، وتضارب المذاهب والاختلافات السياسية والمذهبية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ علماء اللغة وضعوا حدوداً زمانية ومكانية للاحتجاج، حيث إنّهم وضعوا أُطُراً أسموها بأُطر الاحتجاج، فكانت هذه كالسياج الذي لا يجوز أن يتعدى إلى غيره، فحفظت حِمَى الاحتجاج من أن يُتعدّى.

---

[1] - أبو هلال العسكري ، كتاب الصناعتين ، ص 104

[2] - ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص 23 .

كذلك لم يأخذ العلماء عن أي وارد أو شارد من الأعراب، بل أخذوا ممن يوثق بفصاحته، ووضعوا شروطاً لهذه الفصاحة وهي أن يكون القائل عربياً، فلا يؤخذ عن أعجمي، وأن يكون من قبيلة محددة، ثم كون القائل من عصر زمني ينتهي عند حدّ معين[1].

ونجد النّحاة قد حددوا فترة ينتهي بها الأخذ؛ ولذلك كان هنالك تقسيم للشعراء إلى ما قبل الإسلام، أو الجاهليين ثُمّ من عاشوا الجاهلية والإسلام وهم المخضرمون، ثم إلى الإسلاميين الذين ولدوا وعاشوا في الإسلام، ولظهور اللحن على ألسنة الناس وتأثير الثقافات في الشعر العربي، كان لزاماً على علماء اللغة أن يعُدّوا طبقة رابعة هي طبقة المحدثين أو المولدين.

ولشعور العلماء بأنّ لغة الآباء والأجداد هي اللغة المثالية، فإنّ هذا دفع بعض العلماء إلى أن يُقَلّل فترة الاحتجاج، فكان أبو عمرو بن العلاء يَعدّ الطبقة الثالثة التي تشمل: جريراً، والفرزدق، والأخطل، طبقة مولّدة لا يحتجّ بها فهو يقول: "لقد كثر هذا المحدّث وحسُن حتى هممت أن آمر فتياننا بروايته"[2].

فمع إعجابه بهذا الشعر إلا أنّ الشعور بالكامل لما هو قديم منعه من الرواية.

ثم جاء الأصمعي وأخّر فترة الاحتجاج، فشملت جريراً، والفرزدق، والأخطل، وحكماً الخضري، إلى إبراهيم بن هرمة(ت 150ه)، واستقر الأمر على هذا النحو[3].

---

[1] - انظر محمد حسن جبل ، الاحتجاج بالشعر في اللغة ، دار الفكر العربي القاهرة ، 1986 ، ص 14 .
[2] - محمد عيد ، الرواية والاستشهاد في اللغة ، ص 64 .
[3] - محمد عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربي ، دار المعارف 1980م ، ص 37

وكذلك كان لهم أُطُر مكانية فحدّدوا قبائل معينة، فلم يأخذوا عن القبائل المترامية في أطراف الجزيرة العربية، وذلك لمخالطتها غيرها من الأمم عن طريق المعاهدات، أو التجارة، أو الحماية، أو غيرها من المعاملات، فلم يؤخذ عن قبائل لخم، وجذام، و قضاعة، وغسّان، وإياد، وتغلب واليمن، وبكر، وعبد القيس، وأزد عمان، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، ولا من حاضرة الحجاز، وكان الفارابي قد عدّ هذه القبائل التي لم يؤخذ عنها، وذلك لأسباب المخالطة، وذكرها في كتابه الألفاظ والحروف، ونقلها عنه السيوطي في الاقتراح، والمزهر، وكذلك نقلها أبو حيّان في تذكرة النحاة[1].

وكان الأخذ عن قبائل قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين[2].

وإذا نظرنا إلى قائمة القبائل وجدنا سيبويه قد خالفها، فاستشهد بشعراء من ثقيف، وعبد القيس، وتغلب، وقضاعة، وبكر، فمن ثقيف: أمية بن أبي الصلت، وأبو محجن الثقفي، ومن عبد القيس: المفضل النّكري، وزياد الأعجم، والأعور الشني، والصلتان العبدي، ومن تغلب: الأخطل، و كعب بن جعيل، والقطامي، ومن قضاعة: عدي بن الرقاع، ومن بكر: المسيب بن علس، ونهار بن توسعه...[3]

---

[1] - المصدر السابق نفسه ، ص 39 وما يليها .
[2] - المرجع السابق ، ص 46 .
[3] - خديجة الحديثي ، دارسات في كتاب سيبويه ، وكالة المطبوعات الكويت ، ص 81 .

فالبرغم من تحديد الأُطُر الزمانية والمكانية نجد أنّ بعض العلماء خرج عنها مثلما رأينا في السطور السابقة عن سيبويه وكذلك عن الأصمعي في خروجهما عن فترة ومكان الاحتجاج.

المبحث الرابع
خلافات النحاة في القياس

يُعدّ القياس أحد الأسس التي اعتمد عليها القدماء في معالجة المسائل النحوية، وهذه الأسس هي ما تسمي بـــ (أصول النحو) أو (أدلة النحو)، والقياس يُعدّ من الأدلة المعتبرة عند متقدمي النحاة أمثال ابن الأنباري، وابن جني، والسيوطي، وغيرهم.

ويُعدّ القياس المصدر الأوّل عند النحويين حين تقعيد القواعد النحوية واستخراج الأحكام، فكم من شاهد رُدّ لأنّه مخالف للقياس ومعارض له، مع أنّ القياس فرع عن السماع، والفرع لا يرقى رُقي الأصل، ومتى أدّى الفرع إلى إبطال الأصل بطل الفرع، ثُمّ إنّ الفصاحة ليست دائماً موافقة للقياس، ألا ترى أنّهم قد قالوا عن لغة قريش إنّها أفصح من لغة تميم، ولغة تميم أقيس منها[1].

ونجد أنّ: "أول من بعج النّحو ومدّ القياس وشرح العلل"[2] هو ابن أبي إسحاق الحضرمي.

والدليل على أنّ القياس مقدّم في التقعيد عند النحويين قول أبي علي الفارسي: "لأن أُخطيء في خمسين مسألة مما به الرواية أحبُّ إليّ من أن أُخطيء في مسألة واحدة قياسية"[3]، وقال أيضاً: "أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا

---

[1] - انظر ابن جني الخصائص ، ج1 ، ص 149 .
[2] - شوقي ضيف المدارس النحوية ، ص 23 .
[3] - ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ج2 ، ص 424 .

أخطيء في واحدة من القياس"[1]، وقال تلميذه ابن جني: "إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[2].

ومن الأدلة أيضاً على أنّ القياس هو المقدّم في التقعيد عند النحويين أنّ الكوفيين قد منعوا عمل (إن) المخففة من الثقيلة النصب في الاسم، مع أنّ ذلك قد ورد به السماع، ورواه الثقات الأثبات، وسبب منعهم التمسُّك بالقياس، وهو كما يزعمون أنّ (إنّ) المشدّدة إنّما عملت لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنّها على ثلاثة أحرف كما أنّه على ثلاثة، وإنّها مبنية على الفتح كما هو أيضاً مبني على الفتح، فإذا خُفّفت فقد زال شبهها به، فوجب إبطال عملها[3].

ولم يكن هناك اختلاف بين النّحاة الأوائل في جعل القياس حُجّة يؤخذ بها ويُعوّل عليها إلى أن خرج نفرٌ ممن تأثروا بمذهب أهل الظاهر، فأعرضوا عن القياس ونبذوه؛ زاعمين أنّ الحجّة في السماع فقط دون غيره، ومن هؤلاء النفر ابن مضاء القرطبي، الذي كان ظاهري المذهب في الفقه([4])، فانعكست ظاهريته هذه على تفكيره النّحوي، فنفى القياس في المسائل النّحوية، كما نفاه وأبطله في المسائل الفقهية، زاعماً أنّ القياس النّحوي يفتقر إلى ما يجمع بين المقيس والمقيس

[1] - الخصائص ، ج1 ، ص 454 .
[2] - المصدر نفسه ، ج1 ، ص 454 .
[3] - ابن الأنباري الانصاف ، ج1 ، ص 182 .
[4] انظر مقدمة تحقيق شوقي ضيف كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء ، دار المعارف القاهرة ، ط2 ، ص 4

عليه في الحكم، حيث قال: "والعرب أُمّة حكيمة، فكيف تُشبّه شيئاً بشيءٍ وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجود في الفرع؟!"([1]).

ولكن زعمه هذا ليس صحيحاً؛ لأنّ: "إنكار القياس في النّحو لا يتحقق؛ لأنّ النّحو كلّه قياس"([2]).

أركان القياس:

يتكون القياس من أربعة أركان، هي:

1- الفرع، وهو: الشيء غير المسموع عن العرب، ويسمى (المقيس).

2- الأصل، وهو: المسموع عن العرب، ويسمى: (المقيس عليه).

3- العلة، وهي: الجامع بين الأصل والفرع في الحكم.

4- الحكم، وهو: مثل كون الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً، والمضاف إليه مجروراً ونحو ذلك([3]).

وهذه الأركان الأربعة لابُدّ منها لكل قياس، نحوياً كان أو فقهياً.

وقد كان لبعض هذه الاركان دور كبير في اختلاف النحويين وذلك لأنّهم قد يشترطون شرطاً في ركن ما ثم يتركونه في بعض الأحيان، ويخالفون العمل به، على الرغم من أنّهم يقولون: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"[4]

---

[1] - ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 134 – 135 .
[2] - ابن الانباري ، لمع الأدلة ، ج1 ، ص 257 .
[3] - انظر محمد سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ، 2000م ، ص 602 – 607.
[4] - السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، ص 57 .

أما شرطهم في المقيس عليه فهو:"ألّا يكون خارجاً عن سَنَن القياس"[1]

أي: عن طريقه ونهجه الواضح، فإن خرج عن نهج القياس، فإنّه لا يقاس عليه، وإن لم يكن مردوداً في نفسه عند البلغاء لورود السماع به.

وقد رأى بعض النحاة أنّه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل بشرط موافقة القياس ويمتنع الكثير لمخالفته له[2].

بيد أنّ بعض النحاة يرى أنّ الكثرة شرط في المقيس عليه قال ابن الأنباري في حدّ السماع أنّه: "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[3]

وهو في ذلك تابع لسيبويه؛ إذ إنّ سيبويه يرى أنّ الشواهد القليلة النادرة "تُحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يُقاس عليه"[4]

ولكن كيف يتسني للنّحاة معرفة الشائع الأكثر من كلام العرب من الشاذ والقليل النادر، حيث نجد أنّ الشواهد التي وردت في كتب اللغة والنّحو أكثرها من المنظوم، وبالرغم من ذلك فإنّ جزءاً غير قليل من هذا المنظوم قد عدّه النّحاة من الضرورات، وحين قسّم النّحاة المسموع إلى: غالب، وكثير، ونادر، وقليل، ومطّرد، وقالوا: "المطّرد لا يختلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنّه يختلف، والكثير

---

[1] - المصدر السابق ، ص 66 .
[2] - نفسه، ص 99 .
[3] - ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، مصدر سابق ، ص 222 .
[4] - سيبويه ، الكتاب ، ج4 ، ص 8 .

دونه، والقليل دونه، والنادر أقل القليل"[1]، لم يحدّدوا كمّاً واضحاً للقلة، والكثرة، ولذلك لا غرو إذا اختلف النحويون واضطرب تقعيدهم.

واختلافهم في مسألة (رفع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة) خير دليل على ما ذكرناه، حيث ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: إنّ زيداً قائمٌ، وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر[2].

واحتجّ الكوفيون لصحة مذهبهم بأنّ: "الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم، وإنّما نصبته لأنّها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنّما عملت لأنّها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ لأنّ الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل، فينبغي ألّا يعمل في الخبر، جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول؛ لأنّا لو أعملناه عمله لأدي ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها"[3].

واستشهدوا لصحة مذهبهم هذا بقول الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيرا ** إني إذن أهلك أو أطيرا [4]

فموضع الشاهد: قوله: (إذن أهلك) إذ قد نصب بـــ (إذن) وهذا يدل على ضعف عمل (إنّ)؛ إذ دخل على خبرها ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به[5].

---

[1] - السيوطي ، الاقتراح ، ص 59 .
[2] - ابن الأنباري الإنصاف ، ج1 ، ص 167 .
[3] - المصدر السابق ، ج1 ، ص 167 .
[4] - البيت بلا نسبة في الجني الداني 362 ، وشرح شواهد المغني وشرح المفصل 227/4 والهمع 11/2
[5] - ابن الأنباري ، الانصاف ، ج1 ، ص 168 .

أمّا البصريون فقد احتجوا بالقياس زاعمين أنّ هذه الأحرف تعمل في الخبر لأنّها قويت مشابهتها للفعل؛ لأنّها أشبهته لفظاً ومعنىً، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، ليكون المرفوع مشبّهاً بالفاعل، والمنصوب مشبّهاً بالمفعول، إلا أنّ المنصوب هنا تقدّم على المرفوع؛ لأنّ عمل (إنّ) فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع؛ فألزموا الفرع الفرع[1]، وأجابوا عن احتجاج الكوفيين بالبيت بأنّه من قبيل الشاذ؛ فلا يكون فيه حجة[2]، وغيرها كثير من المسائل التي لا يتّسع المقام لذكرها.

هذا هو اختلافهم في المقيس عليه، أمّا اختلافهم وشرطهم في العلة التي لا يصح القياس إلا بوجودها، ولا يُلحق الفرع بالأصل إلا بها، فهي التي تعطي القياس أهميته، وتقوي حجته، فنجد أنّ النّحاة الأوائل من أمثال الخليل، وسيبويه، لم يتكلموا عنها تفصيلاً؛ وإنّما استنبطت من كلامهم، واستخرجت منه، وهذا قد أدّى إلى اختلاف النحويين تبعاً لاختلافهم في فهم مُراد ومقصد أسلافهم من الأحكام التي قرروها، فما استنبطه هذا من كلام الأوائل ورأى أنّ حكمهم بكذا لعلّة كذا، لا يراه ذاك، وقد أشار ابن جني في خصائصه إلى هذا المعنى([3]).

وبحسب فهم كلام الأسلاف اختلف النحاة في وضع شروط العلة التي يصح الاحتجاج بها.

---

[1] - نفسه، ج1 ، ص 168 – 169 .
[2] المصدر السابق ، ج1 ، ص 170 .
[3] - انظر الخصائص لابن جني ، ج1 ، ص 194 .

الفصل الثالث

خلافات النّحاة في الأحكام النحوية

المبحث الأول: خلافاتهم في رافع المبتدأ ورافع الخبر

المبحث الثاني: خلافاتهم في حكم فعل الأمر

المبحث الثالث: خلافاتهم في الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المبحث الأول

خلافهم في رافع المبتدأ ورافع الخبر

دار خلاف واسع بين نحاة البصرة والكوفة حول مسألة رفع المبتدأ والخبر، فالبصريون والكوفيون يؤكدون على أنّ المبتدأ والخبر مرفوعان، ولكنّهم اختلفوا في عامل الرفع فيهما، فالخلاف بينهم قائم على تعليلات لا يعود منها شيء إلى معنى الكلام، فقضيّة العوامل من الأصول المهمة التي قامت عليها الدراسات النحوية، وقد شغلت حيّزاً كبيراً من تفكير النّحاة مما جعلها سبباً في كثرة الخلافات بينهم.

وقد ظهرت فكرة العامل النّحوي منذ وقت مبكر في الدراسات النّحوية، فالقارئ لكتاب سيبويه يجده يحمل كثيراً من نظرية العوامل، وأنّ أستاذ سيبويه وهو الخليل بن أحمد قد ثبّت أصول هذه النظرية، ومدّ فروعها، وأحكمها إحكاماً تامّاً، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور.

وعلى نهج الخليل سار نحاة البصرة في الأخذ بالعوامل النّحوية وافتتنوا بها وأخذوا ينوّعون فيها ولا يُتصور وجود شكل إعرابي بدونها، حتى إنّهم إن لم يجدوا عاملاً حسّياً التمسوا عاملاً معنوياً، فهو عندهم شيء ضروري في نظم الكلام وتأليف العبارة وضبط أواخر الكلمات[1].

[1] -انظر شوقي ضيف، مدارس النحو العربي، ص 38 .

أما الكوفيون فقد أخذوا بالعامل النّحوي لكن لم يشتطّوا فيه ويتفننوا كما فعلت البصرة، فقد كان العامل النّحوي عندهم مأخوذ من طبيعة النص اللغوي وخصائصه، دون الدخول في فلسفة العامل النحوي؛ ولذلك لم يبالوا بعمل عاملين في معمول واحد أو العكس...[1].

ففي اختلاف نحاة البصرة والكوفة حول العامل في رفع المبتدا ورفع الخبر: ذهب الكوفويون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: (زيد أخوك وعمرو غلامك)، وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء[2].

وحجّة الكوفيين في أنّهما مترافعان قولهم: إنّ المبتدأ لابُدّ له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنّك إذا قلت: (زيدٌ أخوك)، لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلمّا كان كل واحدٍ منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا إنّهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه، ولا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، وقد

[1] - انظر مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة النحوية ، ص 394 .
[2] - انظر ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، ص 44

جاء لذلك نظائر كثيرة قال الله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا وَٱبۡتَغِ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا ١١٠ ﴾ [1]، فنصب (أيّاما) بـــ(تدعوا)، وجزم (تدعوا) بـــ(أيّاما) فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، وقال تعالى: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ٧٨ ﴾ [2] ، فأينما منصوب بتكونوا و(تكونوا) مجزوم بـــ(أينما)، وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ١١٥ ﴾ [3] ، إلى غير ذلك من المواضع فكذلك هاهنا[4].

وضعّف العكبري قول الكوفيين بأنّهما مترافعان بقوله: لا يصحّ لوجهين:

أحدهما: أنّ كل واحد منهما قد يكون جامداً والجامد لا يعمل إذ لا معنى له فيه يتأثر به المفعول.

الثاني: إنّ المبتدأ لو كان مرفوعاً بالخبر لوجب أن يكون فاعلاً إذا كان الخبر فعلاً، والفاعل لا يكون قبل الفعل[5].

---

[1] - سورة الإسراء ، الآية 110
[2] - سورة النساء ، الآية 78
[3] - سورة البقرة ، الآية 115
[4] - أنظر ابن الأنباري المصدر السابق ، ج1 ، ص 45 .
[5] - أبو البقاء العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى 1396هـ - 1976م ، ص 127 .

ويحاول الكوفيون تدعيم حجّتهم بأنّ المبتدأ لا يرتفع بالإبتداء؛ لأنّ الابتداء لا يخلو إمّا أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء؛ فإن كان شيئاً لا يخلو أن يكون اسماً، أو فعلاً، أو أداة من حروف المعاني؛ فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال.

وقالوا: ولا يجوز أن يقال أنّا نعني بالابتداء التعرّي من العوامل اللفظية؛ لأنّا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية، فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً. والذي يدل على أنّ الابتداء لا يوجب الرفع أنّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات، والمسكّنات، والحروف، ولو كان ذلك موجب للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلمّا لم يجب ذلك دلّ على أنّ الابتداء لا يكون موجباً للرفع[1].

أما البصريون فيرفضون ما احتج به الكوفيون متمسكين بقولهم: إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرة حسّية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنّما هي أمارات، ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميّز أحدهما من الآخر فصبغت

[1] - ابن الأنباري ، المصدر السابق ، ص 45 .

أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما من التمييز بمنزلة الآخر؟ وكذلك هاهنا[1].

وحجّة الكوفيين القائلة بأنّ كل واحد منهما أثّر في صاحبه فيرى العكبري أنّه لا يجوز قائلاً: "إنّ المؤثّر لا يجب أن يكون أقوى من المؤثر فيه وذلك مستحيل هنا؛ لأنّ اشتراكهما في التأثير يدل على استوائهما في القوة فيمتنع تأثير أحدهما في الآخر، وليست الجملة مختلفة حتى تكون من باب الجهتين"[2].

ويرى ابن الأنباري أنّ ما استشهد به الكوفيون من آيات لا حجّة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّا لا نُسلّم أنّ الفعل بعد(أيّاما)، و(أينما)، مجزوم بـــ (أيّاماً)، و(أينما)، وإنّما هو مجزوم بـــ (إنْ)، و(أياما)، و(أينما) نابا عن (إنْ) لفظاً، وإن لم يعملا شيئاً.

الوجه الثاني: أنّا لا نُسلّم أنّهما نابتا عن (إن) لفظاً وعملاً، ولكن جاز أنْ يعمل كل واحد منهما في صاحبه؛ لاختلاف عملهما ولم يعملا من وجه واحد؛ فجاز أنْ يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه، بخلاف ما هنا.

والوجه الثالث: إنّما عمل كل واحد منهما من صاحبه؛ لأنّه عامل فاستحق أنْ يعمل، وأما هاهنا فلاخلاف أنّ المبتدأ والخبر نحو: (زيدٌ أخوك)، اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء ألّا تعمل، فبان الفرق بينهما[3].

---

[1] - المصدر السابق ، ج1 ، ص 46 .
[2] - انظر العكبري، التبيين ، مصدر سابق ، ص 131 .
[3] - الإنصاف، ج1 ، ص 48 .

وتصدّى صاحب الإنصاف كذلك لقول الكوفيين لو أنّ الابتداء يوجب الرفع لوجب أن تكون المنصوبات التي يبتدئون بها مرفوعة قائلاً: "إن المنصوبات لا يُتصور أن تكون مبدأ؛ لأنّها وإن كانت متقدّمة في اللفظ إلا أنّها متأخرة في التقدير؛ لأنّ كل منصوب لا يخلو إمّا أن يكون مفعولاً أو مشبّهاً بالمفعول، و المفعول لابُدّ أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً، فلا تصح له رتبة الابتداء، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير لم يصح أن تكون مبتدأ"[1].

وأما مذهب الكوفيين بأنّ المبتدأ يرتفع بالعائد من الخبر نحو: (زيدٌ ضربته)، فلا يصح عند العكبري؛ لأنّ العائد لا يعمل في الظرف، ولا في الحال، وأنّ العائد لو رُفع للزم الرفع في قولك: (زيداً ضربته) ولمّا جاز أن يعمل فيه المحذوف، ويُلغى العائد، دلّ على أنّه ليس بعامل[2].

وأما ما ذهب إليه بعض البصريين من رفع الخبر بالمبتدأ، فقد ضعّفه ابن هشام بقوله: "إنّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو: (القائم أبوه ضاحك) فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى إعمال واحدٍ رفعين، ونظير له"[3].

وردّ ابن الأنباري قول البصريين برفع المبتدأ للخبر ووصفه بأنّه ضعيف؛ لأنّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل[4].

---

[1] - نفسه ، ص 50 .
[2] - انظر العكبري، التبيين ، ص 129 .
[3] - انظر ابن هشام، همع الهوامع ، ج1 ، ص 319 .
[4] - انظر الإنصاف ، ج1 ، ص 46 .

وضعّف بعض النحويين قول البصريين بأنّ المبتدأ يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه، وقالوا: لو كان الأمر كما زُعم، لوجب ألّا ينتصب إذا دخل عليه عامل النصب؛ لأنّ دخوله عليه لم يغيّر معنى الإخبار عنه، ولوجب ألّا يدخل عليه، فجواز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه[1].

وأشار ابن مالك إلى هذا الخلاف، ورجّح مذهب سيبويه وبعض البصريين القائل بأنّ العامل في الخبر لفظي بقوله:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا ** كذاك رفع خبر بالمبتدأ

وقال: أعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهذا الخلاف لا طائل فيه[2].

وخلاصة القول يبدو لنا أن هذا الخلاف فلسفي، وذلك من خلال أقوال العلماء الفنية بالتأثّر الفلسفي، وهم يحلّلون ترافع المبتدأ والخبر، وهذا الخلاف يقودنا إلى النظرية القائلة بأنّ العامل هو المتكلم نفسه، نلمح ذلك في كتاب سيبويه وفي باب التنازع وهو يتحدث عن العامل حيث يقول: قال امرؤ القيس:

فلو أنْ أسعى لأدنى معيشةٍ ** كفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ من المال[3]

فإنّما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنّما كان المطلوب عنده هو المُلك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى[4].

---

[1] - ابن الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي ، دمشق ، ص 69 .
[2] - انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ج1 ، ص 203 .
[3] - أميل بديع يعقوب ، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، ج6 ، ص 436 .
[4] - انظر الكتاب ، ج1 ، ص 79 .

يؤيد ما تقدم من أنّ العامل هو المتكلم قول ابن جني: "فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل في الرفع والنصب والجر والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيءٍ غيره"[1].

ولعلّ في قول البصريين بأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرة كالإحراق للنار، والبرد للماء، وإنّما هي أمارات ودلالات، دليل على أنّ العامل ما في نفس المتكلم، أورد ذلك السيوطي عندما قال: "وكان أبو اسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم، يعني في الإخبار عنه، قال: لأنّ الاسم لمّا كان لابُدّ به من حديث صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ"[2].

[1] - الخصائص ، ج1 ، ص 109 .
[2] - انظر الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ج1 ، ص 295 .

المبحث الثاني

خلافهم في حكم فعل الأمر[1]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر للمُوَاجَه المُعَرّى عن حرف المضارعة نحو:

افْعَلْ – معربٌ مجزوم . وذهب البصريون إلى أنَّه مبني على السكون[2].

ويحتج الكوفيون لمذهبهم بأنَّ الأصل في الأمر في نحو: قُمْ لِتَقُم، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة[3].

وبيان ذلك أنَّ الأصل في الأمر في نحو (افعل) أن يكون باللام نحو (لِتَفْعَلْ) إلّا أنَّه لمّا كَثُر استعماله في الكلام حذفوا اللام مع حرف المضارعة للتخفيف كما قالوا: عِمْ صباحاً، والأصل فيه: انْعَمْ، من نَعِمَ يَنْعَمُ، وكقولهم(ايش) والأصل: أيُّ شيء.

ويستدلُّ الكوفيون على ذلك بقوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾[4] في قراءة من قرأ بالتاء (فَلْتَفْرَحُوا)[5].

---

[1] - قال الصبان : المعرب والمبني اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء . فالإعراب : لغة مصدر أعرب أي أبان واظهر . أو أزال عرب الشيء وهو فساده ، وفي الاصطلاح : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة لفظاً أو تقديراً أما البناء في اللغة فهو وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت . وفي الاصطلاح : لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال . انظر : حاشيه الصبان 98/1 – 99

[2] - انظر ، الإنصاف 524/2 ، انتلاف النصر 125 0

[3] - حاشية الصبان ، 113/1 .

[4] - سورة يونس ، الآية (58)

[5] - قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالتاء أمراً للمخاطب ، وتبعه في القراءة عثمان بن عفان ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وقتادة وعاصم الجحدري ، وهلال بن يساف ، وزيد بن ثابت ، وأنس بن مالك ، والحسن البصري ، وأبو رجاء العطاردي ، وابن هرمز ، ومحمد ابن سيرين ويعقوب الحضرمي ، وسليمان الأعمش ، وأبو التياج ، وعمرو بن فائد ، والعباس بن الفضل ،انظر : المحتسب 313/1 .

وفي الحديث أنّه صلى الله عليه وسلم قال في بعض المغازي: (لتأخذوا مصافكم) أي خذوا، وقال عليه الصلاة والسلام: (ولَتَزُره ولو بشَوْكَةٍ) أي زُره[1]

ومن الشعر قوله:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ** فَلْتُقَضِّي حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا[2]

وقال الآخر:

فَلْتَكُنْ أَبْعَدَ العُدَاةِ مِنَ الصُّلْحِ ** مِنَ النَّجم جَارُهُ العَيُّوقُ[3]

والشاهد في البيتين أنهما استعملا أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة والمقرون باللام وهو الأصل.

ويرى بعض الكوفيين أنّ الدليل على أنّه معرب مجزوم أنَّ فعل النهي معرب مجزوم، وكذلك الأمر؛ لأنَّ الأمر ضد النهي والشيء يُحْمَل على ضده كما يُحْمل على نظيره.

واستدلَّ آخرون بأنّك تقول في المعتل: اغْزُ، وارْمِ، واخْشَ، بحذف حرف العلة، كما تقول: لم يغْزُ ، ولم يرْمِ، ولم يخْشَ، فدلّ على أنّه مجزوم بلام مقدّرة.

ويروْن أنّ قول البصريين من أنّ حرف الجزم إذا حُذف لا يعمل مردود بما ذهبوا إليه في (ربّ) من عملها الخفض مع الحذف بعد الواو، والفاء، وبل[4].

---

[1] - انظر ، شرح المفصل 41/7 ، مغني اللبيب 226/3 ، ائتلاف النصرة 125 .

[2] - قائله مجهول ، وشرحه البغدادي 344/4 ، ومن شواهد الإنصاف 525/2 ، ومغنى اللبيب 237/2 ، ويروى: (كي لتفضي) و(فتقضي) والحوائج : جمع حاجة على غير قياس ، كأنهم جمعوا حائجه ، وكان الأصمعي ينكر هذا الحرف ويدّعي أنه مولّد . قال المحقق محمد محي الدين :(أما قول الأصمعي إنه مولد فإنه خطأ منه ؛ لأنه جاء في حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي أشعار العرب فمن الحديث قوله صلى الله عليه وسلم:(إنّ لله عباداً خلقهم لحوائج الناس) انظر ، الانتصاف في الإنصاف 525/2

[3] - قائله مجهول ، انظر : معجم الشواهد 182/5 ، والنجم : أراد به الثريا ، والعيوق : قال الجوهري : نجم أحمر مضيء في طريق المجرة الأيمن يتلو الثريا ولا يتقدم ، وفي قوله : (من النجم) أشكال ؛ لأن (من) لا تدخل المفضول إنما تلحق أفعل التفضيل إذا كان نكرة ويمكن أن يتحمل فيدعي أنه (من) هذه ليست متعلقة بأبعد المذكور المضاف إلى (العداة) ولكنها متعلقة بأبعد آخر محذوف ليس مضافاً ، والتقدير : لتكن أبعد العداه من الصلح أبعد النجم .

[4] - أنظر ، الإنصاف ، ج2 ، ص 528 .

أما البصريون فحجّتهم على بنائه أنّ الأصّل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنّما أُعرب منها ما كان مشبهاً للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء. والدليل الآخر أنّ أسماء الأفعال نحو: نَزَالِ، وتَرَاكِ، وحَذَار، إنّما بُنيت لأنَّها نابت عن فعل الأمر[1].

ومعنى كلامهم أنّ اسم الفعل نَزَالِ ناب عن انزل، وتَرَاكِ عن أترك، وحَذَارِ من احذر، وهذا في كل اسم فعل جاء على صيغة (فَعَال)، قال زهير:

وَلَنِعْمَ حَشْوُا الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ** دُعِيتْ نَزَالِ وَلُجّ فِي الذُّعْرِ[2]

وقال الآخر:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا ** أَلَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا[3]

فالشّاهد في البيتين قولهما (نزالِ) و (تراكِ) حيث وقع اسم الفعل في البيت الأوَّل نائباً للفاعل مراداً به اللفظ، وبُنِي على الكسر. وفي البيت الثاني استعمل (تراكِ) بمعني أترك وبناه على الكسر، وهذه الأدلّة لبيان أن فعل الأمر مبني؛ لأنَّ ما ناب عنه مبني.

وقد دفع البصريون ما ذهب إليه الكوفيون، ورأوْا أنَّ قولهم: (إنّما حذفت اللام من الأمر لكثرة الاستعمال) فاسد؛ لأنَّ لو كان الأمر كذلك لوجب أن يختص الحذف بما كثُر استعماله دون ما يقل استعماله، وليس كذلك.

---

[1] - انظر ، ائتلاف النصرة ، ص 126 .

[2] - من شواهد سيبويه 271/3 ، يمدح فيه هرم بن سنان المري ، أي : أنت مقدام شجاع إذا لبست الدرع فكنت حشوها ، واشتدت الحرب فنادى الأقران : نزال ولج الناس في الذعر ، ويروي صدره ولأنت أشجع من أسامة إذا ، أنظر ، الكتاب 271/3 .

[3] - من شواهد سيبويه 271/3 ، وأنشدهما ابن منظور في (ترك) وعزاهما إلى طفيل يزيد الحارثي .

ثُمّ لو سُلّم أنّ الأمر ما صاروا إليه، فإنّه يتضمّن معنى لام الأمر فإذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف، وإذا تضمنت معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً[1].

ومعنى كلام البصريين أنّ الكوفيين يحذفون اللام وحرف المضارعة من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال، فيقولون مثلاً في لم يكن: لم يك، فيحذفون النون لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا: لم يص في لم يصن، والأمثلة كثيرة على ذلك.

ويروْن كذلك أنّ قوله تعالى: [فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا]، وقوله صلى الله عليه وسلم (ولتأخذوا) و(لتزرُه)، وما أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف، وإذا حذف حرف المضارعة – وهو علّة وجوب الإعراب فيه – فقد زالت العلّة، فوجب أن لا يكون معرباً[2].

وأمَّا حمل فعل الأمر على فعل النهي فغير مناسب؛ لأنَّ فعل النهي في أوّله حرف المضارعة أوجب للفعل المشابهة بالإسم، فاستحق الإعراب، وأمَّا الأمر فليس في أوله ما يوجب له المشابهة بالاسم لذا يبقى على المضارع نحو:
إنَّ زيداً ليقوم، كما تقول: إن زيداً لقائم، ولا يجوز دخولها على فعل الأمر[3].
وذهب ابن مالك إلى أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون بالقول:

---

[1] - انظر ، ائتلاف النصرة ، ص 126 .
[2] - انظر ، الإنصاف ، ج2 ، ص 451 .
[3] - انظر ، الإنصاف ، ج2 ، 541 – 542

وفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ** وأَعْرِبُوا مُضَارِعَاً إنْ عُرِيَا[1]

ورجّح ابن هشام رأي الكوفيين بقولٍ معتبر: " وزعم الكوفيون وأبو الحسن أنَّ لام الطلب حُذفت حذفاً مستمراً في نحو: قُمْ واقعد، وأنَّ الأصل: لِتَقُمْ ولِتَقْعُدْ، فحُذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. وبقولهم أقول؛ لأنَّ الأمر معنىً؛ فحقّه أنْ يؤدَّى بالحرف، ولأنَّه أخو النهي، ولم يُدَلَّ عليه إلَّا بالحرف، ولأنَّ الفعل إنّما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصّل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده؛ ولأنَّهم قد نطقوا بذلك الأصل"[2].

ويقصد بالزمان المحصّل أي الزمان الحاصل بالفعل ماضياً، أو حالاً، أو مستقبل، ومقصوده: هو وجود اللام مع الطلب في صورة الخطاب.

والذي يضعّف قول البصريين أنَّ حرف الجزم إذا حُذف لا يعمل هذا ما قاله سيبويه: "واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنّهم شبهوها بأنْ، قال الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ** إذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالَا[3]

إنّما أراد: لِتَفْدِ"[4].

قال ابن هشام: وأنكر المبرّد الرواية، وإذا صحَّت فالفعل ليس مجزوماً بلام مقدّرة، وإنّما الأصل: تفدي نفسك من غير لام، وهو خبر يُراد به الدعاء[5].

---

[1] - انظر ، شرح ابن عقيل ، ج1 ، ص 36 .
[2] - انظر ، مغني اللبيب ، ج3 ، ص 236 .
[3]- ينسب لحسان ، والأعشى ، وفي شرح الشذور ، ص 275 ، أنه لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم .
[4] - انظر ، مغني اللبيب ، ج3 ، ص 236 .
[5] - انظر ، المصدر نفسه ، ج3 ، ص 237 .

المبحث الثالث

خلافهم حول الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض.

وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الخفض[1].

ويحتجّ الكوفيون بأنَّ العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها، قال الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ ** زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[2]

حيث فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي مزاده)، بالقلوص وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض، والتقدير: زج أبي مزادة القلوص، وبيان ذلك أنَّ (زج) مصدر فعل يتعدّى إلى المفعول به، فهو يعمل عمل الفعل المتعدى، يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً، ففصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه.

قال ابن جني: "وفي البيت دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنَّه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة – مع تمكُّنه من ترك ارتكابها – لا لشيءٍ غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول"[3].

وقال الآخر:

---

[1] - انظر ، الإنصاف 427/2 ، ائتلاف النصرة 51 .

[2] - من شواهد الصبان 427/2 ، ائتلاف النصرة 52 ، وقائله مجهول ، ولا يعرف له سوابق أو لواحق ، وزججتها ، طعنتها بالرمح ، والمزجة بكسر الميم رمح قصير كالمزراق ، ويروي (فزختها) من الزخ وهو الدفع والقلوص : الشابة من النوق ، وأبو مزادة : كنية رجل ، انظر : حاشية الصبان 417/2 .

[3] - انظر الانتصاف من الإنصاف، ج2، ص428.

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لم تُرَعْ ** بوادِيهِ من قَرْعِ القِسِيَّ الكنائنِ[1]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (القسي) الذي هو مفعول المصدر والتقدير: من قرع الكنائن القسي.

وقال الآخر:

فَأَصْبَحْتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا ** كَأَنَّ قَفْرَاً رُسُومَهَا قَلَمَاً[2]

فصل بين المضاف الذي هو (بعد) والمضاف إليه وهو (بهجتها) بالفعل الماضي (خطَّ)، والتقدير: فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأنَّ قلماً خطَّ رسومها.

وقوله:

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ ** غَلَائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا[3]

ففصل بين المضاف وهو (غلائل) والمضاف إليه هو(صدورها) بالفاعل وهو قوله (عبد القيس) والجار والمجرور (منها) والتقدير: شفت غلائل صدورها عبد القيس منها.

وحكى الكسائي عن العرب: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ. وحكى أبو عبيدة أنَّه سمع بعض العرب يقول: إنَّ الشاة لتجتر فتسمع صوت واللهِ ربّها[4]، وزاد صاحب الكافية الفصل بـــ(إمَّا) كقول تـــأبَّط شرّاً:

---

[1] - الطرماح بن حكيم، وقد أنشده ابن منظور في(حوز)، وهو في وصف بقر الوحش، ويطفن: أي يدرن، والحوزي: المتوحد المنفرد، أراد به فحل البقر الوحشي، والمراتع: جمع مرتع وهو مكان الرتع، يريد أنّه منفرد بهذه الأماكن يرتع فيها ما شاء، ولم يُرع بالمجهول: أي لم يخف، والقرع: الضرب، والقسي: جمع قوس، والكنائن: جمع كنانة، وهي جراب توضع فيه السهام، انظر: شرح التسهيل 3|277.

[2] - أنشده ابن منظور في (خطط) ولم يعزه ، ولذي الرمة في معجم الشواهد 96/7 ، يصف في ه الديار بالخلاء وارتحال الأنيس وذهاب المعالم .

[3] - قائله مجهول ، وشرحه البغدادي في الخزانة 250/5 ، وذكر أن ابن السيد أنشده في أبيات المعاني عن الأخفش وهو من شواهد التسهيل 274/3 ، والإنصاف 428/2 ، وتمر : من المرور وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو الضغن ، وشفاء الضغن : يراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور .

[4] - انظر ، حاشية الصبان ، ج2 ، ص 418 .

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٍ ومِنَّةٍ وإمَّا دَمٍ والقَتْلُ بالحُرِّ أجْدَرُ[1]

ففصل بـــ(إمَّا) بين المضاف وهو (خطتا) والمضاف إليه وهو (إسار) ويستشهد الكوفيون كذلك بقراءة ابن عامر في قوله تعالى :﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾[2] بنصب (أولادَهم)، وجرِّ(شركائهم) والمعنى: قتلُ شركائهم أولادَهم، ففصل بين المضاف والمضاف إليه، بالمفعول به[3].

وقرأ عبد الرحمن السلمي برفع (شركاؤهم) قال ابن جني: يحتمل رفع شركاء تأويلين:

أحدهما: أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر دلَّ عليه قول: (زين) كأنَّه لمَّا قال: زين لكثير من المشركين قتل أولادهم: قيل: من زيَّنه لهم؟ فقيل: زيَّنه لهم شركاؤهم، فارتفع (الشركاء) بفعل مضمر دلّ عليه (زين).

والثاني: أجازه قُطْرُب وهو أن يكون الشركاء ارتفعوا في صلة المصدر الذي هو القتل بفعلهم وكأنَّه، وكذلك زين لكثير من المشركين أنْ قَتَل شركاؤهم أولادهم[4].

---

[1] - من شواهد الصبان 418/2 ، ومغني اللبيب 501/6 ، وأصله خطتان حذفت النون للإضافة ، والإسار بالكسر : الأسر والتقدير :خطتا أسر ، والمعنى : ليس لي إلا واحدة من خصلتين على زعمكم إما أسر والتزام منكم إن رأيتم العفو وإما قتل وهو بالحر أجدر مما يكسبه الذل . فهاتان الخصلتان هما اللتان أشار إليهما بقوله : هما . أنظر : مغني اللبيب 501/6 .

[2] - سورة الأنعام ، الآية (137)

[3] - أنظر ، الحجة للقراء السبعة ، ج3 ، ص 411 .

[4] - انظر ، المحتسب ، ج1 ، ص 230 .

أمَّا البصريون فلا يجوِّزون ذلك؛ لأنَّهم يروْن أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيءٍ واحد؛ فلا يجوز أنْ يُفصل بينهما، وإنَّما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر، كقول عمرو بن قَمِيئَة:

لَمَّا رَأتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ** للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا[1]

ففصل بين المضاف قوله (در) والمضاف إليه وهو الاسم الموصول (من لامها) بالظرف، والتقدير: لله در من لامها اليوم.

وقال أبو حيّةَ النُّميري:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْماً ** يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ[2]

ففصل بالظرف، وهو (يوماً) بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ التقدير: بكفٍّ يهودي يوماً.

وقال ذو الرمة:

كأنّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بِنَا **أَواخِرِ الْمَيْسِ أصواتُ الفَرَارِيجِ[3]

ففصل بالجار والمجرور وهو قوله: (من إيغالهن) بين المضاف والمضاف إليه، وهو أصوات أواخر الميس.

---

[1] - هو صاحب امرؤ القيس في رحلته إلى بلاد الروم ، وساتيديما : جبل بعينه قيل لا يمر عليه يوم من الزمان لا يسفك فيه دم فسمى ساتيدما ، واستعبرت : بكت من وحشة الغربة يصف امرأة أنها مرت بهذا الجبل فذكرت به بلادها فبكت فقال : لله در اليوم من لامها على بكائها وأشواقها ، يتعجب من شأن لائمها وينكر عليه فعله ؛ لأنها عنده قد بكت بحق فلا محل للومها ، وهو من شواهد سيبويه 878/1 وشرح المفصل 20/3 ، والإنصاف 432/2 . انظر : هذه المصادر .

[2] - من شواهد سيبويه 179/1 ، وابن عقيل 83/2 ، والإنصاف 432/2 ، وشبه رسوم الدار بالكتاب في وقتها أو في الاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعله يقارب بين كتابه ويفرق تمثيلاً لتلك الآثار يتقارب بعضها ويتباعد البعض، ومعنى يزيل: يفرق ما بينها ويباعد.

[3] - الإيغال : الإبعاد تقول : أوغل في الأرض إذا أبعد فيها ، يعني الإبل ؛ و(من) للتعليل ، والأواخر : جمع آخرة الرحل وهي العود في آخره يستند إليه الراكب ، والميس : شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب ، والفراريج : جمع فروج ، وهي صغار الدجاج ، ويروي (إنقاض الفراريج) أي تصويتها ، وذلك من شدة السير . انظر : الانتصاف من الإنصاف 432/2 .

قال المحقّق محمد محي الدين: التقدير في البيت: كأنَّ أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا[1].

وقالت دُرْنَا بنت عَبْعَبَة:

هُمَا أخَوا فِي الْحَرْبِ مَنْ لا أخاً لَهُ ** إذَا خَافَ يَوْماً نَبْوةً فَدَعَاهُمَا[2]

ففصل بين المضاف وهو (أخوا) والمضاف إليه وهو الإسم الموصول(مَنْ) بالمجرور وهو (في الحرب)، والتقدير: هما أخوا من لا أخاً له في الحرب.

والذي دفع البصريين لتجويز الفصل بالظرف وحرف الجر؛ لأنَّ الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، "فنفينا ما سواهما على مقتضى الأصل"[3].

وقد دفع البصريون ما استشهد به الكوفيون، قائلين: إنَّ ما أُنشد مع قلّته وشذوذه، لا يُعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به، وما حُكِي عن الكسائي وأبي عبيدة إنَّما جاز مع اليمين؛ لأنَّهم يدخلونها في كلامهم للتوكيد، ولهذا يسمونها إذا وقعت في مثل هذا الموقع لغواً، لزيادتها في الكلام، ووقوعها في غير موقعها[4].

أما قراءه ابن عامر: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ

---

[1] - انظر ، الانتصاف من الإنصاف ، ج2 ، ص 432 .

[2] - من شواهد المفصل 22/3 ، الإنصاف 334/2 ، ائتلاف النصرة 53 ، ترثي أخويها تقول : كانا ينصران من لا ناصر له من القوم إذا خشي نبوة من نبوات الدهر ، وقد اختلف الرواة في تسميتها فسماها أبو تمام في الحماسة عمره الخثعمية ، وروى التبريزي عن أبي رياش أن الصواب درما بنت سيار الجحدرية . أنظر ، المصادر نفسها 22/30 ، 334/2 ، 53

[3] - انظر ، ائتلاف النصرة ، ص 53 .

[4] - انظر ، الإنصاف 434/2 ، ائتلاف النصرة 54 .

فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾[1] ، بنصب (أولادَهم)، وجر (شركائهم)، فقد كثر جدال البصرين حول صحتها. قال النحاس وابن الأنباري: "هذه القراءة محمولة على وهم القارئ بها، إذ لو كانت صحيحة لكان كلام من احتج بها أفصح الكلام، وإنّما دعا ابن عامر إلى القراءة بها ما رآه في بعض مصاحف الشام (شركائهم) بالياء، وهو متوجَّه مع خفض (أولادهم) فوجَّه إثبات الياء في (شركائهم) مجروراً على أنَّه بدل من (أولادهم)؛ لأنَّ أولاد الناس شركاء آبائهم في النسب والميراث وسائر الأحوال، وهذه هي قراءة أهل الشام"[2].

وينكر الفرَّاء القراءة وشاهد الكوفيين قائلاً: "إنَّها ليست بشيء، وأنَّ قول الشاعر: زج القلوص أبي مزادة، لا يوجد له مثيل في العربية"[3].

ويقول القيسي: "ومن قرأ هذه القراءة، ونصب الأولاد، وخفض الشركاء، فهي قراءة بعيدة"[4].

ويقول العكبري: "وقد فصل بينهما بالمفعول، وهو بعيد وإنَّما يجيء في ضرورة الشعر"[5].

ويقول الرَّازي: "أمَّا وجه قراءة ابن عامر فالتقدير: زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، إلا أنَّه فصل بين المضاف والمضاف إليه

---

[1] - سورة الأنعام ، الآية (137)
[2] - ائتلاف النصرة ، ص 54 .
[3] - انظر ، معاني القرآن ، ج1 ، ص 358 .
[4] - انظر ، مشكل إعراب القرآن ، للقيسي مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 272 .
[5] - انظر ، املاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبري ، دار الكتب العلمة ، بيروت ، ج1 ، ص 262.

بالمفعول به، وهو الأولاد، وهو مكروه في الشعر في قوله: فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة.

وإذا كان مستكرهاً في الشعر فكيف في القرآن، الذي هو معجز في الفصاحة؟ والذي حمل ابن عامر على القراءة أنَّه في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء"[1].

ولعلَّ ما قاله الرَّازي فيه أثر من كلام الزمخشري الذي قال: "وأمَّا قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمحاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن الكريم المعجز بحسب نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنْ رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء"[2].

أمّا ابن مالك فقد ذهب إلى أنَّ قراءة ابن عامر للآية الكريمة أقوى دليل على جواز الفصل؛ لأنَّها ثابتة بالتواتر، ومعزوَّة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنَّه من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة، كما يُقتدى بمن في عصره من أمثاله، الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به، أنَّ أحد شيوخه الذين عوَّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجويز ما قرأ به في قياس النحوي قوي، وذلك

[1] - انظر ، الخلاف النحوي في ضوء النظر البلاغي ، ص 98 ، نقلاً عن التفسير الكبير للرازي 227/3 .
[2] - انظر ، الكشاف ، ج2 ، ص 54 .

أنَّها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسَّن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة فإنَّه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدَّر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدّر التقدُّم بمقتضي الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله[1].

وقد أنكر أبو حيّان على الزمخشري أشد الإنكار ما قاله بتغليط أحد حملة كتاب الله تعالى، وسوء ظنه بالقرَّاء الأئمة الذين تخيرتهم الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، واعتمد المسلمون على نقلهم وضبطهم وديانتهم، إذ معتقد الحق في جميع الحروف السبعية أنها متواترة جملة وتفصيلاً، وأنَّ ما قرأ به ابن عامر انتقل إليه خلفاً عن سلف عن أفصح العرب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم – وقد كان موجوداً قبل وجود اللحن، فقد قرأ على عثمان بن عفان، ونصر بن عاصم – أحد أئمة النحو– ، وهو ممن أخذ علم النّحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو، حتى إننا لو تنزلنا مع من يعتقد اطّراد الأقيسة النحوية فإنَّ قراءة ابن عامر لا تخالف ذلك، ولا يمنعها قياس؛ لأنَّ المصدر مقدَّر بالفعل، وبهذا التقدير عمل عمله وصحّ فيه إيلاؤه الفعل أو الفاعل، وأن يُفصل بينه وبين ما أضيف إليه،

[1] - انظر ، شرح التسهيل ، ج3 ، ص 277 .

فضلاً عن أنَّ ما ينبغي أن يكون غرضاً هو تصحيح القواعد العربية بالقراءة، وليس تصحيح القراءة بقواعد العربية[1].

فالقرآن الكريم حُجَّة من العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأناً عن أوثق ما نُقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أنَّ نقل اللغة يكتفي فيه برواية الآحاد[2].

وبعد هذا العرض لحجج الفريقين وأقوال العلماء يبدو لنا أنَّ المرتضى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ التراكيب التي ذُكرت من هذا الضرب فصيحة، وفي مقدمتها القرآن الكريم ولا سبيل لردّ قراءة ابن عامر في الآية الكريمة؛ لأنَّه من أحد القرّاء ووضّحنا مكانته وتلمذته على عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويؤيد الكوفيين ما جاء عن العرب من الأشعار الكثيرة التي لا يمكن ردّها بدعوى التكلُّف أو الضرورة.

[1] - انظر ، البحر المحيط ، ج4 ، ص 229 .
[2] - انظر محمد عبد الخالق عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث ، ج1 ، ص 1 .

الفصل الرابع

وظيفة قواعد التوجيه في حسم خلافات النحاة وترجيح الحكم النّحوي

المبحث الأول: المسائل التي كانت وظيفة قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها غائبة

المبحث الثاني: المسائل التي كانت وظيفة قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها جزئيَّة

المبحث الثالث: المسائل التي كانت وظيفة قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها فاصلة وحاسمة

تمهيد:

تعدّ المسائل الخلافية عند كثير من النحاة ذات أهمية كبيرة، وقد صُنّفت فيها العديد من المؤلفات الشاملة والجامعة لكمٍّ هائلٍ من هذه المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وقد اهتمّ كثير من علماء النحو بمناقشة الآراء وتحليلها وعرض الحجج والاستدلالات والردّ عليها، وتفنيدها، والتعليل للأحكام، وكما ذكرنا آنفاً لا يُذكر االتعليل إلا وتُذكر قواعد التوجيه فهي دائماً ما تستخدم في سياق التعليل.

ولا شكّ بأنّ التعليل هو الركيزة الأساسية التي وظّفها النحاة في الرد على الرأي المخالف، والفصل في المسائل الخلافية، وهذا يعني أنّهم وظّفوا قواعد التوجيه في هذا المجال أيضًا، فجعلوها فاصلة في المسائل الخلافية في كثير من الأحيان، فهي كما عرفنا دورها الإثبات، والرد للأحكام النحوية المختلفة.

وقواعد التوجيه لم تكن فاصلة عند النحاة في كل المسائل الخلافية، فهناك مسائل غابت قواعد التوجيه عن الحسم، والفصل في الخلاف، مع أنّها مذكورة، وهناك أخرى كان دور قواعد التوجيه فيها جزئيًّا فلم يؤثّر تأثيرا أساسيًا في الفصل، ولكنّها شاركت فيها مع أدّلة أخرى في الفصل في المسائل الخلافية، وهناك مسائل كان دورها فيها فيصلي، ومهمًا في الفصل بين الآراء الخلافية.

لذا فقد قسّمتُ هذا الفصل على حسب الأمثلة من المسائل الخلافية الموجودة في كتب الخلاف كالإنصاف، وأسرار العربية، والتبيين، وائتلاف النصرة وغيرها من الكتب التي اعتنت بذكر المسائل الخلافية وذلك بحسب توظيف مؤلفي هذه الكتب لها، لا توظيف البصريين ولا الكوفيين، ولكن قد يكون توظيف المؤلف موافقًا لتوظيف أحدهم لقواعد التوجيه إذا كان متبنّيًا رأيهم.

المبحث الأول

المسائل التي كان دور قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها غائباً

هذه المسائل المقصود منها تلك المسائل التي لم يكنْ لقواعد التوجيه الدور الكبير، أو الجزئي في حسم الخلاف وترجيح الحكم، ولم تُوظّف قواعد التوجيه فيها بصورة جزئية أو حاسمة، وهي قد تكون من استدلالات أحد الفريقين أو النحاة إلا أنّه لم يكن لها الدور لا من قريب، ولا من بعيد في مسألة الحسم في استدلال ما، أو في مسألة بأكملها، أو الردّ على استدلال من استدلالاتهم.

ولا نقصد من (غائباً) أنه لم تُذكر قواعد التوجيه إطلاقًا في المسألة؛ لأنّ هذه أيضًا موجودة في بعض المسائل التي خلت منها قواعد التوجيه، ولم تكن حاضرة[1].

فمن هذه المسائل التي كانت قواعد التوجيه فيها غائبة عن الحسم :

مسألة :هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم[2]:

ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يُجمع بالواو والنون، نحو: (طلحة وطلحون)، وإليه ذهب أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان(299ه-912م)، إلا أنّه يفتح اللام، فيقول: (الطلَحون) –

([1]) من المسائل الخلافية التي خلت من قواعد التوجيه، في الإنصاف وغابت تماما سواء في ردّ ابن الأنباري، أو من استدلالات البصريين، أو الكوفيين مسألة 12-32- 33- 35- 36-39-42- 44- 48- 49- 50 - 51 - 52، وغيرها.

([2]) انظر هذه المسألة في: التبيين 219، والمقتضب ج2، ص188، وابن يعيش ج1، ص47، وشرح الأشموني ج1، ص45، والكتاب ج2، ص181.

بالفتح- ، كما قالوا: (أرَضون) حملاً على(أرَضان)، وذهب البصريون إلى أنّ ذلك لا يجوز([1]).

لم تُوظّف قواعد التوجيه في هذه المسألة بصورة ملحوظة ولافتة للنظر، فدخلت في الردّ الجزئي في استدلال ما في مسألة معيّنة، فلم تُوظّف إلا قاعدة (الجمع بين علامتي تأنيث في كلمة لا يجوز) فعمل ابن الأنباري بمعناها في بيان أنّ تاء التأنيث في تقدير الثابتة مع أنّها محذوفة، ولذلك حُذفت في جمع المؤنث السالم، وذلك في ردّه على استدلال ابن كيسان الذي استدل على ما ذهب إليه من جواز الجمع بالواو والنون بقوله: " إنّما جوّزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأنّ التاء تسقط في (الطلحات)، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون، كقولهم: (أرض وأرَضون) وكما حُركت العين من (أرَضون) بالفتح حملاً على (أرَضات)، فكذلك حُركت العين من (الطلَحون) حملاً على (الطلَحات)؛ لأنّهم يجمعون ما كان على (فَعْلة) من الأسماء دون الصفات على (فعلات)"[2]

فردّ ابن الأنباري قول ابن كيسان هذا مستدلاً بقاعدة التوجيه السابقة حيث قال: " هذا فاسد؛ لأنّ التاء وإن كانت محذوفة لفظاً إنّها ثابتة تقديراً؛ لأنّ الأصل فيها أن تكون ثابتة... فلمّا أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد، نحو: (مسلمة وصالحة)؛ لأنّهم كرهوا أن يجمعوا بينهما، لأنّ كل منهما علامة تأنيث، (ولا يُجمع في اسم واحد علامتا تأنيث) "[3]

---

[1]. انظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1، ص34.
[2] . انظر السابق ج1، ص 34 وما يليها.
[3] . نفسه ج1، ص35.

كذلك وظّف قاعدة (حذف ما كان أقل معنى أولى من حذف ما دلّ على زيادة معنى) وذلك في إثبات أنّ الحذف كان في التاء الأولى في جمع المؤنث السالم في (صالحات)[1].

ولو لاحظت هاتين القاعدتين لم يكن لتوظيفهما الدور الحاسم في المسألة كلها، ولا الدور الجزئي في الردّ على ابن كيسان وتعليله، فابن كيسان حجته كانت: «إنّ التاء تسقط في الطلحات، فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو، والنون»[2].

وابن الأنباري ردّ على أنها في نيّة التقدير والثبات، وإن كانت محذوفة، لكنّه دلّل على أنّها في تقدير الثبات بالقاعدة الأولى، وفي الثانية دلّل على سبب حذف التاء الأولى دون الثانية في جمع المؤنث السالم، ولم تكن فاصلة في ردّ رأي ابن كيسان، بل ابن الأنباري يدلل على تعليله الذي ذكره، لا أنْ يردّ على ابن كيسان.

فالتوظيف هنا غائب في مسألة الفصل في الخلاف، وغير حاضر بصورة أساسية، ولا حتى جزئية.

غير أن هناك أكثر من دليل له، وللكوفيين كذلك ولم يوظّف ابن الأنباري القواعد في الحسم فيها، والرد عليها وعدم قبولها.

مسألة: رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والـــمجرور[3]**:**

ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ويسمّون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: (أمامك زيدٌ) و(في الدار عمرٌو)، وإليه

([1]) انظر الإنصاف 54/1.

([2]) السابق 54/1.

([3]) الإنصاف، ج1، ص48 ، ومغني اللبيب ج2، ص79، وشرح الأشموني ج1، ص154.

ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرّد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنّما يُرفع بالإبتداء([1]).

لقد كان توظيف النحاة لقواعد التوجيه غائبًا في هذه المسألة، فلم تكن حاسمة، ولا جزئية في الفصل بين المدرستين، وقد ذُكرتْ على لسان البصريين، ووُظِّفت ضمن حججهم في إثبات أنّ الظرف لا يعمل، فكيف يكون عاملًا بحسب رأي الكوفيين في الاسم الواقع بعده؟

فاستدلوا بقاعدة (الأصل في الاسم ألا يعمل) ليثبتوا عدم عمل الظرف، وحتى لو عمل لقيامه مقام الفعل لما جاز أنْ يعمل الظرف هنا، ثم استدلوا بقاعدة (العامل لا يدخل على عامل) ليثبتوا عدم جواز عمل الظرف[(2)].

وابن الأنباري وهو وإن كان وظّفها على لسان البصريين إلا أنّه لم يوظّفها بنفسه، وعلى لسانه في الردّ على الكوفيين فيما ذهبوا إليه، بل كانت له ردودٌ أخرى، لذا فالقواعد غائبة التوظيف في هذه المسألة.

مسألة: اللام الداخلة على الــمبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم:

ذهب الكوفيون إلى أنّ اللام في قولهم: (لزيدٌ أفضل من عمرٍو) جواب قسم مقدّر، والتقدير: والله لزيدٌ أفضل من عمرٍو، فأضمر اليمين اكتفاءً باللام منها، وذهب

---

[1] . انظر الإنصاف، ج1، ص48

([2]) انظر السابق 62/1.

البصريون إلى أنّ اللام لام الابتداء... فحجة البصريين على رأيهم هذا أنّها إذا دخلت على المنصوب بـــــ(ظننتُ) أوجبت له الرفع، وأزالت عنه عمل(ظننتُ)، تقول: (ظننتُ زيداً قائماً)، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت: (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ)، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً فدلّ على أنّها لام الابتداء([1]).

في هذه المسألة وظّف ابن الأنباري قاعدة توجيهية، وهي على لسان البصريين الذين لم يجوّزوا أن يقول الكوفيون بقاعدة (لام القسم تمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها) في إلغائها عمل (ظننتُ)، فاللام في (ظننتُ) ليست للابتداء بل هي للقسم، لأنّ الظن محمول على القسم، وذلك كدليل على نفي حكم جعل اللام الداخلة على المبتدأ هي لام الابتداء، بل هي لقسم مقدّر[(2)].

فردّ البصريون على الكوفيين في حمل الظن على القسم، فاللام باقية للابتداء عندهم.

أما ابن الأنباري فذهب مذهب البصريين في ذلك، وهو يعني أنّه موافقٌ لهم في ردّهم على الكوفيين والدليل على ذلك أنّه حينما ردّ على الكوفيين جواباً على دليلهم الذي ذكروه دون أنْ يشير إلى هذه القاعدة أو غيرها، لأنها في الحقيقة لم تكن من استدلالاتهم بل البصريون هم من يفترض ذلك على الكوفيين لذا فهذه القاعدة لم ترد أحد الاستدلالات لكي تصبح جزئية في الفصل، ولا كلّها لكي تصبح فاصلة في الحكم فالفصل حدث بتعليل ابن الأنباري دون ذكر قاعدة توجيه.

---

[1] . انظر الإنصاف ج1، ص 340.

(2) انظر السابق 1/ 341.

المبحث الثاني

المسائل التي كان دور قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها جزئيًّا

في هذه المسائل وظّف نحاة العربية قواعد التوجيه توظيفًا جزئياً، فكانت استدلال ضمن مجموعة من الاستدلالات كالسماع والقياس، وغيرها، لذا كان دورها في هذه المسائل دوراً جزئيّاً، لأنّها ردّت جزءاً من استدلالاتهم.

وقد يوظّف النحوي قاعدة التوجيه في الردّ على استدلال معيّن مع مجموعة من الردود فليست بمفردها ردّت هذه المسألة، كما في ردّه على بقيّة الاستدلالات، فليس دورها كبيراً في الردّ على كل الاستدلالات، فقط على استدلال معيّن لذا، فالتوظيف هنا جزئي، ولم يكن فيصلياً في الحسم. فمن هذه المسائل:

مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة:

لم تكن قواعد التوجيه غائبة في هذه المسألة، ولم تكن حاسمة بشكل فيصلي فيها أيضاً، إلا أنّه هناك قاعدة واحدة موظفة فيها ردّاً على الكوفيين، وهي قاعدة (المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير)، وهي لم تُذكر بلفظها، ولكن عُمِل بمعناها، كما استدلّ بها البصريون في المسألة نفسها، وهو يردّ على الكوفيين في ذهابهم إلى أنّ الأسماء الخمسة معربة من مكانين[1].

([1]) انظر السابق 1/ 13.

وهي لم تكن حاسمة في هذا الردّ، إذ كان للكوفيين استدلالات أخرى، وكان لابن الأنباري ردود أخرى تخص كل استدلال كوفي، لذا فالحسم فيها مشترك بينها وبين غيرها، فتوظيفها هنا جزئي.

مسألة القول في الـــميم في (اللهمّ):

ذهب الكوفيون إلى أنّ الميم المشددة في (اللهمّ) ليست عوضاً عن (ياء) التي للتنبيه في النداء، وذهب البصريون إلى أنّها عوض من (ياء) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنّه نداء([1]).

كانت قواعد التوجيه في هذه المسألة ذات وظيفة جزئية في الفصل، فقد وظّف النحاة قاعدة (الجمع بين العوض، والمعوض جائزٌ في ضرورة الشعر) في الردّ على شاهد من شواهد الكوفيين الذي استدلوا فيه على أنّ الجمع بينهما جائزٌ لأنّ الميم ليست بدلا من (يا) النداء، ثم وظّفوا قاعدة (لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض)[(2)]، وكان لهم دليل آخر، وهو أنّ الأصل هو:(يا الله أمّنا بخير) وأصبح هناك حذف طلبًا للخفة[(3)].

وابن الأنباري ردّ بقاعدة التوجيه فقط على الشواهد التي ذكروها لتقوية قاعدتهم، وردّ على استدلالهم الأول بأوجه مختلفة، لذلك فالتوظيف لابن الأنباري هنا توظفٌ

---

[1] . انظر الإنصاف ج1، ص290.

([2]) انظر السابق 292/1

([3]) انظر السابق 291/1.

جزئي للفصل في المسألة، وليس كلي لأنّه ردّ فقط استدلالاً واحداً بهذه القاعدة، فلم تكن فيصلاً في الحكم.

مسألة القول في (ربّ):

وظّف ابن الأنباري قاعدة واحدة في هذه المسألة، ولم تردّ كل الاستدلالات الموجودة، بل كان ردّها على استدلال وتعليل واحد لذا كان دورها جزئيًا.

وهذه القاعدة هي قاعدة (حرف النفي له صدر الكلام)، فقد وظّفها ابن الأنباري في الرد على أنّ (ربّ) تلزم الصدارة، فخالفت حروف الجر، فكان هذا ردّه لأن تقليل الشيء قريب من نفيه[1].

استدلّ بها مع القياس على إثبات حكم أحقية صدارة (ربّ) في الكلام.

وقد كان الكوفيون في استدلالاتهم ذكروا قاعدة (الحذف لا يدخل الحرف)، وقد ردّ عليها ابن الأنباري من ضمن الردود التي ذكرها لهم من غير ذكر لقاعدة توجيه أخرى غير ما ذكرناه.

فعلى ذلك يكون توظيف ابن الأنباري لهذه القاعدة هنا توظيفًا جزئياً لأنها لم تكن كل ردود ابن الأنباري بل ردّت جزءاً من استدلالاتهم، والجزء الأكبر لم يكن لقواعد التوجيه فيه توظيف.

([1]) انظر السابق 329/2.

مسألة السين مقتطعة من (سوف) أو هي أصل برأسه[1]**:**

ذهب الكوفيون إلى أنّ السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو: سأفعل، أصلُها سوف. وذهب البصريون إلى أنّها أصل بنفسها.

فحجة الكوفيين على ذلك قولهم: إنّما قلنا ذلك لأنّ (سوف) كثُر استعمالها في كلامهم وجرْيُها على ألسنتهم، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم: لا أدْرِ، ولم يَكُ... والأصل: لا أدري، ولم يكن... فحذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك ها هنا: لما كثر استعمال(سوف) في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً.

والذي يدل على ذلك أنّه قد صحّ عن العرب أنّهم قالوا في سوف أفعل: (سَوْ أفعل) فحذفوا الفاء، ومنهم من قال: (سَفَ أفعل) فحذف الواو، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء تارة أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال.

فردّ عليهم ابن الأنباري مستخدماً في بعض ردوده قواعد التوجيه فمثلاً، نجده استخدم قاعدة: (المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير)، فعمل بمعناها لنفي حكم جواز القياس على عدم النظير، وذلك حينما ذهبوا إلى أنّ السين أصلها (سوف)، و (سوف) حذف منها حرفان، الواو والفاء، وهذا حمل على

[1] . انظر هذه المسألة في مغني اللبيب ص138، وشرح ابن يعيش على المفصل ص1199، والإنصاف ص 532

ما لا نظير له في الحروف طلبًا في الخفة كما ذهب إليه الكوفيون في المسألة، ومثّلوا لها[1].

وهذه القاعدة ليست وحدها كانت ردًّا على الكوفيين، بل ردّ أيضًا بردّين آخرين.

كذلك ردّ على استدلال آخر لهم في المسألة، فهذا يعني أنّ ابن الأنباري وظّف هذه القاعدة لكنّ توظيفه لها جزئي، فردّت استدلال واحد، وليس بمفردها بل باستدلالين آخرين.

كذلك أجرى على ألسنة البصريين قاعدة توجيه وهي قاعدة (كل حرف يدل على معنى لا يدخله الحذف)[2].

مسألة عامل الجزم في جواب الشرط[3]**:**

ذهب الكوفيون إلى أنّ جواب الشرط مجزومٌ على الجِوَارِ، واختلف البصريون؛ فذهب الأكثرون إلى أنّ العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّه مبنيٌّ على الوقف.

([1]) انظر السابق 181/2.

([2]) انظر السابق 181/2.

([3]) انظر هذه المسألة في: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ج1، ص13، وتصريح الشيخ خالد الأزهري ج2، ص313، وشرح الرضي على الكافية ج2، ص236، وشرح ابن يعيش على المفصل ص947، والإنصاف ص 493.

لقد اعتمد ابن الأنباري في هذه المسألة على توظيف ثلاث قواعد في الردّ على الآراء المخالفة من النحاة البصريين الذين تنوعت آراؤهم في هذه المسألة، وقد كانت فاصلة في الخلاف بينهم، فمن ذهب منهم إلى أنّ العامل في جواب الشرط حرف الشرط مع فعل الشرط، فقد ردّ عليه بقاعدتين، الأولى (الأصل في الفعل ألا يعمل)، أما الثانية فهي قاعدة (إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له)[1].

أما القاعدة الثالثة فقد ردّ فيها على من ذهب إلى أنّ فعل الشرط وحده هو العامل في الجواب، فردّ عليه بمعنى قاعدة (الفعل لا يعمل في الفعل)[2].

ثمّ بعد ذلك ضعّف قاعدتهم التي وظّفوها وهي (الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين)، وهي قاعدة اعتمدوها لتقوية رأيهم في أنّ فعل الشرط وحده هو العامل.

ومع ذلك فنحن نرى أنّ القواعد لم تحسم، وتفصل الخلاف في كلّ المسألة، فهو عند ردّه على الكوفيين لم يوظّف ولا قاعدة توجيه، مما يدل أنّ التوظيف هنا جزئي، فقط في ردّه على البصريين، وتضعيف حججهم وما ذهبوا إليه.

([1]) انظر السابق 2/ 149.

([2]) انظر السابق 2/ 150.

المبحث الثالث

المسائل التي كان دور قواعد التوجيه في حسم الخلاف فيها فاصلاً وحاسمًا

هذه المسائل كان لقواعد التوجيه الدور الأكبر في حسم الخلاف وترجيح الحكم فيها، ويكون توظيف النحاة لها حاسمًا في المسألة الخلافية، وتكون مفردها خالية من أيّ استدلالات أخرى، فلولاها لم تحسم المسألة، وقد يكون توظيفها غالباً في الردّ على أغلب الاستدلالات، فهي أيضاً هنا حاسمة في هذه المسائل، فمن هذه المسائل:

مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم[1]**:**

ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من الوَسْمِ –وهو العلامة–، وذهب البصريون إلى أنّه مشتق من السُّمُوِّ –وهو العلو–.

وظّف ابن الأنباري قواعد التوجيه في أغلب ردّه على الكوفيين ليثبت أنّ أصل (اسم) هو (سَمَوَ)، فردّ عليهم بخمسة استدلالات، ثلاثة منها كانت من قواعد التوجيه، وهي:

– (همزة التعويض إنما تقع تعويضا عن اللام):

فوظّفها لإثبات حكم الهمزة في أوّل كلمة (اسم) أنها همزة تعويض عن اللام المحذوفة[2]، فأصل (اسم) (سمو)، لا (وسم).

– (التصغير يرد الأشياء إلى أصولها):

([1]) انظر هذه المسألة في: لسان العرب (س م و)، وشرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ص26، وأسرار العربية لابن الأنباري ص3، وأوضح المسالك لابن هشام ج1، ص12، والانصاف ج1، ص8.

([2]) انظر الانصاف1/ 28.

- (جمع التكسير يردّ الأشياء إلى أصولها):

وظّف هاتين القاعدتين لإثبات حكم أنّ أصل (اسم) هو (سمو)[1]، وهو وإن كان لم يذكرهما بلفظهما إلا أنّه عمل بمعنى هاتين القاعدتين.

وبقي استدلالان من استدلالات ابن الأنباري لم يذكر فيها قاعدة التوجيه، وهذا يعني أنّ قواعد التوجيه في هذه المسألة كانت حاسمة في الفصل بين الرأيين، لذا كان ابن الأنباري مع البصريين فيها.

مسألة القول في رافع الـــمبتدأ ورافع الخبر[2]:

ذهب الكوفويون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: (زيد أخوك وعمرو غلامك)، وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء[3].

لقد كان توظيف ابن الأنباري لقواعد التوجيه في هذه المسألة الأثر الكبير في الفصل في هذه المسألة الخلافية بين النحاة، فقد وظّف قاعدة (الأصل في الأسماء ألا تعمل)، وقاعدة (إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له) وحدهما للرد

([1]) انظر السابق 1/ 32.

([2]) انظر هذه المسألة في: شرح التصريح لخالد الأزهري ج1، ص189، وشرح الأشموني ج1، ص254، وحاشية الصبان عليه ج1، ص186، وأسرار العربية لابن الأنباري ص31، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج1، ص174، والإنصاف ج1، ص38.

[3] - انظر ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، ص 38

على من ذهب من البصريين إلى أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ، ولم يُوظّف غيرهما في هذا التوظيف[1].

كذلك قام بتوظيف ثلاثة قواعد توجيهية في الردّ على الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أنهما يترافعان.

فالأولى قاعدة (العامل سبيله أنْ يقدّر قبل المعمول)، والثانية (العامل لا يدخل على العامل)، وقد استدلّ بهما وحدهما في الردّ على قول الكوفيين، أما القاعدة الثالثة فردّ بها مع تعليلين آخرين على شواهد الكوفيين التي تثبت عمل الاسم بالفعل، والفعل بالاسم، وهذه القاعدة هي (الأصل في الأسماء ألا تعمل)[2].

فبذلك يكون حسمها واضحاً في ردّها على بعض البصريين والكوفيين.

مسألة: القول في تحمُّلِ الخبر الجامِدِ ضميرَ الــمبتدأ[3]**:**

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ، نحو: (زيدٌ أخوك، وعمرٌو غلامك)، وإليه ذهب علي بن عيسى الرُّمَّانيُّ من البصريين. وذهب البصريون إلى أنّه لا يتضمن ضميراً.

وأجمعوا على أنّه إذا كان صفة أنّه يتضمن الضمير، نحو: (زيدٌ قائم، وعمرٌو حسنٌ) وما أشبه ذلك[4].

([1]) انظر السابق 1/ 57.

([2]) انظر السابق 1/ 58 – 59.

([3]) انظر هذه المسألة في: شرح الأشموني ج1، ص260، وحاشية الصبان عليه ج1، ص191، وشرح ابن يعيش للمفصل ص106، وشرح رضي الدين علي الكافية ج1، ص86، والإنصاف ج1، ص48.

([4]) انظر الإنصاف، ج1، ص48.

في هذه المسألة كان توظيف قواعد التوجيه حاسمًا فيها، فوظّف ابن الأنباري قاعدة (الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمّناً معناه، كاسم الفاعل والصفة المشبهة به) على لسان البصريين ليذهبوا إلى أنّ الخبر الجامد نحو: (زيدٌ أخوك) لا يتضمن ضميراً بخلاف الكوفيين[1]، ثم وظّفها هو بنفسه ليردّ على الكوفيين الذين يرون أنّ الخبر بمعنى المشتق، فـــ(زيدٌ أخوك) بمعنى (زيدٌ قريبك)، فوجب تحمله للضمير.

وابن الأنباري يثبت لهم عدم المشابهة، والانطباق بين ما قالوه، وقاعدة التوجيه التي ذكرها مع التعليل لما يقول تنطبق على القاعدة[2].

فارتكاز ابن الأنباري على هذه القاعدة جعل الحسم، والفصل بتوظيفه لها مرتين.

مسألة القول في تقديم الخبر على الـــمبتدأ[3]:

ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة؛ فالمفرد نحو: (قائم زيد، وذاهب عمرو) والجملة نحو: (أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو). وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة.

([1]) انظر السابق 1/ 64.

([2]) انظر السابق 1/ 65.

([3]) انظر هذه المسألة في: شرح ابن يعيش على المفصل، ص112،وشرح الرضي على الكافية، ج1، ص87، وحاشية الصبان على الأشموني، ج1، ص202، والإنصاف، ج1، ص56.

وظّف ابن الأنباري قاعدتي توجيه في هذه المسألة، فكانت حاسمة، وفاصلة فيها، والعجيب أنّ القاعدتين متناقضتان تماماً عند البصريين والكوفيين، فالتي وظّفها على لسان البصريين هي معنى قاعدة (تقديم المظهر على المضمر يجوز)، فقاموا بتقوية، وتعزيز هذه القاعدة بالشواهد، فكانت استدلالهم الوحيد، لذلك جوّزوا تقديم الخبر على المبتدأ.

أمّا الكوفيون فوظّف ابن الأنباري على لسانهم قاعدة (رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره)، وهذا يعني أنّ تقديم المظهر على المضمر لا يجوز[1]، فمنعوا تقديم الخبر على المبتدأ.

والدليل على أنّ توظيف ابن الأنباري لقاعدة البصريين من أجل الحسم، والفصل في المسألة أنّه في ردّه على الكوفيين فسّد قاعدتهم بالشواهد ليثبت صحة قاعدة البصريين، وهذا يعني أنّها هي الفاصلة في المسألة[2].

مسألة القول في العامل في الاسم الـــمرفوع بعد لولا[3]**:**

ذهب الكوفيون إلى أنّ (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتُك). وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع بالابتداء.

([1]) انظر الإنصاف 1/ 72.

([2]) انظر السابق 1/ 74- 75.

([3]) انظر هذه المسألة في: حاشية الصبان على الأشموني، ج1، ص207، والتصرح للشيخ خالد، ج1، ص212، ومغني اللبيب لابن هشام، ص272، وشرح ابن يعيش على المفصل، ص116، وشرح الرضي على الكافية، ج1، ص93، والإنصاف، ج1، ص60.

في هذه المسألة لعبت قواعد التوجيه الدور الكبير في الحسم، والفصل في الخلاف، فالبصريون وظّف ابن الأنباري على لسانهم قاعدة (الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا) على أنّ (لولا) لا تعمل في الاسم المرفوع، فهو مرفوع بالابتداء عندهم[1]، أمّا الكوفيون فهم يذهبون إلى أنّ (لولا) نائبة عن الفعل، ودلّلوا عليها بأنه لا يجوز ظهور الفعل معها بقاعدة (العوض والمعوض لا يجتمعان) لذا فالاسم بعدها مرفوع بها[2].

وحينما وقف ابن الأنباري للفصل بين المدرستين فيما ذهبوا إليه أخذ بالرد على قاعدة البصريين، وعدم توظيفهم لها التوظيف الصحيح، كذلك وظّف بقاعدة (الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيّر حكمها الأول وحدث لها بالتركيب حكم آخر) في إثبات حكم خروج (لو) من حدّها، و (لا) من الجحد في تركيبهما في كلمة (لولا) وحدوث حكم جديد لهما، فليست على حدّ زعم البصريين فإنها يجب ألاّ تعمل[3].

مسألة القول في عامل النصب في الــمفعول به[4]:

ذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعاً، نحو: (ضربَ زيدٌ عمراً). وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل، ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنّك إذا قلت: (ظننتُ زيداً قائماً) تنصب زيداً بالتاء

([1]) انظر الإنصاف،1/ 78.

([2]) انظر السابق 1/ 76.

([3]) انظر السابق 1/ 81.

([4]) انظر هذه المسألة في: شرح المفصل، ص153، وشرح الكافية، ج1، ص115، وأسرار العربية لابن الأنباري، ص37، والتصريح للشيخ خالد الأزهري، ج1، ص374، والإنصاف، ج1، ص66.

وقائماً بالظن. وذهب خلفٌ بن الأحمرُ من الكوفيين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

وذهب البصريون إلى أنّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً[1].

وظّف ابن الأنباري قواعد التوجيه في هذه المسألة لكي تفصل في الخلاف، فقد أجرى على لسان البصريين قاعدة (إضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أنْ يكون لا تأثير له) في استدلالهم إلى أنّ العمل للفعل وحده في المفعول به، لا للفعل، والفاعل معًا كما قال الكوفيون[2].

ثمّ هو أيّد البصريين في هذه المسألة، وردّ على الكوفيين الذي يذهبون إلى أنّ الفاعل يعمل مع الفعل بقاعدة توجيه، وهي (الأصل في الأسماء ألا تعمل)[3]، فيكون بهاتين القاعدتين قد فصل بالمسألة مع أنّ هناك تعليلًا كوفيًّا ردّ عليه من غير قاعدة توجيه.

مسألة القول في تقديم معمول الفعل الــمقصور عليه[4]:

ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز (ما طَعَامَكَ أكَلَ إلا زيدٌ). وذهب البصريون إلى أنّه يجوز، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين.

([1]) انظر الإنصاف، ج1، ص66.

([2]) انظر السابق، 1/ 83.

([3]) انظر السابق 83/1.

([4]) انظر هذه المسألة في: التصريح للشيخ خالد الأزهري، ج1، ص342، وحاشية الصبان على الأشموني، ج2، ص44، والإنصاف، ج1، ص141.

توظيف ابن الأنباري في هذه المسألة كان بقاعدة واحدة استدلّ بها البصريون، واستدلّ بها نفسه فالبصريون جعل على لسانهم الاستدلال بمعنى قاعدة (الفعل المتصرف يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه) وحدها في إثبات حكم جواز تقديم معمول الفعل المتصرف المقصور عليه نحو (ما طعامَكَ أكلَ إلا زيدٌ)[1].

وحينما ردّ على الكوفيين في استدلالاتهم ختم كلامه بخاتمة أرى أنّها هي الحاسمة في المسألة، وهي قوله: «ثم لو سلّمنا أنّ الأمر على ما زعمتم فالفعل إنّما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه في نفسه، وهذا المعنى الذي ادعيتموه لم يوجب تغيّر الفعل عن تصرفه في نفسه، فينبغي أنْ يجوز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، والله أعلم»[2].

ونستطيع أن نقول أنّه بقاعدة التوجيه التي ذكرها في خاتمته فصل في هذه المسألة الخلافية.

مسألة القول في رافع الخبر بعد (إنّ) الــمؤكدة[3]**:**

ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: (أنّ زيداً قائمٌ) وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر.

([1]) انظر السابق 1/ 158.

([2]) السابق 1/ 159.

([3]) انظر هذه المسألة في: حاشية الصبان على الأشموني، ج1، ص250، والتصريح للشيخ خالد الأزهري، ج1، ص253.

وظّف ابن الأنباري قواعد التوجيه في هذه المسألة للفصل في الخلاف فيها، فهو قد أجرى على لسان الكوفيين قاعدة (الفروع تنحط عن درجة الأصول)، وعملوا بمعناها لنفي حكم عمل (إنّ) المؤكدة في الخبر مع تقوية ذلك بالسماع[1].

ثم قام ابن الأنباري أثناء الردّ على الكوفيين بإبطال هذه القاعدة، وشرحها لكي تكون في موضعها الصحيح، فردّها كما ردّ بقية الاستدلالات الكوفية لأنهم وظّفوها توظيفًا خاطئًا[2].

وختم كذلك بخاتمة هي الفيصل في المسألة كما شاهدنا في المسألة الماضية، وهذه الخاتمة تحملُ في طيّها قاعدة توجيهية وظّفها ابن الأنباري لتفصل بعد كل ردوده، فقال: «والذي يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا، ويعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أنْ تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بيّنا، والله أعلم»[3].

وقاعدة التوجيه التي وظفها هي: (ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع).

([1]) انظر الإنصاف، 1 /160.

([2]) انظر السابق 1/161- 162.

([3]) انظر السابق 166/1.

مسألة القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرّفًا[1]**:**

اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، نحو: (تصبب زيدٌ عرقاً، وتفقأ الكبشُ شحماً) فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرّد من البصريين، وذهب أكثر البصريين إلى أنّه لا يجوز[2].

في هذه المسألة لعبت قواعد التوجيه دورًا كبيرًا في الفصل، إذ وظّف ابن الأنباري قاعدة (الفعل المتصرف يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه) على لسان الكوفيين، وعملوا بمعناها ليستدلوا على جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف مع السماع[3].

وحينما قام ابن الأنباري بالردّ عليهم، قام أولًا بردّ سماعهم، ثم قام بتوضيح قاعدتهم، وتوظيف الكوفيين الخاطئ لها، ثم ردّ استدلالهم الأخير بقاعدة توجيهية وظّفها لتفصل في المسألة وهي (الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل)[4]، فحسمت مسألة منع تقدّم التمييز على عامله.

وحسبنا من الأمثلة ما ذكرناه، وبيّناه لنخرج بنتيجة نهائية، وهو أنّ النحاة وظّفوا قواعد التوجيه في الفصل في المسائل الخلافية، وترجيح الأحكام، وهذا التوظيف

([1]) انظر هذه المسألة في: ائتلاف النصرة، ص38، وشرح التصريح، ج1، ص400، والمقتضب، ج3، ص36، والكتاب، ج1، ص105، وشرح الأشموني، ج1 ، ص448، وأوضح المسالك، ج2، ص371.

([2]) انظر الإنصاف، ج1، ص221.

([3]) انظر السابق324/2 – 325.

([4]) انظر السابق 327/2.

إمّا أنْ يكون غائباً عن الفصل في هذا الخلاف بمعنى أنّه لا يؤثر في الفصل إطلاقاً، فلا يردّ احتجاجاً، ولا استدلالاً، بل تكون هناك استدلالات أخرى هي الحاسمة في الردّ، وقواعد التوجيه فيها مجرّد المشاركة معها.

وقد يكون توظيفهم لقواعد التوجيه جزئيّاً بمعنى أنّ يردّ استدلالاً لهذه القاعدة، أو رأياً ما دون أنْ يردّ المسألة كاملة، أو أنْ تفصل بين كل الآراء المذكورة فيها، فالردّ هنا جزئي لا كلي، فالتوظيف كذلك جزئي لأنّهم أرادوا منها أنّ تردّ جزءاً من الخلاف، لا الخلاف كلّه.

أما الأهم فهو الحسم والفصل في المسألة الخلافية كلها كما شاهدنا، فقواعد التوجيه كان لها الأثر الكبير في الفصل بين الآراء في المسائل الخلافية عموماً، فهي تقضي في نهاية الردود بالحكم الصحيح في المسألة وإن كانت هناك ردود في طيِّ المسألة إلا أنّها في الحقيقة هي الفيصل في المسألة.

الخاتمة

النتائج

التوصيات

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم، بعون الله وتوفيقه اكتملت هذه الدراسة التي تحمل عنوان: (قواعد التوجيه ووظيفتها في حسم خلافات النحاة وترجيح الحكم النحوي) وحاول الكشف عن تراث ضخم، للوصول إلى فهم الأحكام النحوية، إذ لا يمكن فهم هذه الأخيرة إلا بالوقوف على هذه القواعد، فكانت بداية البحث هي الكشف عن هذه القواعد التوجيهية وبيان العلاقة التي تربطها بقواعد النحو، وأصوله، ووظيفتها في حسم الخلاف وترجيح الأحكام النحوية.

وكانت حصيلة هذا البحث **جملة من النتائج أهمها:**

1. ورد لفظ (التوجيه) بدلالته الاصطلاحية في أكثر من مبحث من مباحث اللغة العربية فهو مصطلح بلاغي، ومصطلح عروضي، ومصطلح نحوي.
2. لم يتفق النحاة قدماء ومحدثين على مصطلح (قواعد التوجه) تماماً؛ بل نجدهم تارة يطلقون على هذه القواعد أصولاً، وتارة قواعد كلية...
3. ارتبطت نشأة قواعد التوجيه في النحو العربي بنشأة التعليل، فكلما علّل النحوي احتاج إلى هذه القواعد.

4. قواعد التوجيه ترد عند النحاة في سياق التعليل النحوي ولها وظيفتان عند النحاة في سياق التعليل، هما: الاستدلال على اثبات أو تقرير الحكم، وثانيها: الاستدلال على نفي الحكم، ورده لتقرير غيره.
5. قسم النحاة القواعد إلى نوعين : منها ما يتصل بصورة أساس باللغة (قواعد الأحكام)، ومنها ما يرتبط أكثر بمنهج النحاة، و تفكيرهم في وصف الظاهرة النحوية ، وتفسيرها ، وهي ما يسمى بـــ (قواعد التوجيه).
6. تنتشر قواعد النحو في كتب النحو التعليمية متجسدة في أبواب النحو، ومسائلة، وقضاياه، أما قواعد التوجيه فتشيع في كتب الخلاف، والأصول، وكتب إعراب القرآن الكريم.
7. ويرجع الفرق بين (قواعد التوجيه) و (قواعد النحو) إلى وظيفة كل منهما، وما يتصل بهما، أو يؤثر فيهما، فوظيفة قواعد التوجيه هي تقرير التوجيه الذي تُذكر في سياقه، وتفسيره، وتعليله، والاستدلال عليه أو الاحتجاج له، ووظيفة قواعد النحو تقعيد النحو وتبويبه.
8. ظهر الخلاف النحوي منذ وقت مبكر، وعندما يذكر الخلاف في النحو فهو لا يتعدى البصريين والكوفيين، الذين أخذوا النحو عن سكان الجزيرة العربية وقبائلها التي بلهجتها نزل القرآن الكريم، ودار الخلاف النحوي بين أهل هذين المصرين في جُل أبواب النحو ومسائله.
9. ظهرت عدة عوامل أزكت روح الخلاف وهيأته بين قطبي الخلاف – البصرة والكوفة – وهذه العوامل منها ما هو طبيعي، يرجع إلى الموقع الجغرافي لكل

منهما ، ومنها راجع إلى أسلوب التفكير وطريقته في الدرس النحوي، ومنها ما يرجع إلى اللغة العربية نفسها وطريقة البحث العلمي فيها.

10. التعليل هو الركيزة الأساسية التي وظّفها النحاة في الرد على الرأي المخالف، والفصل في المسائل الخلافية، وهذا يعني أنّهم وظّفوا قواعد التوجيه في هذا المجال أيضًا، فجعلوها فاصلة في المسائل الخلافية في كثير من الأحيان.

11. قواعد التوجيه لم تكن فاصلة عند النحاة في كل المسائل الخلافية، فهناك مسائل غابت قواعد التوجيه عن الحسم، والفصل في الخلاف فيها، وهناك أخرى كان دور قواعد التوجيه فيها جزئيًّا فلم يؤثّر تأثيرا أساسيًا في الفصل فيها، وهناك مسائل كان دورها فيها فيصلي، ومهمّاً في الفصل بين الآراء الخلافية.

التوصيات:

1. الاهتمام بدراسة قواعد التوجيه؛ لأنّها تساهم بصورة كبيرة في فهم القواعد النحوية.

2. الوقوف على حقيقة الخلافات النحوية، وكشف ما بها من فوائد.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأشعار

فهرس الآيات

السورة	الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ ﴾	3-1	12
﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ۝١١٥ ﴾	115	115
﴿ وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ۝١٢٧ ﴾	127	48
سورة النساء		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ۝١ ﴾	1	102
﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٢٦ ﴾	26	17
﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ۝٧٨ ﴾	78	115
سورة الأنعام		
﴿ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٧١ ﴾	71	17

وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾	137	127
سورة يونس		
﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾	58	120
سورة هود		
﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾ ﴾	111	22
سورة الرعد		
﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾ ﴾	12	19
سورة النحل		
﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾	26	49
سورة الإسراء		
﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾ ﴾	110	114
سورة الفرقان		
﴿ ۞ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾	21	13

سورة الروم		
﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَيُحۡيِۦ بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٢٤ ﴾	24	11
سورة الشمس		
﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ٢ ﴾	2-1	22

فهرس الأشعار

الرقم	بيت الشعر	القائل	الصفحة
1	ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذلك رفع خبر بالمبتدأ	ابن مالك	118
2	كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبُ وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب	النّابغة	20
3	إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب	الفضل بن عبدالرحمن	39
4	كأنّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بِنَا أَواخِرِ الْمَيْسِ أصواتُ الفَرَارِيجُ	ذو الرّمة	128
5	أما الكسائي فذاك أمرؤ في النحو حار غير مرتاد	اليزيدي	91
6	يا طالب النحو ألا فابكه بعد أبي عمرو وحماد	اليزيدي	90
7	هما خطتا إما إسارٌ ومنة وإما دمٍ والقتل بالحر أجدر	تأبط شرّاً	127
8	ولنعم حشوا الدرع أنت إذا دعيت نزال ولُجّ في الذُّعْرِ	زهير	122
9	تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها	مجهول	126
10	لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا	مجهول	111
11	فبتُّ كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السُم ناقعُ	النّابغة	39
12	وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا	الأعشى	86
13	وعض زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلفُ	الفرزدق	38
14	فلتكن أبعد العداة من الصلح من النجم جاره العيوق	مجهول	121
15	تراكها من إبل تراكها ألا ترى الموت لدى أوراكها	طفيل	122
16	محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيءٍ تبالا	أبو طالب	23

17	سقى قومي بني مجد وأسقى نميراً والقبائل من هلال	لبيد بن ربيعة	83
18	فلو أن أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال	امرؤ القيس	119
19	قصرٌ ومثل ومقدارٌ وناحية نوع وبعض وحرفٌ فأحفظ المثلا	الداودي	53
20	اكسع البصري إن لاقيته إنما يكسع من قل وذل	الأعشى	91
21	واجعل الكوفي في الخيل ولا تجعل البصري إلا في النفل	الأعشى	91
22	فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفراً رسومها قلما	ذو الرمة	126
23	النحو سبع معانٍ قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كمُلا	الداودي	53
24	أريدُ لأنسى ذكرها فكأنها تمثل لي ليلى بكل سبيل	قيس بن الملوح	17
25	كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل	أبو حيّة النميري	128
26	لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها	عمرو بن قميئة	128
27	أتغصبُ إنْ أذنا قتيبية حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم	الفرزدق	43
28	هما أخوا في الحرب من أخا له إذا خاف يوما نبوة فدعاهما	دُرْنا بنت عبعبة	129
29	يُطِفْنَ بِحُوزِيٍّ المَرَاتِعِ لم تُرَعْ بواديهِ من قَرْعِ القِسِيِّ الكنائنِ	الطرماح	126
30	لتقم أنت يا بن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا	مجهول	121
31	فزججتها بمزجةٍ زج القلوص أبى مزاده	مجهول	125
32	أما ابن طوقٍ فقد أوفى بذمته كما وفي بقلاص النجم حاديها	طُفيل الغنوي	83
33	وهو لمن يأتيه جهلاً به مثل سراب البيد للصادي	اليزيدي	91
34	وابن أبي إسحاق في علمه والذين في المشهد والنادي	اليزيدي	90
35	وفعل أمر ومضي بنيا وأعربوا مضارعاً إن عُرياً	ابن مالك	124

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1. إبراهيم عبود السامرائي المفيد في المدارس النحوية، الناشر دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان الطبعة الأولى ، 2008م.
2. إبراهيم محمد السيد منصور، القاعدة النحوية والسماع (رسالة دكتوراه جامعة القاهرة عام 2000م).
3. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ،دون تحقيق، ط2، 1413ه- 1992م، مكتبة لسان العرب مصر.
4. ابن الأنباري، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، ط1 ، 1975م المجمع العلمي العربي ، دمشق.
5. ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
6. ابن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، ت : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ - 1957م.
7. ابن الأنباري نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار1405ه-1985م.
8. ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني ط1، 1957م، مطبعة الجامعة السورية.

9. ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ط3 ، 1996م، مؤسسة الرسالة لبنان بيروت.

10. ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، طبعة دار الكتب المصرية 1371هـ.

11. ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، ط1 ، 1993م ، دار القلم بيروت.

12. ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق فواذ الشعار ، ط1 ، 1998م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

13. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة مصر.

14. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، ط1 1993م، مكتبة المعارف، بيروت.

15. ابن مضاء، أبو العباس أحمد اللخمي القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط2 1426ه- 1982م، دار المعارف القاهرة.

16. ابن منظور ، لسان العرب ، ط1، دار الحديث، 2006م، القاهرة.

17. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط1، 2004م ، دار الطلائع ، القاهرة.

18. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ، ط1 ، 2000.

19. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي، شرح المفصل، تحقيق إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت 1422ه-2001م.
20. أبو البقاء العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى 1396هـ - 1976م.
21. أبو البقاء العكبري، املاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، دار الكتب العلمة ، بيروت، 1399ه، 1979م.
22. أبو القاسم جار الله الزمخشري ، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، 1419ه-1998م، دار الكتب العلمية بيروت.
23. أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي، الجدل على طريقة الفقهاء، مطبعة مصر، د ت.
24. أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد، وعلي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413ه، 1993م.
25. أبو حيّان، محمد بن يوسف بنعلي بن يوسف بن حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد ، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، 1418ه- 1998م.
26. أبو علي الحسن بن الغفار الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبوبكر بن مجاهد، تحقيق قهوجي، وحويجابي، دار المأمون للتراث دمشق، ط1 1404ه- 1984م.

27. أبو هلال العسكري ، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البيجاوي، ط1 1371ه- 1952م، الناشر عيسى البابي.

28. أحمد بن علي الفيومي المقريء ، المصباح المنير ، ط1 مكتبة لبنان.

29. أحمد كمال زكي ، الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، دار المعارف القاهرة.

30. أحمد نزال غازي الشهري ، قواعد التوجيه عند ابن الأنباري ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، 1430هـ - 2009م.

31. الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح كافيه ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون طبعة وبدون تاريخ طبع.

32. الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن ، مادة (خلف) ، دار القلم ، دمشق، د ت.

33. الأعشى ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، تحقيق محمد حسين.

34. إميل بديع يعقوب ، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، 1417ه-1996م.

35. الأمين ملاوي ، جدل النص والقاعدة قراءة نظرية في النحو العربي بين المنهج والاستعمال (رسالة دكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة بانته (1430هـ - 2009م).

36. أيمن مصطفى طه سلطان، التأويل النحوي لمدرستي البصرة والكوفة بين التشدد والتيسير، رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة الخرطوم، كلية الآداب، 2011م.

37. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام هارون، ط4، 1418ه- 1997م، مكتبة الخانجي.

38. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ط1979،2م.

39. تمّام حسّان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ط1، 2000م، الهيئة العامة للكتاب.

40. التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق رفيق العجم وعلي دحروج ، ط1، مكتبة لبنان 1996م.

41. حسام أحمد قاسم ، الأسس المنهجية للنحو العربي ، دار الاوقاف العربية ، القاهرة .

42. الحسن بن القاسم المرادي ، الجَنَى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ط1 ، 1992م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

43. حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان، ط1 2002م.

44. خالد بن عبد الله بن أبي بكر محمد الجرجاوي الأزهري، شرح التصريح على التوضيح في النحو، ط1 1421ه- 2000م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

45. خالد رمضان حسن ، معجم أصول الفقه، ط1 1998م، الناشر الروضة.

46. خديجة الحديثي ، دارسات في كتاب سيبويه ، وكالة المطبوعات الكويت.

47. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في الكتاب ، ط1 ، 1974م ، الكويت.

48. الرازي، الخلاف النحوي في ضوء النظر البلاغي ، نقلاً عن التفسير الكبير

49. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م.

50. الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ط3 ، 1979م، دار النفائس ، بيروت.

51. سعاد محمد علي عوض الكريم، قواعد التوجيه ودورها في تقعيد النحو، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية التربية، 2015م.

52. سعيد الأفغاني ، في أصول النحو، المكتب الإسلامي،1407ه-1987م.

53. سعيد شنوقة ، في أصول النحو العربي ، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة .

54. السمين الحلبي ، الدر المصون ، في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد الخراط ، ط1 ، 1989م ، دار القلم ، دمشق.

55. سيبوية ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط3 ، 1988م ، مكتبة الخانجي القاهرة.

56. السيد رزق الطويل الخلاف بين النحويين(دراسة تحليل تقويم) المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ، 1405ه- 1984م.

57. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجي، 1373ه- 1966م.

58. السيوطي ، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، تحقيق عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م.

59. السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق الفاضلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 1999م.

60. السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة القاهرة، تحقيق محمود سليمان.

61. السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط1 ، 1998م ، دار الكتب العلمية.

62. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر ، بيروت ، ط2 ، 1979م.

63. الشاطبي ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، مكة المكرمة.

64. شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ط7 ، 1992م ، دار المعارف القاهرة.

65. الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط3 1417ه- 1997م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

66. عبد الرحمن السيد ، مدرسة البصرة نشأتها وتطورها ، دار المعارف ، القاهرة ، 1968م ، ط1.

67. عبد الرحمن بودرع ، الأساس المعرفي للغويات العربية، ط1، 1434ه- 2013م، الناشر دار ورد الأردن.

68. عبد القاهر الرجاني ، المقتصر في شرح الايضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، ط1 / 1982م ، دار الرشيد ، العراق.

69. عبد الله الخولي ، قواعد التوجيه في النحو العربي ، جامعة القاهرة ، دار العلوم 1997م.

70. عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة ، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، ط1، 1407ه- 1987م.

71. عبدالنبي محمد مصطفى، اختلاف النحاة ، ثماره وآثاره، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية كلية اللغة العربية، 2009م.

72. عصام عيد فهمي ، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ، ط1 2006م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

73. علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ،ط1، 1973م ، منشورات الجامعة الليبية.

74. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ط1، 2005م، دار غريب، القاهرة.

75. عون الشريف قاسم ، شعر البصرة في العصر الأموي ، دراسة في السياسة والاجتماع.

76. فؤاد بو علي ، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، عالم الكتب الحديث 2011م القاهرة مصر.

77. الفيروز أبادي القاموس المحيط ، تحقيق مصطفى البابي الحلبي ، ط2 ، 1752م.

78. القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1977م، دار الكتب المصرية، القاهرة.

79. الكفوي ، الكليات ، تحقيق عدنان دويش وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، بيروت ، 1419هـ- 1998م.

80. لبيد بن ربيعة العامري، ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر بيروت.

81. المبرد ، المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمه ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، 1388هـ.

82. محمد إبراهيم عبادة ، النحو التعليمي في التراث العربي، ط1، 2000م، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية مصر.

83. محمد أبو زهرة، أصول الفقه، الناشر دار الفكر العربي، دون طبعة، ودون تحقيق.

84. محمد حسن الجاسم ، القاعدة النحوية تحليل ونقد ، دار الفكر سوريا ، ط1 ، 2007م.

85. محمد حسن جبل ، الاحتجاج بالشعر في اللغة ، دار الفكر العربي القاهرة، 1986.

86. محمد حسنين صبرة ، التوجيه النحوي (مواضعه أسبابه ، نتائجه) ، ط1 ، دار غريب ، 2008م القاهرة.

87. محمد حماسة عبد اللطيف ، لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية ، دار غريب ، القاهرة.

88. محمد سالم صالح ، أصول النحو دارسة في فكر الانباري ، ط1 2006م، دار السلام ، القاهرة مصر.

89. محمد سمير اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة– دار الفرقان، ط1 1405ه– 1985م.

90. محمد عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربي ، دار المعارف 1980م.

91. محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث القاهرة، دون طبعة وتاريخ نشر.

92. محمد عبد العزيز عبد الدايم ، الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي ، ط1 ، 2008م ، دار الهاني ، القاهرة.

93. محمد عوامة ، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، دار البشائر الإسلامية، 1997م.

94. محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، دون تحقيق ،الناشر عالم الكتب بيروت لبنان ،ط4 1989م.

95. محمد عيد ، الرواية والاستشهاد في اللغة، عالم الكتب بيروت لبنان، 1988.

96. محمود حسن الجاسم ، القاعدة النحوية تحليل ونقد ، ط1 ، 2007م ، دار الفكر ، دمشق.

97. محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ، 2000م.

98. مكي القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق ياسين محمد السواس ، ط3 ، 2002م ، دار اليمامة ، دمشق.

99. مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، 1958م، الناشر مصطفى البابي، القاهرة مصر.

100. النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق عباس عبد الساتر، ط3، دار الكتب العلمية 1416ه- 1996م.

101. ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، 1993م.